

تأثير التدخلات الدولية على الاستقرار
السياسي والأمني في القرن الأفريقي دراسة
حالة: إثيوبيا

إعداد المؤلف

أنس محمد عطا أمان

الناشر

أيمست جروب

رقم الإيداع : 2025/32548

الترقيم الدولي : 1-5025-95-977-978

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تصويره أو
تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة علمية مستحدثة
أو نشره عبر الإنترنت سواء أكان ذلك لأغراض تجارية
أو غير ذلك دون موافقة خطية من المؤلف والناشر

الافتتاح

إلى روح والدي الحبيب رحمه الله وغفر الله له وأسكنه فسيح جناته الذي كان المربي
الأول وقائدي ومرشدي في هذه الحياة

إلى والدتي الحبيبة التي حملتني وسهرت من أجلي وعلمتني الكثير والكثير

إلى إخواني وأخواتي وسندي في الحياة

إلى الأحبة والأصدقاء كل باسمه وصفته

إلى كل الباحثين والمهتمين والقارئین في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أقدم لكم هذا العمل

شكر وتقدير

أحمد الله كثيراً وأشكره على ما أتمم على من إعداد هذه الرسالة وإكمالي أطروحة مرحلة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأتقدم بالشكر الجزيل وبِعَظِيم الأمتنان والتقدير إلى أستاذتي التي وجهتني وساعدتني كثيراً سعادة الدكتورة بسنت طارق على قبولها الإشراف على هذه الرسالة والتي قدمت لي التوجيهات السديدة والتعليمات الصائبة في إعداد الرسالة وما سبقها من إعداد وتنسيق وتشجيعها الدائم لي خلال إعداد هذه الرسالة وحتى هذه اللحظة.

كما أود أن أتوجه بالشكر الكبير لأخي الحبيب وزميل الفكرة والتخصص وعضيدي الأصغر سعادة الدكتور عبد الله محمد عطا أمان الذي كان له بصمات واضحة ومشهودة في إعداد هذه الرسالة وما سبقها من ملاحظات وتعليمات.

الملخص

تهدف هذه الدراسة في معرفة آثار التدخلات الدولية بشكل عام بين دول العالم وماله من تبعات وتداعيات إيجابية أو سلبية تكمن في عدة جوانب وتحديات كثيرة وناقشنا مسألة التدخلات الدولية وتأثيراته على الاستقرار السياسي والوضع الأمني في منطقة القرن الأفريقي وتحديداً في إثيوبيا تلك الدولة المحورية والهامة في القارة الأفريقية بإرثها وتاريخها الممتدة لإلاف السنين ركزت في تقديم المصطلحات الهامة في مسألة التدخلات الدولية ومناقشة عميقة في أسباب هذه التدخلات وإذا ما كانت لتحقيق نتائج إيجابية او سلبية أو بمعنى آخر إذا كانت هذه التدخلات لتحقيق أجندة معينة أو للوصول والرقى بالعلاقات بين الدول وتحقيق المصالح المشتركة معاً ، اعتمدت في هذه الرسالة على جمع البيانات والمعلومات عن إثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي من خلال الكتب والمراجع والدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية وبعض المواقع الإلكترونية وبالإطار النظري قمت بتحديد المقاربة النظرية في العلاقات الإثيوبية مع بعض القوى والهيئات الدولية ، واعتمدت منهجية الرسالة بالمنهج الوصفي التحليلي باستخدام بعض الاحداث والوقائع ذات العلاقات بعنوان هذه الرسالة وشملت التاريخ السياسي الإثيوبي وأسس السياسة الخارجية الإثيوبية مع بعض الجهات الدولية والتحديات والمخاطر التي تواجه الدولة الإثيوبية وكيفية حدوث التدخلات الدولية في شأنها وتأثيره على استقرارها السياسي والأمني واستمراريتها كدولة موحدة ذات سيادة .

وعلى إثر هذه الدراسة التي كانت من أهم نتائجها ما يلي: -

1. إن الاستقرار السياسي والأمني في إثيوبيا مرهون بالدرجة الأولى على الأزمات

الداخلية وسياسة النظام الفيدرالي.

2. التحديات التي تواجه إثيوبيا كثيرة وكبيرة جداً منها الديون وملف المساعدات

الخارجية والقروض والانفلات الأمني

3. من صور التدخلات الدولية في إثيوبيا تصدير الأسلحة وتبني أجنحة دولية

في سياستها الخارجية.

4. ساهم التدخل الخارجي بعدم الاستقرار السياسي في إثيوبيا بنسبة أقل من

الوضع الداخلي المتأزم الذي استدعى هذه التدخلات الدولية.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الدولية، إثيوبيا، القرن الأفريقي، الاستقرار السياسي،

الوضع الأمني

Abstract

The Study objective is to Explore and get Knowledge of the International Interventions its influence on Political & Security Stability of the Horn of Africa especially in Ethiopia, in this study case we discussed international Interventions among states in the world focusing its goals which leads to get positive outcome or negative outcome, In this thesis, I relied on collecting data and information about Ethiopia and the Horn of Africa region through books, references, previous studies in Arabic and English, and some websites. Within the theoretical framework, I determined the theoretical approach to Ethiopian relations with some international powers and bodies. I adopted the descriptive analytical methodology of the thesis using some events and facts related to the title of this thesis, which included Ethiopian political history, the foundations of Ethiopian foreign policy with some international parties, the challenges and risks facing the Ethiopian state, and how international interventions occur in its affairs and their impact on its political and security stability and its continuity as a unified, sovereign state.

Following this study, the most important findings were as follows:

1– Political and security stability in Ethiopia depend primarily on internal crises and the federal system's policies.

2– The challenges facing Ethiopia are numerous and significant, including debt, foreign aid, loans, and security instability.

3– Examples of international intervention in Ethiopia include arms exports and the adoption of an international agenda in its foreign policy.

4 – External intervention has contributed less to political instability in Ethiopia than the tense internal situation that prompted these international interventions.

Keywords: International interventions, Ethiopia, Horn of Africa, political stability, security situation

قائمة المحتويات

10	الفصل الأول
10	الإطار العام للدراسة
11	المقدمة
14	المشكلة البحثية
16	أهداف البحث
16	الأهمية البحثية
17	منهجية البحث
18	الفصل الثاني
18	الدراسات السابقة
39	الفصل الثالث
39	الإطار النظري
40	أ - إثيوبيا
41	ب - الأقاليم والمناطق والقوميات الإثيوبية
43	ت - التكوين اللغوي والديني في إثيوبيا
44	ث - المناخ والتغيرات المناخية
45	ج - المقومات الاقتصادية والتجارية في إثيوبيا
47	ح - التاريخ السياسي في إثيوبيا
52	خ - حقبة نظام جبهة تحرير شعب تيغراي وصياغة الدستور 1994-1995
55	د - السياسة الخارجية الإثيوبية
56	ذ- العلاقات الإثيوبية الأمريكية

59	ر - العلاقات الإثيوبية الصينية
62	ز - العلاقات الإثيوبية الروسية والسوفيتية
63	س - العلاقات الإثيوبية الأوروبية
65	ش - العلاقات الإثيوبية الإقليمية
72	ص - أزمة التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال
97	ض - المجموعات العرقية والنزاعات المسلحة
	ط - الاحتجاجات الشعبية والنزاعات المسلحة في الأقاليم الثلاثة (أروميا - أمهره - تيقراي)
101	والأزمة السياسية بين حكومة أبي أحمد وإقليم تيقراي
108	ظ - المسائل السياسية الخارجية
112	الفصل الرابع : المنهجية وتحليل التدخلات الدولية في إثيوبيا وتأثيراتها
113	المنهجية والتحليل
113	أسباب اختيار المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي
114	سياسة التدخلات الدولية
130	أثر التدخلات الدولية في إثيوبيا وعلاقاتها مع دول القرن الإفريقي
141	الفصل الخامس
141	نتائج وتوصيات
141	التدخلات الدولية في إثيوبيا وتأثيرها
142	النتائج
151	الخاتمة
153	قائمة المراجع

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

إن مفهوم التدخلات الدولية هو إحدى مصطلحات العلاقات الدولية وأحد خصائص السياسة الخارجية للقوى الدولية في التعامل مع دول العالم المختلفة، ويمكن القول بأن التدخلات الدولية هي عبارة عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى سواء كان هذا التدخل بطلب من الدولة نفسها أو من دون ان تطلب، ويكون القصد من هذه التدخلات عادةً إما تنفيذ تحركات متفق عليها بين الدول تستند على مبادئ القانون الدولي أو تدخلات بغرض الحيلولة دون تنفيذ أعمال معينة أو لفرض واقع وخضوع معين ، تأخذ التدخلات الدولية طرق وأساليب مختلفة بأهداف متفاوتة قد يتضح لنا بعض أهداف هذه التدخلات والبعض الآخر يصعب معرفه اهداف هذا التدخل بسبب عوامل العولمة وقدرات القوى المتدخلة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

يمكن أن تكون التدخلات الدولية بين الدول الأخرى فيما بينها لتحقيق مصالح مشتركة وتنمية والوصول إلى نتائج إيجابية لكل الأطراف وقد تكون لأسباب سياسية أخرى، في هذه الدراسة سنتطرق إلى مشكلة التدخلات الدولية وكيف أن هذه التدخلات لها تأثير الاستقرار السياسي والأمني في أثيوبيا أو في أي بلد ما في العالم وقد يتضمن نتائج هذه التدخلات سلباً أو إيجاباً بناءً على مقصد هذه التدخلات، والتدخل وفق القانون الدولي يعتبر عمل من جانب دولة أو دول ما في شؤون دولة أخرى، بغية الإبقاء على النظام السائد فيها أو تغييره، وقد يكون هذا التدخل مشروعاً أو غير مشروع، لكنه عندما يتعلق باستقلال الدولة المعنية أو أراضيها وسيادتها، فيكون هذا التدخل ممنوعاً بموجب أحكام القانون الدولي ، و يمكن أن يكون للتدخلات الدولية تداعيات سياسية جسيمة تتمثل في إجراء تغييرات في موازين القوى بين الدول المعنية بالمنطقة وقد يؤدي إلى تحالفات وتحولات أخرى .

هناك فرق بين مصطلح التدخل والعدوان، معتمداً على معيار الشرعية، فمن الممكن وجود عمل ما يعد إتيانه خرقاً للقانون الدولي، بينما ينظر إليه من جانب آخر على أنه عمل مدعّم بالشرعية السياسية الدولية التي يتم بمقتضاها إسناد القيم والمصالح بوصفها تعبر عن مدى الاستجابة الضرورية لاحتياجات الجماعة الدولية من أجل استقرار النظام الدولي. ولذا يعد أي سلوك تمارسه دولة للسيطرة على دولة، أو دول أخرى بهدف تغيير النظم الداخلية، وإيجاد نظم جديدة من خلال قوة الدولة وأدواتها بما يحمي مصلحتها الوطنية ويعززها تدخلاً دولياً، وعلى هذا تكون (الشرعية الدولية) مستندة الى قارات الأمم المتحدة ومجلس الامن بوصفها قبولاً عاماً دولياً لإجراءات معنية، ولكن وبعد عدة سنوات يتضح لنا أن بعض هذه التدخلات أسهمت سلباً في تعقيد المشهد السياسي والوضع الأمني في الدولة وإحداث أزمة طويلة الأمد تؤثر على واقعها السياسي والذي بدوره يؤثر على النظام الاجتماعي وتصل تداعياته لضعف الجانب الاقتصادي والمالي، ويثبت أيضاً فيما بعد أن هذه التدخلات قد حققت أهدافاً لم تعلن مسبقاً بوضوح بحجة أنها متماشية مع الشرعية الدولية وهي تنبع من وجود حالات الازدواجية في إتباع القانون الدولي بحسب المصالح بين القوى والهيئات الدولية. ومن أجل تسليط الضوء على هذه التدخلات وعرض مبرراتها وكشف مخاطرها على سيادة الدول واستقرارها وبيان تفكيكها القانوني وتقييمها على وفق أحكام القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة، وتكشف حالة إثيوبيا الحالية مدى عمق معضلات الدولة الأفريقية وتجذر أوجه كثيرة للخلل البنوي الذي قامت عليه منذ الاستقلال يضاف إلى ذلك ما تعنيه الحالة الإثيوبية تحديداً من تشوه بناء دولة قامت منذ منتصف القرن التاسع عشر على استعمار داخلي لشعوب أضعف من جهة القوة العسكرية.

تتعدد أسباب ضعف الدولة الافريقية وازماتها المزمنة، من أبرزها تاريخيا ما خلفه الإرث الاستعماري من إعاقة إقامة بيروقراطية كفئة لا تعتمد فحسب على جهاز إداري مدرب جيدا ولكن على درجة من التماسك المجتمعي والشعور بالهوية الوطنية.

إن منطقة القرن الأفريقي بشكل عام و إثيوبيا بشكل خاص تأثرت بالتدخلات الدولية والذي تتفاوت في أهدافه المعلنة حيث أن هذه التدخلات وإن عُرف عنها تحقيق المصالح المشتركة بين القوى الدولية والقوى الإقليمية من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى والذي بموجبه حصلت إثيوبيا على فوائد ومزايا ومساعدات وصفقات وأعمال تطوير مختلفة ولكن وإن وجدت بعض المظاهر الإيجابية في البلاد مثل الانفتاح السياسي والديمقراطية ، نجد أن هناك تأثير على الواقع السياسي الإثيوبي تكمن في تعقيدات سياسية مع وضع أمني غير مستقر واقتصاد متدني ونظام اجتماعي مفكك لكن يكون السؤال هنا لماذا هذا هو واقع إثيوبيا اليوم ؟ بينما تتوالى عليها المساعدات وأشكال الدعم السياسي والعسكري منذ زمن طويل ونجد ما وصلت إليه من غياب في الاستقرار السياسي وانعدام الامن في أقاليم إثيوبية.

مما يجدر بالإشارة إليه أن إثيوبيا هي إحدى الدول الأفريقية المحورية بالنسبة لعلاقاتها مع القوى الدولية وذلك لموقعها المهم في المنطقة وكما أنها تحظى بثقة الدول الغربية منذ الفترة الاستعمارية الأوروبية لأفريقيا وبالرغم من أن إثيوبيا تتبع المعسكر الأمريكي والغربي وبالرغم من ذلك التعارض لم يمنع الصين أن توجه اهتمامها لإثيوبيا لما لديها من وزن سياسي في القارة الأفريقية، ولإثيوبيا عرقيات وقوميات متعددة تشكل هذه الإثنيات تحدياً هاماً للدولة الإثيوبية في الاستقرار السياسي والامن حيث ان الدستور الإثيوبي الذي صدر عام 1994م كان انطلاقاً لظاهرة تدهور الأوضاع السياسية بالرغم من انفتاح الحياة السياسية .

إن هذه الدراسة تناقش مشكلة التدخلات الدولية في إثيوبيا مع وجود واقع سياسي وأمني غير مستقر واقتصاد متدني لم تساهم هذه التدخلات في مساعدة النظام السياسي والحالة الأمنية في عملية الاستقرار والحفاظ إليه بل بالعكس من ذلك نجد تدهور في الأوضاع السياسية والأمنية بالرغم من التدخلات التي تهدف إلى إصلاح الوضع السياسي والاقتصادي.

نتناول في هذه الدراسة خمسة فصول تتضمن التدخلات الدولية وتأثيراتها، وعوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما سنوضح أسس السياسة الخارجية الإثيوبية، النظم السياسية الإثيوبية وتحديات النزاعات المسلحة وأخيراً سنرى نتائج وتوصيات هذه الدراسة واستنتاج تأثيرات التدخلات الدولية في إثيوبيا على الاستقرار السياسي والأمني وتداعياته.

المشكلة البحثية

إن مشكلة التدخلات الدولية المستمرة في شؤون الدول الأخرى تعد إحدى عيوب العلاقات الدولية، ويمكن أن يكون لها تداعيات سياسية جسيمة فقد تؤدي إلى تغييرات في سياسات موازين القوى أو إحداث زعزعة الاستقرار الإقليمي والعالمي كما يمكن أن تؤدي التدخلات الدولية أيضاً إلى عواقب غير مقصودة لم تكن متوقعة مسبقاً.

وتعد التدخلات الدولية في شؤون الدول الأخرى أحد أكثر المفاهيم المعقدة في نظرية العلاقات الدولية وتكمن في ان طبيعة هذه التدخلات قد تكون لأسباب مخفية وغير واضحة الأهداف وعادة لا يمكن الكشف عنها مما يثير التساؤلات والشكوك حول هذه المشكلة ومعرفة أساليب وطرق حدوثها.

إن مشكلة التدخلات الدولية ومآلها من تبعات وتداعيات سواء كانت سلبية أو إيجابية إلا أن نتائجها لا تظهر إلا بعد مدة طويلة والتي يمكن ملاحظة آثارها على الاستقرار السياسي والأمني في الدولة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وإن طبيعة هذه التدخلات غير معروفة الأسباب والمبررات منها مبهمة ويمكن القول أيضاً أن تأثير هذه التدخلات قد يمتد ليقع تأثيره على دول أخرى بالمنطقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مما يسهم في إحداث حالة من التوتر وعدم الاستقرار بين الدول وتقويض سيادتها وخلق واقع عنوانه الفوضى والانفلات والاقتتال وإثارة الحروب والأزمات .

ما مدى أثر هذه التدخلات الدولية في إثيوبيا وتداعياته على القرن الأفريقي ... وما أهدافها؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية تتمثل في: -

1. ما هو مصطلح التدخلات الدولية؟
2. هل تأثير التدخلات الدولية فقط على الواقع السياسي والأمني أم له تأثير على جوانب أخرى؟
3. كيف تؤثر التدخلات الدولية على الاستقرار السياسي والوضع الأمني في إثيوبيا؟
4. ما هي أساليب المحافظة والإبقاء على وضع سياسي وأمني مستقر في وجود تدخلات وضغوط دولية؟
5. ماهي أسباب استدعاء التدخلات الدولية رغم وجود مقومات للدولة لإدارة الشؤون الداخلية والسياسة الخارجية؟

أهداف البحث

الهدف الرئيسي:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مبررات التدخلات الدولية والهدف منها وتهدف لاتخاذ سياسات تحد من التدخلات الخارجية ويستفيد منها السياسيون والمتقنون بمخاطر وآثار التدخلات الدولية وتداعياتها.

الأهداف الفرعية:

- تقديم مساعدة للباحثين في مجال العلاقات الدولية في كيفية إعداد الأبحاث في المواضيع ذات الصلة بالاعتماد على هذا البحث.
- تقديم خطط وأفكار في طرق إدارة الموقف رغم التدخل الخارجي وتأثيراته وتداعياته.
- بناء فكرة الاعتماد على الذات في أداء معظم جوانب العمل مع تقليل الاعتماد على الجهات الخارجية لتجنب عنصر التدخلات وفرض الإملاءات والشروط وتأثيرها مع حسن إدارة الموقف العام وإدارة العلاقات.

الأهمية البحثية

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العلمية في الآتي: -

هذه الدراسة سوف تقوم بإعطائنا الأسس العلمية في السياسة الدولية في التعامل مع مشكلة التدخلات الدولية ومتابعة المسائل القانونية في المواد المنصوص عليها في القانون الدولي والأحكام العرفية بين الدول وطرق اللجوء إلى القضاء الدولي مع احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة.

ويمكن إيجاز الأهمية العلمية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- هذه الدراسة تساعد على فهم الأسس العلمية في نظرية السياسة الدولية وآليات مراجعة مواد وأحكام القانون الدولي والأحكام العرفية ودراسة المواثيق والمعاهدات الدولية الملزمة في العلاقات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- فهم أسس الاستقرار السياسي والحفاظ على الجانب الأمني في الدولة وتطبيق أحكام القوانين المحلية الصادرة عن محاكم الدولة في تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية والتماسك وإزالة مهددات الاستقرار وأسبابه.

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العملية في الآتي:

- تقوم هذه الدراسة بمساعدة الباحثين في مجال العلاقات الدولية والسياسيات الخارجية للقوى الدولية مع دراسة القوانين والأعراف الدولية والاستفادة من نتائج هذا البحث.
- وضع خطط عملية وآلية في كيفية التعامل مع التدخلات الدولية من قبل السياسيين والدبلوماسيين والمتخصصين في القانون الدولي.

منهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بعرض المعلومات التاريخية والسياسية منها إضافة إلى تحليل المفاهيم والحالات المتعلقة بأثر التدخلات في شأن الدول الأخرى واستعراض نتائج هذه التدخلات وتقديم التوصيات عليها.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تفاصيل الدراسات السابقة

1. (غياب الاستقرار السياسي وتداعياته الاقتصادية في إثيوبيا، أ. أحمد سيد

رجب/ د. د. سمر الباجوري، 2024 م)

المقدمة : تعد المتغيرات السياسية من أهم المتغيرات تأثيراً في الأداء الاقتصادي ويعتبر غياب الاستقرار السياسي من أهم هذه المتغيرات لما له من تأثير مباشر وفعال على الاقتصاد بشكل عام وذلك لكونه يخلق حالة من عدم الثقة وارتفاع درجة المخاطر الامر الذي يؤثر سلباً على كافة المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي ومعدل التضخم وعجز الموازنة وغيرها من المتغيرات ولذلك نلاحظ أن إثيوبيا تمثل وبحق مسرحاً لشتى أنواع الصراعات والعنف السياسي كالاحتجاجات والحروب الاهلية والاعتقالات السياسية والعنف ضد المدنيين ، أن إثيوبيا كانت وبحق مسرحاً لظاهرة غياب الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة، حيث تجسدت معظم أشكال غياب الاستقرار السياسي ابتداءً من الصراع بين الدولة والمجتمع مروراً بالصراع وأعمال العنف بين القوميات والأعراق المختلفة وقد لوحظ أن النوع الأول برز بشكل أكبر، فلا تنمية بلا استقرار سياسي ولا استقرار بلا تنمية وبناءً على ذلك فعلى كافة الأطراف في إثيوبيا التحلي بلغة الحوار ونبذ لغة العنف والصراعات من أجل التوصل لتعايش سلمي وبناء .

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة الغياب السياسي في إثيوبيا وذلك بتناول أهم أشكال الظاهرة ومؤشراتها وصولاً إلى دراسة تداعياتها المالية والنقدية والتجارية على الاقتصاد الاثيوبي إضافة إلى دراسة التكاليف الاقتصادية لغياب الاستقرار السياسي وانعكاساته على النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الوصفي من خلال مؤشرات غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا خلال فترة الدراسة إضافة إلى منهجية معهد الاقتصاد والسلام في تحليل التداعيات الاقتصادية لغياب الاستقرار السياسي على أداء الاقتصاد الإثيوبي.

نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى أن إثيوبيا كانت وبحق مسرحاً لظاهرة غياب الاستقرار السياسي خلال فترة الدراسة، حيث تجسدت معظم أشكال غياب الاستقرار السياسي ابتداءً من الصراع بين الدولة والمجتمع مروراً بالصراع وأعمال العنف بين القوميات والأعراق المختلفة وقد لوحظ أن النوع الأول برز بشكل أكبر.

2. - الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الأفريقي دراسة حالة إثيوبيا في

الفترة (2000-2020)، " سلامة الصادق الفرابي/ د. خميس محمد،

2021 م

المقدمة: تعتمد الصين في بسط نفوذها في العالم على القوة الاقتصادية المحدد الأساسي للسياسة الخارجية من خلال الانخراط في العلاقات الدولية والانضمام للتكتلات الاقتصادية من أجل تعزيز قوتها الاقتصادية على الصعيد العالمي، فالصين أصبحت فاعلاً مهماً في معادلة السياسة العالمية انطلاقاً من المؤشرات المعجزة التي تحقّقها الصين في العقود الأخيرة لاسيما في المجال الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى الحديث عن الطموح الصيني في أفريقيا فالتنين الصيني استطاع تبوء مكانة بارزة في القارة السمراء وخلق تهديد حقيقي للنفوذ الأوروبي (الفرنسي خاصة) والأمريكي.

إن ازدياد النفوذ الصيني في إثيوبيا وكثرة الاستثمارات في قطاعات النقل والاشغال العمومية أدى إلى تخوف القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من

وقوع إثيوبيا في فخ الاستعمار الصيني الناعم، وتهدف دراسة الاستراتيجية الصينية في إثيوبيا إلى التعرف على حقيقة النمو الاقتصادي الإثيوبي ودور الصين في ذلك وإلى معرفة مدى استغلال الصين لإثيوبيا سياسياً واقتصادياً من أجل تعزيز تواجدتها في القرن الأفريقي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مواجهة المنافسة الأمريكية الشرسة في المنطقة.

وعليه فإن الصين تعتمد في رسم سياستها الخارجية على القوة الناعمة ومحاولة تسويق نموذج يحظى بقبول الدول الأفريقية على أن ليست دولة إمبريالية أو لديها طموحات توسعية بل أنها تشترك مع الدول الأفريقية في مسألة وقوعها تحت وطأة الاستعمار وأنها تمثل جبهة تعاون جنوب - جنوب ضد جبهة الغربية الإمبريالية وحيث أن الصين أكبر وأقوى اقتصاد على الصعيد العالمي فكانت العلاقات الصينية الإثيوبية قائمة على الدعم الدبلوماسي باعتبارها أحد الدول الأفريقية المؤثرة في القارة والدعم الاقتصادي و أصبحت العلاقات الصينية الإثيوبية قوية وتطورت بصورة سريعة خاصة في مجال التجارة والاستثمار.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حقيقة النمو الاقتصادي الإثيوبي ودور الصين في ذلك إضافة إلى ذلك يهدف هذا الموضوع إلى معرفة مدى استغلال الصين لإثيوبيا (سياسياً واقتصادياً) من أجل تعزيز تواجدتها في القرن الأفريقي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مواجهة المنافسة الأمريكية الشرسة في المنطقة.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج وهي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي ففي المنهج الوصفي التحليلي تم الاعتماد على دراسة حالة إثيوبيا في علاقاتها مع الصين في منطقة القرن الأفريقي وإجراء المسح التاريخي وذلك من

خلال العودة إلى جذور العلاقات الصينية الإثيوبية والخلفية التاريخية للتواجد الصيني في منطقة القرن الأفريقي وتتبع المسار التاريخي للتطور العلاقات الصينية الإثيوبية من فترة ما قبل الحرب الباردة إلى فترة تسعينيات القرن الماضي.

نتائج الدراسة: إذا كان العلاقات الصينية الإثيوبية قائمة على الدعم الدبلوماسي باعتبارها أحد الدول الإفريقية المؤثرة في القارة، في خمس السنوات الخمس الأخيرة أصبحت العلاقات الصينية الإثيوبية قوية وتطورت بصورة سريعة خاصة في مجال التجارة والاستثمار.

3. موقع إثيوبيا وأثره على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار، د. زينب عبدالعال سيد رمضان، 2022 م

المقدمة: عملت إثيوبيا على توسيع رقعتها الجغرافية الضيقة الحبيسة على حساب دول الجوار الجغرافي المباشر الأمر الذي جعلها في حالة توتر وصراع دائم مع تلك الدول، كما كان لموقعها كدولة منبع لنهر النيل أهمية استراتيجية بارزة جعلها تسعى دائما للسيطرة على مياهه والرغبة في تغيير مجراه، بما يضر مصالح الدول الأخرى، ويعتبر الموقع أحد العناصر المهمة التي تدخل في تركيب الدولة والتي تؤثر على قوتها ووزنها السياسي، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر موقع دولة إثيوبيا على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار المباشر وغير المباشر منذ بداية نشأة الدولة وتوصلت النتائج النهائية لدراسة الموقع الإثيوبي وأثره في أن إثيوبيا عملت على توسيع رقعتها الجغرافية الضيقة الحبيسة على حساب دول الجوار الجغرافي المباشر، الأمر الذي جعلها في حالة توتر وصراع دائم مع تلك الدول، وأصبحت دولة إثيوبيا الامبريالية النشأة تضم

الكثير من الأقليات المتعددة غير المتجانسة ويسكن معظمها أطراف الدولة بالقرب من دول الجوار التي يشعرون بالانتماء إليها.

تكمن أهمية الموقع الجغرافي لإثيوبيا في إمكانية تواصلها مع محيطها الأفريقي والعربي والإسلامي كونها دولة محورية في المنطقة حيث يعتبر هذا الموقع ذو مغزى خطير وتأثير واسع في ثوة الدولة، لاسيما في علاقاتها مع غيرها من الوحدات السياسية وذلك من خلال العلاقات المتبادلة بين الدولة وجاراتها في الإقليم وهي علاقات ذات طبيعة نسبية تخضع لظروف وعوامل متعددة واستخدمت هنا المنهجية الوصفية الاستقرائية التي تطلع القارئ صورة عن موقع إثيوبيا الحيوي والهام وتأثيره في سلوكها السياسي مع دول الجوار الإثيوبي.

فموقع إثيوبيا المنعزل والحبيس داخل نطاق الهضبة الإثيوبية افرزت تطلعات بوجوب التوسع الجغرافي على حساب دول أخرى دون النظر في تداعياته وتبعاته السياسية والأمنية وذلك من خلال تبني سياسة استعمارية توسعية وهو ما يتعارض مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتشهد إثيوبيا تحديات داخلية من شأنها تحجيم التحركات الخارجية لحكومة رئيس الوزراء أبي أحمد في ظل تصاعد الصراعات والنزاعات العرقية بين بعض الاثنيات القومية في عدد من الأقاليم بالبلاد والتي تهدد استقرار البلاد خاصة في المرحلة المقبلة.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر موقع دولة إثيوبيا على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار المباشر وغير المباشر منذ بداية نشأة الدولة وحتى الآن.

منهجية الدراسة: منهجية هذه الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي الاستقرائي.

نتائج الدراسة: من نتائج هذه الدراسة عملت إثيوبيا على توسيع رقعتها الجغرافية الضيقة الحبيسة على حساب دول الجوار الجغرافي المباشر، الأمر الذي جعلها في حالة توتر وصراع دائم مع تلك الدول، وأصبحت دولة اثيوبيا الامبريالية النشأة تضم الكثير من الأقليات المتعددة غير المتجانسة ويسكن معظمها أطراف الدولة بالقرب من دول الجوار التي يشعرون بالانتماء إليها.

4. حكومة أبي أحمد ومستقبل إثيوبيا، أ.م. د حازم علي حمزة الشمري،

2024م

المقدمة : تبنت حكومة أبي أحمد في إثيوبيا منذ توليه السلطة عام 2018م وحتى اللحظة منهجاً سياسياً في التعامل مع قضايا اثيوبيا المعقدة وأدرك أن الإبقاء على نمط السلطة السائد منذ 1991م لم يمنح اثيوبيا سوى مزيد من التناحر والانقسام وبالتالي حتمية استمرار الصراع على السلطة والثروة عبر التمسك بخيار الأقلية الحاكمة والاعلبية المحكومة ومن هذا المنطلق سعى أبي أحمد لبناء واقع سياسي جديد وفلسفة تغادر سطوة الفيدرالية العرقية لاستعادة قوة السلطة المركزية ولا يتم ذلك إلا بإصلاح النظام السياسي وخلق هوية اثيوبية وطنية تلتف حولها الاثنيات كافة ، ترتكز على مبدأ التآزر ومحاربة مظاهر تفكك اللحمة الوطنية للمجتمع الاثيوبي.

إن حكومة أبي أحمد حسمت أمرها في قيادة إثيوبيا بوصفة رئيساً للوزراء ورئيساً لأكبر كتلة سياسية هي حزب الازدهار، وقد فرض صعوده السياسي الطبيعي من خلال الانتخابات واقعا جديدا شجع القوميات الاثيوبية التعامل معه على أنه رمز سياسي صاعد بعقلية معاصرة متجاهلاً كل الميول الفرعية العرقية والاثنية.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة فلسفة أبي أحمد لقيادته الدولة الاثيوبية وسلوكه السياسي تجاه خصوم اليوم وحلفاء الأمس والفرص والتحديات التي واجهها سيما وأن صعوده السياسي جاء من داخل التحالف السياسي التقليدي الذي حكم إثيوبيا من خلال الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي منذ 1991م وأن فوزه في الانتخابات وضعه على أعتاب مرحلة تحول تاريخي تعيشه إثيوبيا.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في الوضع الإثيوبي وماتعاني من مشكلة خلال حكم أبي أحمد لإثيوبيا والتحديات التي تواجه الدولة الأثيوبية

نتائج الدراسة: تلخصت الدراسة أن حكومة أبي أحمد حسمت أمرها في قيادة إثيوبيا بوصفها رئيساً للوزراء ورئيساً لأكبر كتلة سياسية هي حزب الازدهار، وقد فرض صعوده السياسي الطبيعي من خلال الانتخابات واقعا جديدا شجع القوميات الاثيوبية التعامل معه على أنه رمز سياسي صاعد بعقلية معاصرة متجاهلاً كل الميول الفرعية العرقية والاثنية.

5. أثر المساعدات الأمريكية على سياسة أثيوبيا الخارجية (1953-1977)،

أحلام رمضان صابر، 2018 م

المقدمة: سارعت الولايات المتحدة الامريكية في الاعتراف بأهمية إثيوبيا بوصفها النقطة المحورية في تنمية افريقيا المستقرة من حيث استقلالها الطويل والتجارب الدولية التي يمكن أن تسمح لإثيوبيا بأن تمارس تأثيراً قوياً ومعتدلاً بشكل خاص على تنمية الوحدة الافريقية، وكانت من المبادئ الأساسية التي اتخذتها إثيوبيا لتوجه سياستها الخارجية في تلك الحقبة الأمن الجماعي وعدم الانحياز والوحدة الافريقية، فإن عدم

الانحياز توفر الإطار العام لإثيوبيا لسير العلاقات الدولية كمفهوم شائع في السياسة الدولية المعاصرة

سعي اثيوبيا إلى لعب دور إيجابي في الشؤون الدولية ولم ترغب في التورط في الصراع الأمريكي السوفيتي وتتلقى المساعدات التنموية من أي جهة ترغب في توفيرها بالإضافة تأمين أمنها من خلال علاقة المساعدة العسكرية الامريكية.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الخارجية لأثيوبيا في نقطتين فقط وهما تاريخ المشاكل الأمنية في اثيوبيا ودور اثيوبيا في السياسات الافريقية وسياسة اثيوبيا لعدم الانحياز كحجر الزاوية في السياسة الخارجية لإثيوبيا.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والكمي والتحليلي وأثر هذه المساعدات على السياسة الخارجية الاثيوبية.

نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة في سعي اثيوبيا إلى لعب دور إيجابي في الشؤون الدولية ولم ترغب في التورط في الصراع الأمريكي السوفيتي وتتلقى المساعدات التنموية من أي جهة ترغب في توفيرها بالإضافة تأمين أمنها من خلال علاقة المساعدة العسكرية الامريكية.

6. إثيوبيا بين الفيدرالية والتفكك خيري عمر، 2022 م

المقدمة: على مدى ثلاثة عقود، شكلت المسألة القومية معضلة سياسية وقد شكلت أطروحات الفيدرالية الاثنية والحزب الواحد صيغاً متتابعة لحل مشكلة القوميات يمثل هذا التتابع نوعاً من التفاعلية الفكرية والسياسية غير أن ملائمته للوضع السياسي تمثل الخبر الحقيقي للقدرة على التكيف.

اتبعت إثيوبيا النموذج الفيدرالي السوفيتي واليوغسلافي استناداً إلى النظرية الماركسية تجاه القوميات، ورأت أن الفيدرالية الاثنية تلائم الطبيعة الجماعية للكيانات الاجتماعية المرتبطة بالأثنية، وتتسم الفيدرالية الاثنية بتقسيم الدولة إلى ولايات ووحدات إدارية على أساس إثني وتراعي الحدود الداخلية والتمثيل النسبي للجماعات الاثنية في المؤسسات الفيدرالية والإقليمية والكيان الإداري المحلي.

يمكن قراءة السياسة الاثيوبية على أنه ميراث طويل من النمط الصفري حيث تؤدي المفاوضات أو الحروب إلى هيمنة قومية إثنية على الجماعات الرئيسية أو الفرعية وينتج عن ذلك غياب الاتفاق على إطار فكري يمثل توزيع السلطة والثروة تحدياً متجدياً في المرحلة الجديدة وما طرح حول الفيدرالية والكونفدرالية لا يتعدى قشور أفكار لأزمة سياسية مركبة.

هدف الدراسة: تهدف إلى معرفة التحديات التي تواجه إثيوبيا في أزمت المسائل الإثنية والقومية والصراعات المسلحة ذات الطابع الأهلي والذي يؤثر بشكل واضح على استمرارية بقاء الدولة الاثيوبية أو تفككها بأسباب مختلفة.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي.

نتائج الدراسة: نتجت هذه الدراسة في ظهور السياسة الاثيوبية المعاصرة عن انقسامات ثنائية ما بين مؤيدي اللامركزية وأولئك الداعين إلى المركزية وبين من يشيدون بالماضي التاريخي.

7. التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة 1997-2023

م، د. أنور سيد كامل عامر/ د. علاء محمدين حماد عبد القادر، 2024م

المقدمة: تتعدد أشكال النزاع المسلح غير ذات الطابع الدولي ومنها الحروب الاهلية ويتمثل ذلك عندما تفقد الدولة سيطرتها على جزء منه ويتمكن جزء من المتمردين والمليشيات السيطرة عليه وتستخدم الدولة قواتها المسلحة لمجابهة تلك السيطرة أو عندما يتم افتعال نزاعات قتالية بين القوات الحكومية وبين غيرها من الجماعات المسلحة المنشقة داخل الدولة.

وتتعدد أسباب النزاع المسلحة في إثيوبيا وتتصاعد تلك النزاعات من وقت لآخر حتى أصبحت النزاعات المسلحة في اثيوبيا تقليداً إذ لا يكون الانتقال أو التغيير الحكومي داخل الدولة طبيعياً بدون اضطرابات ودائماً ما يقترن بالعملية الانتقالية عدم استقرار سياسي ونزاع مسلح وليس من المبالغة القول بأن تاريخ إثيوبيا هو تاريخ الحروب والنزاعات المسلحة .

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للوقوف على التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة وأنماطها التوزيعية في إثيوبيا خلال الفترة 1997-2023 م من منظور الجغرافيا السياسية فضلاً عن اتباع بعض الأساليب الكمية مثل التحليل المكاني والأسلوب الكارتوجرافي المعتمد على نظم المعلومات الجغرافية.

نتجت هذه الدراسة أن النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية أضحت إرثاً ولا يتم انتقال للسلطة إلا مقترناً بتلك النزاعات المسلحة وأن نمط التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة وفقاً لنتائج التحليلات المكانية هو النمط العنقودي المتجمع مما جعل الدولة تعاني من عدم استقرار سياسي وأفضى بها إلى عدم قدرتها على أداء وظائفها .

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية وأنماط توزيعها الجغرافي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية متناولاً التحليل الإحصائي لتلك النزاعات وتركزها الموقعي.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للوقوف على التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة وأنماطها التوزيعية في إثيوبيا خلال الفترة 1997-2023 م من منظور الجغرافيا السياسية فضلاً عن اتباع بعض الأساليب الكمية مثل التحليل المكاني والأسلوب الكارتوجرافي المعتمد على نظم المعلومات الجغرافية.

نتائج الدراسة: نتجت هذه الدراسة أن النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية أضحت إرثاً ولا يتم انتقال للسلطة إلا مقترناً بتلك النزاعات المسلحة وأن نمط التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة وفقاً لنتائج التحليلات المكانية هو النمط العنقودي المتجمع مما جعل الدولة تعاني من عدم استقرار سياسي وأفضى بها إلى عدم قدرتها على أداء وظائفها .

8. " النزاعات العرقية في إثيوبيا خلال الفترة (2010-2020 م) "، محمد

حسب الله سويقي أبو زيد، 2024 م

المقدمة: تهدف هذه الدراسة إلى تفهم النزاعات العرقية والحروب الأهلية في إثيوبيا خلال الفترة 2010-2020 م وحقيقة هذه الصراعات وأسباب ظهورها، تضمنت هذه الدراسة ثلاث مناهج وهو منهج الحالة والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

التوصل إلى الإستراتيجية العلمية للنزاعات العرقية في إثيوبيا ومعرفة أصول النزاعات بطريقة علمية تعتمد على أنواع النزاعات والصراعات.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تفهم النزاعات العرقية والحروب

الاهلية في إثيوبيا خلال الفترة 2010-2020 م وحقيقة هذه

الصراعات وأسباب ظهورها.

منهجية الدراسة: تضمنت هذه الدراسة ثلاث مناهج وهو منهج الحالة

والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

نتائج الدراسة: التوصل إلى الإستراتيجية العلمية للنزاعات العرقية في

إثيوبيا ومعرفة أصول النزاعات بطريقة علمية تعتمد على أنواع النزاعات

والصراعات.

9. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب

الباردة، د.خالة مسعود / د.بوريش رياض ، 2015 م

المقدمة:

تعد إثيوبيا من الدول المحورية بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة مع دول القرن الأفريقي وذلك لموقعها المهم في المنطقة وكذا لعلاقاتها التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن إثيوبيا تحظى بثقة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية منذ الفترة الاستعمارية الأوروبية لأفريقيا ،فإثيوبيا والسلطة في اثيوبيا التي كانت وماتزال تحكمها سلطة مسيحية معادية لمحيطها الإسلامي والداخل المسلم الذي يشكل الأغلبية السكانية الاثيوبية، ولفهم العلاقات الأمريكية الاثيوبية يمكن التطرق إلى التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية الاثيوبية وكذا التدخل الاثيوبي في الصومال أو الحرب بالوكالة التي تقوم بها إثيوبيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأجندتها في منطقة القرن

الافريقي ، واعتمدت المنهجية التاريخية والوصفية المقارنة ومنهج دراسة حالة العلاقات الامريكية الاثيوبية وتطوراتها على مراحل مختلفة وعليه تتمثل في الضغط على اثيوبيا من قبل الولايات المتحدة لقبول قرار لجنة الحدود والبدء في تنفيذه وإدانة كافة اشكال التصعيد في الصومال وكافة الأطراف، وأن الثورات السياسية التي شهدتها منطقة القرن الافريقي في بداية التسعينيات لم تخلق أجواء أزمة لدى المستويات العليا داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي كما كان الحال قبل ذلك في فترة الحرب الباردة.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السياسة الخارجية الامريكية اتجاه دول القرن الأفريقي وكيفية إدارة العلاقات بين هذه الدول وسبل تعزيز التواجد الأمريكي.

منهجية الدراسة: تعتمد منهجية الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي المقارن ومنهج دراسة الحالة.

نتائج الدراسة: قدمت نتائج تتمثل في الضغط على اثيوبيا من قبل الولايات المتحدة لقبول قرار لجنة الحدود والبدء في تنفيذه وإدانة كافة اشكال التصعيد في الصومال وكافة الأطراف، وأن الثورات السياسية التي شهدتها منطقة القرن الافريقي في بداية التسعينيات لم تخلق أجواء أزمة لدى المستويات العليا داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي كما كان الحال قبل ذلك في فترة الحرب الباردة.

10. التأثير والتدخل السوفيتي في إثيوبيا بين عامي 1974 و1991

م، محمد إبراهيم الحبيب، 2021 م

المقدمة: إن تأثير الاتحاد السوفيتي ونفوذه وتدخله في الشأن الاثيوبي بين عامي 1974-1991 م في حقبة نظام الدرق حيث اعتمد نظام الدرق على الدعم السياسي

والعسكري من السوفييت باعتباره أحد حلفائه في منطقة القرن الأفريقي وتبعات تأثيره في السياسة الداخلية والخارجية الإثيوبية نتجت هذه الدراسة أن ضعف وقلة الدعم السوفيتي أثر على النظام الإثيوبي وتدرجياً إلى أن أدى إلى سقوطه عام 1991 م

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة سياسة قطبي العالم آنذاك (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) تجاه دول القرن الأفريقي وتدرس على وجه الخصوص العلاقة الإثيوبية والسوفيتية وتأثيره بين عامي 1974 و 1991 م في تلك المنطقة من خلال التدخل الواسع للسوفييت في الشؤون الإقليمية لدول القرن الأفريقي وخاصة إثيوبيا كجزء من مخطط الوحدة السوفيتية.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي والاستقرائي

نتائج الدراسة: نتجت هذه الدراسة أن ضعف وقلة الدعم السوفيتي أثر على النظام الإثيوبي وتدرجياً إلى أن أدى إلى سقوطه عام 1991 م

11. تعريف النفوذ والتدخل الأجنبي ، أوفر فريدمان ، 2024 م

المقدمة: تقدم الدراسة تعريف النفوذ الأجنبي وأساليبه في بسط النفوذ على الدول الأخرى وتعرض حالة النقاش المعاصر. بدءاً باستعراض الأطر الاستراتيجية القائمة، تُركز على الاتجاهات الرئيسية في المناهج الدلالية الحالية المتعلقة بالنفوذ والتدخل الأجنبي. ثانياً، تُحلل نقدياً المفاهيم والمناهج القائمة، مُحددةً الفجوات والمفاهيم الخاطئة الشائعة. وأخيراً، بناءً على المراجعة والتحليل النقدي، تُبني المقالة الإطار المفاهيمي من خلال وضع تعريفات منفصلة للنفوذ والتدخل الأجنبي، مما يُقدم فهماً أعمق للفرق بين هاتين الظاهرتين.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة وتتضمن حول التحدي الاستراتيجي المتمثل في النفوذ والتدخل الأجنبي. تتضمن المذكرة مقالاتٍ تتناول هذا التحدي من منظور الخصوم (مثل روسيا وإيران والصين)، وتتناول طبيعة هذا التأثير (بما في ذلك من خلال وكلاء التأثير البشري وفي المجالين الاقتصادي والأكاديمي). ستُدرس هذه المذكرة في سياقها المعتاد، وكذلك في سياق اضطرابات العمليات الديمقراطية، وتفاقم الخلافات الاجتماعية، والحملات الانتخابية، والحرب. ستعكس المقالات الصلة بين الرؤى النظامية والسياسة اللازمة في إسرائيل والدول الغربية. تُعدّ هذه المذكرة ثمرة تعاونٍ بين معهد دراسات الأمن القومي (INSS) ومعهد دراسة منهجيات الاستخبارات في مركز تراث وتخليد الاستخبارات الإسرائيلي (IICC)، بمساعدة وزارة الاستخبارات.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي

نتائج الدراسة: معرفة تعريف النفوذ الأجنبي إضافة إلى التأثير الأجنبي، من الممكن تعريف التدخل الأجنبي كنوع معين من التأثير الأجنبي. ويمكن وصف التأثير الأجنبي بأنه تدخل أجنبي عندما يتم نشر مصادر مختلفة للقوة الوطنية (الدبلوماسية، والإعلامية، والعسكرية، والاقتصادية، والمالية، والدينية، وما إلى ذلك) من قبل جهة فاعلة دولية واحدة للتأثير على جهة أخرى.

12. إثيوبيا دراسة بلد، توماس أوفكانسكا، 1993 م

المقدمة: قليلٌ من الدول الأفريقية كان لها تاريخٌ طويلٌ ومتنوعٌ ومضطربٌ كتاريخ إثيوبيا. نشأت الدولة الإثيوبية في مملكة أكسوم، وهي دولةٌ تجاريةٌ ظهرت حوالي القرن الأول الميلادي. أتقن الأكسوميون لغةً مكتوبةً؛ وحافظوا على علاقاتٍ مع الإمبراطورية البيزنطية ومصر والعرب؛ وفي منتصف القرن الرابع الميلادي، اعتنقوا المسيحية. بعد

ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، أصبحت مملكة أكسوم معزولةً دوليًا مع سيطرة العرب تدريجيًا على التجارة البحرية في البحر الأحمر. وبحلول أوائل القرن الثاني عشر الميلادي، توسع خلفاء الأكسوم جنوبًا وأنشأوا عاصمةً جديدةً وسلالةً من الملوك تُسمى الزاغوي. وواصلت سلالةً جديدة، تُسمى السلالة "السليمانية"، والتي تولت السلطة حوالي عام 1270، هذا التوسع الإقليمي واتبعت سياسةً خارجيةً أكثر عدوانية. علاوةً على ذلك، نجحت هذه الدولة المسيحية، بمساعدة الجنود البرتغاليين، في صد غزو إسلامي كاد أن يسحقها.

هدف الدراسة: معرفة توسع إذا لم تُوسَّع الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبية (EPRDF) قاعدتها العرقية وتُشرك جماعاتٍ مثل الأمهرة والأورومو في العملية السياسية، فإن احتمال اندلاع أعمال عنف سيزداد. حتى منتصف عام ١٩٩٣، لم يكن واضحًا ما إذا كانت خطط حكومة إثيوبيا الانتقالية لوضع دستور جديد وحكومة وطنية ستحل هذه المشاكل أم ستتعرَّض بسبب عوامل سياسية عرقية ويأس اقتصادي.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي.

نتائج الدراسة: نتيجةً لذلك، رأى معظم المراقبين الغربيين أن لدى البلاد فرصةً جيدةً لتجنب الاضطرابات التي اجتاحت معظم أنحاء القرن الأفريقي.

13. التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال خلال الفترة 2006-2008

داويت مزيجبي تسقاي، 2009 م

المقدمة: تُعد منطقة القرن الأفريقي مهمة من الناحية الجغرافية، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية في ربط "القارات الثلاث: أفريقيا وأوروبا وآسيا .

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مساهمة قيّمة في دراسة التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال منذ عامي 2006 و2008، وأثره على العلاقات الداخلية والخارجية لإثيوبيا. كما يهدف إلى إجراء المزيد من الدراسات حول قضايا مثل: ما الذي دفع الحكومة الإثيوبية إلى التدخل في الصومال، لا سيما منذ عام 2006 م.

منهجية الدراسة: جُمعت البيانات المستخدمة في هذا البحث من مصادر ثانوية متنوعة، شملت الصحف والمجلات والدوريات والتقارير والرسائل الجامعية والمواد غير المنشورة والدستور ووقائع المؤتمرات ومصادر الإنترنت. وقد استخدم الباحث هذه المصادر الثانوية بشكل متعمق لتحليل مشكلة البحث وشرحها.

نتائج الدراسة: يهدف هذا الفصل إلى تقديم تفسير مفاهيمي للتدخل العسكري الإثيوبي في الصومال خلال الفترة 2006-2008. وسيحاول المؤلف إظهار آثار هذا التدخل على السياسة الخارجية والداخلية لإثيوبيا.

14. ظهور القوى الأجنبية المتنافسة في منطقة القرن الأفريقي

الجيوستراتيجية: تحليل الفرص والمخاطر الأمنية لإثيوبيا، جاشو إفريم

/زياليم موتشي، 2016

المقدمة: يُعد القرن الأفريقي المنطقة الأكثر أهمية جيو-استراتيجية في العالم. وترتبط أهميته الجيو-استراتيجية بالبحر الأحمر والنفط و"عامل النيل وتتمتع المنطقة بأهمية للتجارة الدولية (الاستيراد والتصدير)، والأمن البحري، وعمليات مكافحة القرصنة، وحمولات مكافحة الإرهاب، والوصول إلى أكبر حقل نفطي في العالم في الخليج العربي وهذا يجعل المنطقة تاريخياً "ساحة رياضية" للقوى الأجنبية. تاريخياً، كانت المنطقة "ساحة لعب" لتركيا العثمانية والبرتغال ومصر وخلال الفترة الاستعمارية بين بريطانيا

وإيطاليا وفرنسا (ريس، 1954)، وخلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والآن بين الدول العربية والغرب والقوى الناشئة في بقية العالم، ولا سيما الصين والهند.

هدف الدراسة: وتُظهر نتائج الدراسة أن منطقة القرن الأفريقي أصبحت "ساحة رياضية" للقوى الأجنبية. ويمكن القول إن المنطقة أصبحت "حامية عسكرية": فقد أنشأت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والصين والمملكة العربية السعودية قاعدتها العسكرية في جيبوتي.

منهجية الدراسة: استخدمت الورقة البحثية أيضًا بيانات أولية جُمعت من خلال مقابلات مع مُخبرين رئيسيين. ونظرًا لكون البيانات المُجمعة نوعية، فقد استخدمت الدراسة تقنيات تحليل البيانات النوعية.

نتائج الدراسة: يهدف هذا الفصل إلى تقديم تفسير مفاهيمي للتدخل العسكري الإثيوبي في الصومال خلال الفترة 2006-2008. وسيحاول المؤلف إظهار آثار هذا التدخل على السياسة الخارجية والداخلية لإثيوبيا.

15. الأيدي الخفية للتدخل الأجنبي والتحدي الأمني لإثيوبيا من

انتخابات ما بعد عام 2005 إلى عام 2018، يحيى ناردوس هواز /

شين إكسي، 2020 م.

المقدمة: عندما كانت إثيوبيا تحت سيطرة الحكومة الانتقالية، انشغلت هذه الأخيرة بإنجاز العديد من المهام. كان لا بد من تصحيح ممارسات الحكومة السابقة الفاسدة، وتجديد علاقات إثيوبيا الخارجية. كانت مدة حكم الحكومة الانتقالية قصيرة، وكان لا

بد من صياغتها بموجب دستور يُحدد مصير إثيوبيا. كان عليها تشكيل حكومة شرعية ودائمة. شكلت هذه المهام الانتقالية مهمةً جسيمةً في الحفاظ على استقرار البلاد واستمرار النشاط السلمي، نجحت جميعها، ويُعتقد أن الفيدرالية قللت من المخاوف الأمنية لدى الشعب الإثيوبي. وأصبحت نظامًا حكميًا. وتمت الموافقة على الدستور. كما تم تشكيل حكومة معترف بها دستوريًا. وللمواطنين الحق في حكم أنفسهم. وانتُخب ملس زيناوي كأول رئيس وزراء. وبينما خففت هذه العملية مؤقتًا من المخاوف الأمنية في إثيوبيا، فقد بدأت أعمال العنف والصراعات وعدم الرضا في الظهور لأسباب مختلفة، كان تدخل القوى الخارجية في إثيوبيا واسع النطاق. يُعدّ دعم أحزاب المعارضة أحد هذه الأسباب. كما يُعدّ تنظيم جماعات الكفاح المسلح ودعم الجماعات الإرهابية من الأبعاد الأخرى. وعلى عكس ما سبق، يُعدّ السماح لوسائل الإعلام أحد هذه العوامل أيضًا.

هدف الدراسة: أحدثت انتخابات ما بعد عام ٢٠٠٥ صحوّة سياسية واسعة في إثيوبيا. وفي فترة ما بعد الانتخابات، نشأت جماعة سياسية مسلحة أخرى ضد الحكومة الإثيوبية. إلا أن هذه الجماعة كانت متمركزة في الخارج. وكان التدخل السياسي عسكريًا في معظمه.

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي

نتائج الدراسة: لقد تغير نمط الصراع بمرور الوقت، وأدى تكرير المصانع إلى نزوح السكان. وفجأة، أعلن رئيس الوزراء استقالته. وبدأت وسائل الإعلام هذه تزعم أنها رائدة في التغيير السياسي. وبدأت تسمع أخبار المصالحة في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي. ومرة أخرى، برزت أمريكا كحليف لإثيوبيا. ومع ذلك، كانت جميعها تهديدات

أمنية مترابطة ومعقدة، متشابكة. كان ضغط الحكومة في ذلك الوقت متعدد الأوجه، ولم يكن في الواقع مسألة سياسة داخلية،

الفصل الثالث

الإطار النظري

أ - إثيوبيا

تقع إثيوبيا في إقليم حوض النيل، على مقربة من الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي ويحيط إثيوبيا ست دول هي جيبوتي والصومال من الشرق وإريتريا من الشمال والسودان من الشمال الغربي وجنوب السودان من الجنوب وكينيا من الجنوب الغربي، ويعتبر الموقع أحد العناصر المهمة التي تدخل في تركيب الدولة والتي تؤثر في قوتها ووزنها السياسي، ويرتبط السلوك السياسي للدول تجاه جيرانها وكذلك قوتها ووزنها السياسي بموقعها. (رمضان، 2022)

تبلغ مساحة إثيوبيا بنحو 1,104,000 كم² وتقع في أربع مناطق جغرافية رئيسية هي من الغرب إلى الشرق: الهضبة الاثيوبية، والوادي المتصدع العظيم، الهضبة الصومالية، هضبة أوغادين، وتغطي الهضبة الاثيوبية أكثر من نصف مساحة الدولة وهي من أكبر سبعة وعشرين دولة في العالم (عامر، عبد القادر، 2024)

إثيوبيا هو اسم قديم، جاء ذكره في الكتابات الإغريقية القديمة وغيرها ويعني الوجه المحروق وأطلقه المؤرخون على جميع الشعوب التي يتدرج لونها من السمرة إلى السواد بينما كانت تسمى البلاد التي يسكنونها إثيوبيا، كما ورد اللفظ في الإشارة إلى الممالك النوبية التي تأثرت بالحضارة المصرية القديمة وأيضاً في الإشارة إلى سكان السودان والنوبة، بالإضافة إلى ما سبق ذكره يمكن القول بأن ما دفع حكام الحبشة في العصر الحديث إلى إطلاق اسم إثيوبيا على دولتهم ما كان لديهم من رغبة في بسط نفوذهم وسيطرتهم على منطقة القرن الأفريقي كاملة بما في ذلك المناطق المتاخمة للبحر الأحمر حتى يكون لدولتهم منافذ بحرية تتحكم من خلالها في النشاط التجاري في البحر الأحمر، فلدى إثيوبيا منذ القدم نزعة توسعية إمبريالية تحفزها للخروج من عزلة

الهضبة الحبشية والسيطرة على جانبي البحر الأحمر والأنشطة التجارية فيه .
(رمضان، 2022)

وتظهر تلك النزعة القومية في الألقاب التي منحها الملك الحبشي لنفسه قديماً فهو ملك الملوك حاكم أكسوم وحمير وكذلك ذو زيدان في حضرموت وسبأ في اليمن حتى عندما كان نفوذه حبيساً في جزء من هضبة الحبشة لذلك فمسمى الحبشة لا يتناسب وتلك التطلعات التوسعية ومن ثم كان لابد من تغييره. (رمضان، 2022)

ترتبط إثيوبيا تاريخياً بقيام أول كيان سياسي يتمثل في مملكة أكسوم أو أقسوم في إقليم تيقراي شمال هضبة الحبشة وذلك في حوالي القرن السابع قبل الميلاد، وتأسست في أول الأمر في الجبال ثم امتد سلطانها إلى الوديان والمناطق الساحلية، وترجع بعض الكتابات أن العاصمة أخذت اسم أكسوم من مؤسسها أكسوماي، وأخذت هذه المملكة تتوسع على حساب جيرانها حتى امتدت غرباً إلى وادي النيل وشمالاً حتى سواكن. (سيد رمضان، 2022)

وقد وصلت إثيوبيا إلى حدودها الحالية تقريباً في عهد الإمبراطور "منليك الثاني" (1889-1913) وقد اتجه في استراتيجيته الاستعمارية اتجاهات متوازنة لضمان نجاح عملية التوسع الإقليمي، سنتطرق إليه لاحقاً بالتفصيل

ب - الأقاليم والمناطق والقوميات الاثيوبية

تنقسم إثيوبيا إلى تسعة أقاليم يتمتع كل إقليم بحدود معروفة بحكومة تمثل الإقليم تحت حكم النظام الفيدرالي الذي تم إقراره رسمياً في الدستور الإثيوبي عام 1994م ودخل حيز التنفيذ عام 1995م ليكون بذلك تشكيل حكومة فيدرالية تتبعها حكومات لكل الأقاليم الاثيوبية، وتشكلت الأقاليم الاثيوبية على أساس عرقي وإثني. (أحمد، 2022)

ويعد التكوين الاثني بما يشمل من معطيات " العرق والدين واللغة " من أهم عوامل قوة الدولة ومقياساً مهماً لمدى تجانس السكان وانصهارهم وولائهم للدولة ومن ثم استقرارها وتبدو الاثنية واضحة وجلية عندما تسود حالات الهيمنة والاستبداد السياسي والحرمان الاقتصادي، وتعاني تلك الدول التي يزيد حجم الجماعات الاثنية الفرعية بها على 25% من مجموع سكانها، ويزداد الأمر خطورة في حالة إذا كانت هذه الجماعات تقطن كل منها أرض خاصة بها. (عامر، عبد القادر، 2024)

ويمكننا تقسيم التكوين العرقي في إثيوبيا إلى ثلاثة أصول عرقية رئيسية وهي على النحو التالي:

1. الأصل السامي: ينتمي لهذا الأصل الأمهرة، التيقراي، الكوراج
2. الأصل الكوشي: ويمثله الأورومو، والصوماليين، والعفر، وسيداما
3. الأصل الزنجي: ينتمي لهذا الأصل الأنواك، النوير، جوميز، بيرتا وعناصر زنجية أخرى تعيش في الجنوب والجنوب الغربي. (عامر، عبد القادر، 2024)

نستطيع أيضاً تقسيم هذه المجموعات العرقية في إثيوبيا وفقاً لأهميتها السياسية والتاريخية فضلاً عن وزنها الكمي والنسبي إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

1. المجموعة الرئيسية: وتمثلها عرقياً الأورومو والأمهرة والتيقراي وتمثل المجموعات الثلاث التكوين العرقي المميز للدولة الاثيوبية إذ تشكل ما نسبته 67% من إجمالي سكان إثيوبيا عام 2023م وهي تحدد شكل الخريطة السياسية للدولة عبر مراحلها التاريخية من خلال النزاعات العرقية والسياسية.

(7)

2. المجموعة الثانوية: وتمثلها عرقيات كل من " الكوراج، الصوماليين، سيداما، وولايता، تيجر، هدايا، عفر " وتشكل العرقيات السبع مجتمعة نحو 18% من إجمالي سكان إثيوبيا وعلى الرغم من الدور السياسي لهذه العرقيات إلا أن عرقيات المجموعة الرئيسية أكثر أهمية وحسماً. (7)
3. المجموعة الهامشية: وتشمل أعراق مثل " جامو، كافا، الأنواك، جمبيرا، وغيرهم " وتشكل النسبة الباقية من سكان إثيوبيا والبالغة نحو 15% من إجمالي السكان، وليس لهذه الأعراق دوراً حاسماً في الحياة السياسية الاثيوبية نتيجة لصغر عدد منتسبيها من جهة، وتوزيعهم الجغرافي من جهة أخرى.
4. ومن ثم تتصف الدولة الاثيوبية بعدم التجانس العرقي إذ يسكنها مايربو على 90 مجموعة عرقية مما يؤدي إلى انعزال السكان وعدم تواصلهم فضلاً، حيث أن مؤشر التنوع العرقي في إثيوبيا بلغت 0.76 احتلت به الدولة المرتبة 28 عالمياً من بين 154 دولة شملها المؤشر مما يدل على مدى التنوع العرقي في إثيوبيا. (عامر، عبد القادر، 2024)

ت - التكوين اللغوي والديني في إثيوبيا

فيما يتعلق بالشأن اللغوي وتكوينه في إثيوبيا تعبر اللغة عن الهوية الإثنية للدولة وتعد إثيوبيا واحدة من أكثر الدول المتعددة لغوياً لتصل إلى نحو 100 لغة ، وتأتي لغة الأورومو لغة العمل الرسمية في إقليم أوروميا في المرتبة الأولى بنسبة 33.8% تليها اللغة الأمهرية اللغة الوطنية الرسمية بنسبة 29.3% ثم اللغة الصومالية وهي لغة العمل الرسمية لإقليم صوماليا في المرتبة الثالثة بنسبة 6.2% ثم لغة التيجرينية لغة العمل الرسمية لإقليم تيقراي بنسبة 5.9% وسيداما 4% ، وولايता 2.2% ، وكوراج 2%، وعفر لغة العمل الرسمية لإقليم العفر بنسبة 1.7% وهديا 1.7% ، وجامو

1.5% ، وجيديو 1.3%، وأبيو 1.2%، وكفا 1.1% ولغات أخرى بنسبة 8.1% من إجمالي عدد السكان فضلاً عن تدريس كل من اللغة الإنجليزية والعربية في المدارس . (عامر، عبد القادر، 2024)

تزداد الأمور تعقيداً فيما يختص بالتركيب الديني في إثيوبيا حيث يشكل المسيحيون الأرثوذكس نحو 43.8% يليهم في المرتبة الثانية المسلمون بنسبة 31.3% ثم البروتستانت 22.8% والكاثوليك 0.7% والتقليديون 0.6% وديانات أخرى شكلت ما نسبته 0.8% من إجمالي عدد السكان ومن ثم تصنف إثيوبيا ضمن الدول متعددة الأديان، وتعد نقطة ضعف في تكوينها الجيوسياسي وعنصر أساس في النزاعات والصراعات في الدولة، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى توزيع السكان وفقاً للتكوين الإثني في مناطق جغرافية خاصة بها يزيد الأمر سوءاً ويضعف من التكوين الإثني للدولة ويزيد من نشوء الروح الانفصالية وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقاً (عامر، عبد القادر، 2024)

ث - المناخ والتغيرات المناخية

يسهم المناخ بدور كبير في توجيه الاقتصاد والنشاط البشري واستقرار السكان وتوزيعهم ومن ثم تحديد القيمة الاقتصادية للدولة وكيانها السياسي وقدرتها على التماسك إذ يتصل المناخ بشكل وثيق بالنبات الطبيعي والغلات الزراعية وإنتاج الغذاء للسكان.

ويُعد المناخ في إثيوبيا المثال النموذجي للمناخ الاستوائي وخاصة في الأجزاء المنخفضة الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية وتتساقط الأمطار بسبب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية والتي تؤثر على الدولة خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر، وتؤثر في مناطق الهضبة والمنحدرات الجبلية في الجنوب الغربي، فضلاً عن فترتين ممطرتين

أخريين وإن كانت أقل حدة من مارس إلى مايو ومن أكتوبر إلى نوفمبر وينعدم سقوط الأمطار خلال بعض السنوات مما تسبب في الجفاف، ولا تزال إثيوبيا بصفتها اقتصاداً زراعياً معرضة لظروف المناخ القاسية إذ تشهد فترات دورية من الجفاف والمجاعات، ويؤدي نقص تساقط الأمطار إلى انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي كون معظم انتاج إثيوبيا إما يأتي مباشرة من القطاع الزراعي أو يعتمد على الموارد الخام الزراعية مما يؤدي بدوره إلى زيادة النزاعات المسلحة. (عامر، عبد القادر، 2024)

ج - المقومات الاقتصادية والتجارية في إثيوبيا

تتوفر في إثيوبيا عدة مقومات اقتصادية هائلة على مساحة البلاد ولها تأثير بالغ في قوة الدولة ووزنها السياسي إذ يوجه الاقتصاد السياسة حيث تعد الموارد الاقتصادية أساساً لمناقشة وتحليل المشكلات السياسية القائمة وتتقسم الموارد الاقتصادية الإثيوبية إلى ما يلي:

- الموارد الزراعية: تعد الزراعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية الرئيسي في إثيوبيا وهو أهم مورد اقتصادي للبلاد حيث تبلغ الأراضي القابلة للزراعة نحو 14.40% من مساحة الدولة الإثيوبية عام 2021م وتسهم بنحو 37.6% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 81% من الصادرات ويعمل بها 64% من السكان ذوي النشاط الاقتصادي في البلاد، يشكل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يمتلكون أقل من هكتار واحد من الأراضي الجزء الزراعي الرئيسي في البلاد حيث أنهم مسؤولون عن أكثر من 95% من الإنتاج الزراعي. ويعمل غالبية هؤلاء المزارعين في إنتاج الحبوب، وهو الغذاء الرئيسي للشعب في إثيوبيا. وإلى جانب إنتاج الحبوب، فإن نمو قطاع علف الماشية آخذ في الارتفاع أيضاً حيث تستضيف البلاد واحدة من

أكبر مجموعات الماشية في أفريقيا مع 50 مليون رأس من الماشية، و50 مليون من الماعز والأغنام والإبل والدجاج، وما إلى ذلك. (عامر، عبد القادر، 2024)

■ الصناعة والتعدين : تسهم الصناعة بنحو 22.7% من الناتج المحلي الإجمالي ولا يتجاوز عدد العاملين بها 10% من إجمالي السكان ذوي النشاط الاقتصادي في حين لا تزيد مساهمة قطاع التعدين على 1% من الناتج المحلي الإجمالي 2023، وقد أفضت محدودية الموارد الاقتصادية إلى ارتفاع مستويات عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر حيث بلغت معدلات الفقر وفقاً لخطوط الفقر الوطنية 23.5% من إجمالي السكان عام 2015م ، في حين بلغت نسبة السكان وفقاً لخطوط الفقر الدولية - عند أقل من 1.95 دولار/ نحو 45% من إجمالي السكان عام 2017 م و 65% من إجمالي السكان عند خط فقر 3.65 دولار/ يوم ، ونحو 90.9 % من إجمالي السكان عند خط فقر 6.85 دولار / يوم ، وبلغت نسبة التضخم وفقاً لبيانات البنك الدولي عام 2022م ما نسبته 34.7% . (عامر، عبد القادر، 2024) ، فقد أصبح التعدي على حدود الأراضي الزراعية ونهب المحاصيل والممتلكات وخلافات تأجير الأراضي أمر شائع الحدوث بين المجموعات العرقية المختلفة في الدولة، فضلاً عن الموارد الطبيعية الأخرى مثل المياه والموارد الغابية. (عامر، عبد القادر، 2024) ، وتعد إثيوبيا من أكثر دول العالم معاناة من التبعية الاقتصادية للدول ذات القوة الاقتصادية العالمية ويتضح ذلك من مؤشر التدخل الخارجي أحد متغيرات مؤشر الدول الهشة وقد بلغت قيمته 10/8.4 وهو مؤشر مرتفع جداً يؤكد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة. (عامر، عبد القادر، 2024)

- أديس أبابا: هي العاصمة الاثيوبية وأكبر مدن إثيوبيا وتتمتع بحكم ذاتي عن بقية الأقاليم الاثيوبية الأخرى، أسسها الامبراطور منليك الثاني عام 1886م ويبلغ عدد سكانها وفقاً لإحصائية أجريت عام 2023م أكثر من 38 مليون نسمة، يقع فيها مقر الاتحاد الافريقي كما يطلق عليها لقب العاصمة الافريقية نظراً إلى أهميتها التاريخية والسياسية والدبلوماسية للقارة. (أحمد، 2022)
- بحر دار: هي عاصمة إقليم أمهره التي تبعد نحو 578 كيلومتراً شمال العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، مدينة تشتهر بالطبيعة الخلابة وشلالات المياه والسهول الخضراء والتعاش السلمي، وتعتبر بحر دار ثاني أكبر المدن الإثيوبية من ناحية المساحة بعد العاصمة، ويقدر عدد سكانها بما يقارب 300 ألف نسمة يتحدثون الأمهرية والإنجليزية والعربية، وتتوزع معتقداتهم الدينية بين الإسلام والمسيحية بالإضافة إلى الديانات التقليدية. (أحمد، 2022)

ح - التاريخ السياسي في إثيوبيا

تستند إثيوبيا في وجودها الحالي على ماض تاريخي بعيد، فهي موطن مملكة أكسوم القديمة وحتى الان هي ثاني أكبر دول أفريقيا من حيث عدد السكان ، ولإثيوبيا أطول سجل تاريخي للاستقلال في أفريقيا إذ لم تخضع للاستعمار إلا في الفترة من 1936 وحتى 1941 م عندما اجتاحت القوات الإيطالية في حملتها على شرق أفريقيا قبل خروجها من المنطقة بعد توقيع الاتفاق الانجلو - إثيوبي في ديسمبر 1944 م بدأ التاريخ السياسي في إثيوبيا بشكلها الحالي تقريباً في عهد الإمبراطور منليك الثاني الذي كان حاكماً لإثيوبيا من عام 1889 حتى وفاته في عام 1913م حيث كان واحداً من أعظم أباطرة إثيوبيا حيث نجح في توسيع رقعة البلاد وتحديثها وجعل إثيوبيا بلداً

مستقلاً في وقت كانت فيه القوى الأوروبية تتصارع لتأسيس مستعمرات لها في إفريقيا، ركز منليك بعد ذلك على التوسع بضم أقاليم جديدة، والعمل على تحديث إثيوبيا، حيث استطاع الاستيلاء على معظم الأراضي الواقعة إلى الجنوب، وأسس عاصمة جديدة للبلاد هي أديس أبابا. وبدأ العمل في تشييد خط للسكك الحديدية ربط بين أديس أبابا وجيبوتي بعد اكتماله. كما قام أيضاً بتطوير التجارة وأسس أول المدارس والمستشفيات الحديثة في إثيوبيا، في نفس العام الذي تولى فيه حكم إثيوبيا قام منليك الثاني بتوقيع معاهدة مع ويشيل مع إيطاليا أسست هذه المعاهدة الحد الفاصل بين الأقاليم الإثيوبية والممتلكات الاستعمارية الإيطالية على امتداد ساحل البحر الأحمر، ولكن بعد توقيع الاتفاقية بفترة قصيرة قامت إيطاليا بالتوغل في الأراضي الإثيوبية مما دفع منليك إلى إلغاء المعاهدة وذلك في عام 1893م وفي عام 1896م حقق الإمبراطور منليك نصراً حاسماً على الإيطاليين في معركة عدوة. وتمثل هذه المعركة معلماً بارزاً بوصفها المرة الأولى التي يهزم فيها جيش إفريقي، إحدى القوى الأوروبية الرئيسية الحديثة. وعلى إثرها، اعترفت القوى الاستعمارية الكبرى باستقلال إثيوبيا، ركز منليك بعد ذلك على التوسع بضم أقاليم جديدة، والعمل على تحديث إثيوبيا، حيث استطاع الاستيلاء على معظم الأراضي الواقعة إلى الجنوب، وأسس عاصمة جديدة للبلاد هي أديس أبابا. وبدأ العمل في تشييد خط للسكك الحديدية ربط بين أديس أبابا وجيبوتي بعد اكتماله. كما قام أيضاً بتطوير التجارة وأسس أول المدارس والمستشفيات الحديثة في إثيوبيا. (أحمد، 2022)

كان منليك الثاني يرى أن الأراضي الإثيوبية تمتد حتى الخرطوم شمالاً وبحيرة فيكتوريا غرباً والمحيط في الجنوب والشرق، حيث كانت إيطاليا وبريطانيا وفرنسا تندفع إلى الداخل تجاه إثيوبيا لذلك سعى منليك لإبقائها بعيدة قدر الإمكان عن مركز سلطته في

المرتفعات وذلك من خلال توسيع حدود إمبراطوريته، كما كانت لديه الرغبة في الحصول على منفذ إلى البحر الأحمر ليس فقط لأسباب تجارية (رمضان، 2022)

أرسل منليك الثاني منشوراً دورياً في 10 أبريل 1891 م إلى القوى الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت وصف فيها إثيوبيا بأنها جزيرة مسيحية يحيط بها بحر من الوثنيين ولهذا التأكيد على مسيحية إثيوبيا مغزاه حيث أفرزت معطيات مؤتمر برلين عن التمييز بين القوى المسيحية وبقية العالم كمبدأ من مبادئ القانون الدولي، الأمر الذي استند إليه منليك ليطلب من القوى الاستعمارية حصته من تقسيم إفريقيا وكما استفاد الإمبراطور منليك الثاني من عقد المعاهدات الدولية مع الدول الأوروبية في مسألة توسيع حدود إمبراطوريته لابد أيضاً من عدم إغفال أهم ركيزة ساعدت إثيوبيا في عقد تلك المعاهدات الحدودية وهذه الركيزة هي قرارات مؤتمر برلين لتقسيم القارة الأفريقية في عام 1884 م حيث تم توزيع الأراضي والممتلكات المصرية في شرق القارة على كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأخيراً إثيوبيا وبذلك كانت إثيوبيا هي الدولة الأفريقية الوحيدة التي حصلت على حصة من الغنيمة بمساعدة الدول الأوروبية المستعمرة لأراضي المنطقة .

بعد وفاة منليك الثاني عام 1913م، تولى الحكم حفيده ليح ياسو، لكن هذا الإمبراطور واجهته اتهامات باعتناق الإسلام مما أضعف سلطته، فبادر هايلي سيلاسي إلى تزعم القوى المسيحية المعارضة له، ونجح في خلع سنة 1916، ونصب زوديتو ابنة منليك الثاني في منصب الإمبراطورة، وأصبح سيلاسي وصيا ووريثاً للعرش ، وبعد وفاة الإمبراطورة زوديتو، نُصب رسمياً إمبراطوراً في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1930، واتخذ لنفسه اللقب الإمبراطوري "هيلا سيلاسي" ومعناه "قوة الثالوث" وفور اعتلائه العرش عام 1931، بادر إلى وضع أول دستور مكتوب للبلاد يكرس صلاحيات واسعة تحت

يديه ، وفي عام 1935 قامت إثيوبيا بغزو إثيوبيا في محاولة لتوسيع مستعمراتها في القارة الأفريقية ، وفي عام 1936م دخلت إيطاليا أديس أبابا وهرب الإمبراطور هايلي سيلاسي ناجياً بنفسه إلى السودان ثم بريطانيا ، كان حكم الإيطاليين في دولة إثيوبيا في منتهى القسوة وبرغم ذلك أنشئت العديد من الطرق الممهدة في عهد الاستعمار الإيطالي .

في عام 1941 م أثناء الحرب العالمية الثانية استطاعت الجيوش الاثيوبية بمساعدة الجيوش البريطانية طرد القوات الإيطالية خارج البلاد وعندئذ استطاع الامبراطور هايلي سيلاسي العودة إلى الحكم ،منع العرق ،عمل على تجميع مملكته المبعثرة تحت حكم مركزي مع تحقيق قدر معتدل من الإصلاح وتمكن علم 1952م من إلحاق إريتريا كإقليم فيدرالي قبل أن يتولى السيطرة على أراضي أوغادين ومنطقة هرر عام 1955 م ويبسط عليها حكمه مما أثار احتجاج الصوماليين على وضع جزء من بلادهم تحت سيطرة إثيوبيا دون موافقة أصحاب الأرض أنفسهم ، وفي نفس العام قام هايلي سيلاسي بمراجعة دستور 1931م وتنقيحه فأنشأ برلمان منه مجلس الشيوخ معين ومجلس نواب منتخب وأقام نظاماً للمحاكم لكن السلطة الأساسية بقيت بيد الامبراطور ، ومما سبق يتضح أن تطور الإقليم السياسي لإثيوبيا جاء نتيجة أن الدولة توسعت حتى بلغت معظم حدودها الحالية عن طريق التوسع بالقوة وليس نتيجة لنمو الثقافة الاثيوبية في مناطق التوسع وواجه الإمبراطور هايلي سيلاسي تحديات عدة تمثلت في قيام ثورة مسلحة في إريتريا تنادي بالاستقلال عام 1961م إضافة إلى ما شهدته إثيوبيا من ظهور موجة من الإضرابات والمظاهرات الطلابية من جهة ومن جهة أخرى عرفت سنوات من القحط والجفاف أدت إلى وفاة مئات من الألوف وخاصة من الأطفال حيث وقع تمرد من الجيش أدى إلى إسقاط حكمه من عرش إثيوبيا عام 1974م وقتله على

يد قوة عسكرية مدعومة من الاتحاد السوفيتي بقيادة العقيد منقستو هايلي مريام ونصب نفسه رئيس للمجلس العسكري وتم تعطيل الدستور وحل البرلمان وتأميم قصور الإمبراطور وإعلان إثيوبيا دولة اشتراكية (سيد رمضان، 2022)، (أحمد، 2022)

مع تولي العقيد منقستو هايلي مريام حكم إثيوبيا وإعلانها دولة اشتراكية حيث تعهد بإقامة دولة الحزب الواحد وخلال الفترة من عام 1977 وحتى 1979م وهي فترة الإرهاب الأحمر حيث قام نظام الدرق الماركسي بقتل الآلاف الأبرياء ودفع الناس إلى إقامة المزارع الجماعية وخلال هذه الفترة التي تحولت فيها إثيوبيا من الحكم الإمبراطوري إلى الحكم العسكري الذي اعتنق الإيديولوجية الاشتراكية فقد انهارت العلاقات الاستراتيجية الأمريكية الإثيوبية وشهدت أدنى مستوياتها في مرحلة الحكم العسكري نظراً لتوجهات النظام العسكري والذي رأى في الدعم السوفيتي السند لتحقيق مصالحه الداخلية والإقليمية حيث قام الإتحاد السوفيتي بمساعدة إثيوبيا في حربها في الصومال بين عامي 1977 و 1978 م بالسلاح والخبراء والدعم المادي وأيضاً في حربه ضد الثوار الإريتريون ، وقد استمر الوضع على هذا النهج حتى بدأ الإتحاد السوفيتي يرى أن دعمه للنظام العسكري دون جدوى أو نتائج تذكر فتقلص الدعم السوفيتي عام 1989 م وانتهى الدعم بشكل فعلي مع انهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991م والذي أدى بدوره سقوط نظام العقيد منقستو في نفس العام . (أحمد، 2022)

في عام 1991م قامت مجموعات مسلحة باسم تحالف الجبهة الشعبية الثورية للشعوب الإثيوبية والتي تتألف من أربع تنظيمات ذات طابع عرقي وعلى رأسها جبهة تحرير شعب تيقراي إلى إسقاط النظام العسكري بقيادة العقيد منقستو هايلي مريام، حيث تقدمت قوات الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية في العاصمة أديس أبابا ولم يتدخل

الاتحاد السوفيتي لإنقاذ الجانب الحكومي، والذي بسببه فر منقسو خارج البلاد وطلب اللجوء في زيمبابوي، حيث لا يزال يقيم. (أحمد، 2022) (سيد رمضان، 2022)

بعد سيطرة قوات الجبهة الشعبية الثورية للشعوب الإثيوبية على العاصمة أديس أبابا بدأ فصلاً جديداً في التاريخ السياسي الإثيوبي حيث تشكلت حكومة انتقالية تتألف من 87 عضواً (مجلس النواب) وتسترشد بالميثاق الوطني الذي كان يعد بمثابة الدستور الانتقالي ومثل هذا المجلس صورة للبعد الإثني في السياسة الإثيوبية حيث تعتبر هذه الحقبة بداية لنظام سياسي إثني معقد بلغت تداعياته وتبعاته حتى هذه اللحظة من التاريخ السياسي، فقد دعت الولايات المتحدة في عام يونيو 1991م ممثلة في هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية الفصائل الإثيوبية إلى مؤتمر ووزعت دعوات حضور المؤتمر بين الحركات المتكونة على أساس إثني، وبعد عام واحد انسحبت جبهة تحرير أورومو وذلك في يونيو - 1992 م من الحكومة وتبعها أعضاء التحالف الديمقراطي في جنوب إثيوبيا في عام 1993 م أيضاً. (أحمد، 2022)

خ - حقبة نظام جبهة تحرير شعب تيقراري وصياغة الدستور 1994-1995

بدأت صياغة الدستور الإثيوبي من قبل الجمعية التأسيسية التي تم انتخابها في يونيو 1994- وتبنت الحكومة الإثيوبية هذا الدستور في ديسمبر من نفس العام ودخل حيز التنفيذ بعد الانتخابات العامة في مايو-يونيو 1995 م وشكلت مواد هذا الدستور أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة الإثيوبية حتى الوقت الراهن حيث تبنى الإثنية والقومية بشكل واضح بعيداً عن التبعية والولاء لإثيوبيا، وكتب هذا الدستور الذي شكل النظام القضائي وهيئة تشريعية من مجلسين وأقيمت انتخابات متعددة الأحزاب

رسمياً للمرة الأولى في عام 1995م والذي أسفر عن انتخاب مجلس زيناوي رئيساً للوزراء وانتخب نيقاسو قديداً رئيساً للبلاد. (أحمد، 2022)

في مايو 2000 م أعيد انتخاب مجلس زيناوي للمرة الثانية رئيساً للوزراء وعقدت انتخابات للمرة الثالثة متعددة الأحزاب في عام 2005 م برز خلالها صراع أكثر حدة بين الأحزاب المكونة للائتلاف الحاكم وبعض جماعات المعارضة بدعوى التزوير عقب اعلان فوز الائتلاف الحاكم بقيادة جبهة تحرير شعب تيقراي ويمثله مجلس زيناوي وخسارة المعارضة وكانت أشتية الأورومو الأكثر تشدداً في اتهاماتها حيث شكلت هذه الخلافات بدايةً للصراعات والخصومة بين الإثنيات الاثيوبية فيما بينها تارة وبين الحكومة الفيدرالية بقيادة مجلس زيناوي والمجموعات الإثنية تارة أخرى وسرعان ما تعامل معها نظام زيناوي بالاعتقالات والزج بالمعارضين في السجون حيث اعتبرت منظمة العفو الدولية سجناء الضمير وبعد ممارسة الضغوط على نظام زيناوي أفرج عن السجناء وفي عام 2009 م أنشأ ائتلاف أحزاب المعارضة تحالفاً معارضاً للإطاحة بالنظام عبر حشد الجماهير الاثيوبية والتأثير عليهم بالمنشورات من أجل الاصطفاف معها حيث أجريت انتخابات تشريعية عام 2010 م فاز حزب رئيس الوزراء مجلس زيناوي بمعظم مقاعد المعارضة في أديس أبابا ولكن الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية أوقفت فرز الأصوات لعدة أيام وتلى ذلك إعلان نتيجة الانتخابات وسط اتهامات بالتزوير واستمر الوضع السياسي في البلاد حتى وفاة مجلس زيناوي عام 2012م وتولى نائبه هايلي مريام ديسالين سدة الحكم ليصبح رئيساً للوزراء ليستمر في حكم البلاد تحت قيادة حزب جبهة تحرير شعب تيقراي شهد عهد باحتجاجات واسعة في عموم البلاد بدءاً من عام 2015 وحتى 2018م والذي أدى برئيس الوزراء هايلي مريام ديسالين إلى تقديم استقالته الطوعية في فبراير 2018م من الائتلاف الحاكم ورئاسة

الوزراء وجاءت استقالته في محاولة لتقديم حلول نهائية للوضع الراهن في البلاد مشيراً إلى أن الاضطرابات والازمة السياسية التي أدت لسقوط قتلى ونزوح الكثيرين ووجدت استقالته القبول من اللجنة المركزية للائتلاف الحاكم وكذلك من حزبه لتوحيد الشعب الاثيوبي وخاصة الشباب للحفاظ على السلام والامن والتنمية والتعايش . (أحمد، 2022)

في مارس 2018 م اختار الائتلاف الحاكم آبي أحمد علي (أول مسلم) رئيساً للوزراء خلفاً لهاييلي مريام ديسالين كما تم انتخاب السيدة سهلي ورق زودي كأول امرأة رئيسة لجمهورية إثيوبيا الفيدرالية ، ومنذ ذلك التوقيت وحتى اللحظة تمر إثيوبيا بعدة تحديات وصراعات ذات طابع إثني أخذت البلاد نحو أحداث دامية و خطيرة تسببت في مقتل مئات الألوف وتشريد العشرات وحدث مجاعة أودت بحياة الكثير خلال هذه الفترة ولا تزال المخاطر المهددة لسلامة ووحدة إثيوبيا تتفاعل بشكل ملحوظ بين الحين والآخر والذي يؤثر على الاستقرار السياسي في البلاد ويسمح للقوى والهيئات الدولية بفرض تدخلاتها لحماية مصالحها او لفرض واقع سياسي أو لأهداف أخرى غير معلومة وسنتناول التحديات التي تواجه وحدة واستقرار البلاد بالتفصيل ويتضمن الصراعات المسلحة بين الاثنيات والقوميات الاثيوبية وعوامل التدخلات الدولية والعلاقات الدولية مع دول العالم ، حيث بعد انتخاب البرلمان الاثيوبي لرئيس الوزراء آبي أحمد لاحت بؤابر الصراع القبلي والعنف المسلح من جديد في إثيوبيا ما بين قادة الجيل القديم المتمثلة بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي والجيل الجديد المتمثل بأبي أحمد وأفكاره الجديدة بضرورة الانتقال بإثيوبيا لواقع جديد مختلف تماماً عن ثلاثة عقود مضت تحت سيطرة نخبة بذاتها على الحكم في اثيوبيا واحتكارها للنفوذ والثروة ، (الشمري ، 2024) (أحمد، 2022)

د - السياسة الخارجية الإثيوبية

منذ نشأة إثيوبيا الحديثة نجد أن جوهر سياستها الخارجية ثابت لأكثر من قرن من الزمان فالشغل الشاغل للأنظمة السياسية الحاكمة المتعاقبة منصب نحو إرساء الشرعية الوحدة السياسية متعددة الأعراق والقوميات وكذلك للحفاظ على وحدة أراضيها إضافة إلى تشكيل نفسها إحدى الدول الأفريقية المؤثرة بتبنيها تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م والتي تم حلها عام 2002 م لتصبح مسماهما الإتحاد الإفريقي ونستطيع أن نقول أن السياسة الخارجية لإثيوبيا تعتمد على فرض السيطرة والتحكم في الدول المجاورة وطلب الدعم بمختلف أنواع من القوى والهيئات الدولية.

بدأت السياسة الخارجية لإثيوبيا لعام 2002 بوصف علاقاتها مع الدول الأجنبية في القرن الأفريقي. ومنذ انطلاقتها، نصّت على أن التغيير في إثيوبيا يؤثر على القرن الأفريقي، وأن العملية الجارية فيه تؤثر عليها أيضًا. ولذلك، بدأت إثيوبيا في الحفاظ على علاقاتها مع هذه الدول حرصًا كبيرًا على أمنها ومصالحها، إلى جانب ذلك، نصّت بوضوح على أن لإثيوبيا تاريخًا من الصداقة والعداء مع هذه الدول، لذا يجب مراقبة أي أنشطة في هذه الدول بعناية. وتخشى إثيوبيا من أن تُعيق التفاعلات الاجتماعية العمليات الديمقراطية والتنمية بسهولة. (Hawaz/Chen xi , 2020)

ولذلك السياسة الخارجية الإثيوبية تتفاوت من حقبة إلى حقبة وسيتم تقسيمها على النحو التالي:-

- العلاقات الإثيوبية الأمريكية
- العلاقات الإثيوبية الصينية
- العلاقات الإثيوبية السوفيتية والروسية

– العلاقات الإثيوبية الأوروبية

– العلاقات الإثيوبية الإقليمية

د- العلاقات الإثيوبية الأمريكية

تعود العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا والولايات المتحدة إلى مطلع القرن العشرين عام 1903 م وظلت هذه العلاقات قائمة دون انقطاع حتى في ذروة الأزمات الثنائية أو ما رآته إثيوبيا تخلي أمريكي عنها (كما في نهاية عهد الإمبراطور هايلي سيلاسي و تركزت العلاقات الاقتصادية والتجارية الإثيوبية الأمريكية في يونيو عام 1914م حينما تم التوقيع على معاهدة تجارية بين البلدين وفي الحرب العالمية الثانية أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة بحرية وجوية في ميناء مصوع بإريتريا وذلك لدعم القوات البحرية والجوية الملكية التي كانت تقود العمليات العسكرية في شمال إفريقيا، كما استخدم الأمريكيون أثناء الحرب محطة الاتصالات الإيطالية السابقة قرب أسمرة. (مسعود / رياض، 2015)

اتخذ الإمبراطور هايلي سيلاسي قراراً بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقات سياسية واستراتيجية وعسكرية متينة كان الخيار الاستراتيجي الأفضل وربما الوحيد الذي توفر لديه في تلك الفترة مدفوعاً بهواجسه العسكرية ومخاوفه الأمنية داخل وخارج البلاد فالإمبراطور ومعاونوه كانوا موقنين أن فوائد عسكرية وأمنية واقتصادية ستحقق في ظل الشراكة الأمريكية. (مسعود / رياض، 2015) (سيد رمضان، 2022)

وتنظر الولايات المتحدة لعلاقاتها مع إثيوبيا ونظامها القائم منذ مايو عام 1991 م والمتمثل في حكم الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية التي تتبنى الديمقراطية التتموية وتضع أولوية لها للتنمية الاقتصادية تليها مسألة الحقوق السياسية مما يسوغ

للجبهة السيطرة على جميع جوانب الحكم والاقتصاد والقطاع الأمني ودعم خطة طموحة لتحديث إثيوبيا بحلول هذا العام 2025 م وتهدف إلى تحقيق أربعة أهداف وهي حماية المواطنين الأمريكيين وتقوية المؤسسات الديمقراطية وتوسيع الاهتمام بحقوق الانسان ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية في إثيوبيا وتحقيق تقدم في السلم والأمن الإقليميين . (مسعود / رياض ، 2015)

إن إثيوبيا ظلت لسنوات الحليف الأكبر والأبرز للولايات المتحدة في القرن الأفريقي وربما في القارة الإفريقية بشكل عام ومقاربة سياستها مع سياسة الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب ونحو المنظمات الإقليمية والفرعية في القارة الإفريقية بحكم مكانة إثيوبيا فيها ورغم هذا التقارب فإن الولايات المتحدة أكدت رفضها الدائم لانتهاكات حقوق الانسان في إثيوبيا ونتائج الانتخابات الصورية في عامي 2005 و 2010 م واستمرت الدولتان في الحفاظ على مستوى رفيع من التعاون في المجال الأمني وتملك الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في إثيوبيا وركزت الولايات المتحدة على مساعدة إثيوبيا في تشييد برامج شبكة الأمان وتطوير القطاعات الزراعية المختلفة . (مسعود / رياض ، 2015،

كما تفسر التجربة التاريخية الممتدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا استمرار اعتبار الأولى للثانية مركز ثقل تقليدي لحماية المصالح الامريكية والغربية في إفريقيا بشكل عام من ناحية مكانة إثيوبيا الرمزية على الأقل في إفريقيا وفي منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا على وجه الخصوص نظراً للدور الأمني والعسكري الكبير الذي تضطلع به إثيوبيا في ملفات عدة في هذه المنطقة وقد عبر السفير الأمريكي السابق في أديس أبابا عن ثقته في وثاقة الصلة بين البلدين لاسيما إن إثيوبيا عامل بالغ

الأهمية في استقرار القرن الأفريقي، رغم أن العنف الإثني حسبما واصل القول ، لاسيما في إقليم التيقراي يهدد تقدم البلاد . (أحمد، 2022)

تعهدت واشنطن بزيادة معوناتها لإثيوبيا التي تبلغ سنوياً 1 بليون دولار لتعزيز السياسات الإصلاحية بها مع رؤية أمريكية بمزيد من الانفتاح على تقديم استثمارات خارجية مباشرة في إثيوبيا للاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية المرتقبة في قطاعات الاتصالات واللوجستيات والطاقة والخطوط الجوية وبما يتسق مع نمو الاستثمارات الأمريكية في إثيوبيا في الأعوام الأخيرة حيث بلغت ثلاثة بلايين دولار في الفترة من 2017-2019 وعززت زيارة وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو لأديس أبابا التصور الأمريكي للأخيرة كوصية على السياسات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي وتوسيع الشراكة الأمريكية الإثيوبية ومسؤولية إثيوبيا عن السلم والاستقرار في القرن الإفريقي .(أحمد، 2022)

ويمكن فهم المقاربة الأمريكية الحذرة في الغالب والتي لا يمكن أن تصل لمرحلة الضغط الكامل على النظام السياسي في أديس أبابا تقادياً للتداعيات السلبية المؤكدة حالة انهيار البلاد ووصول الصراعات الإثنية بها إلى نقطة القضاء على السلطة المركزية.

وعلى ضوء حقيقة أن إثيوبيا تمثل أحد أهم الدول الإفريقية ذات الارتباطات الأمنية والإستراتيجية لدى واشنطن ،نرى توافق كبير في السياسة الخارجية لكلا البلدين مما يؤكد أن العلاقات بين البلدين تعد ذات سياسة متكاملة وبذلك شكل الدعم الأمريكي لإثيوبيا العمود الفقري للأخيرة في انتهاج سياسات إقليمية أكثر جرأة وأقل دبلوماسية في ملفات عدة اتضح في المقاربة الإثيوبية المباعثة في المرحلة الأخيرة من محادثات واشنطن حول سد النهضة وابتدار الهجوم على الدور الواسطي الأمريكي في سابقة

إثيوبية تثير القلق حال جدية الهجوم وتجاوزه مسألة تعزيز القدرة التفاوضية الإثيوبية في هذا الملف الذي يمثل أولوية لمصر في المرحلة الحالية . (أحمد ، 2022)

ر - العلاقات الاثيوبية الصينية

سعت الصين التي كانت تحت نظام الشيوعية الماوية إبان الحرب الباردة إلى تصدير نموذج الثورة الصينية إلى دول إفريقيا عموماً من بينها إثيوبيا، كان أول اتصال بين إثيوبيا والصين على هامش مؤتمر باندونغ لحركة دول عدم الانحياز عام 1955 م إلا أن العلاقة بين البلدين تأخرت بسبب اختلاف في التوجهات السياسية بين البلدين فإثيوبيا كانت تحت مظلة المعسكر الأمريكي التي كانت تدعمها عسكرياً واقتصادياً في حين الصين ذو توجه شيوعي ومن ثم كانت إثيوبيا تتجنب إثارة غضب أمريكا لأنها كانت على عداوة مع الصين الشيوعية ، وبالرغم من هذا التعارض لم يمنع الصين أن توجه اهتمامها لإثيوبيا لما لديها من وزن سياسي في القارة الأفريقية التي كانت الصين تسعى لحصول على تأييد الدول الأفريقية في المنظمات الدولية لكسر العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة عليها ، هذا ما جعل رئيس الوزراء الصيني آنذاك تشوان لاي بزيارة رسمية لإثيوبيا عام 1964 م في محاولة منه لاستمالتها للمعسكر الشيوعي . (الفراي / محمد ، 2021)

بدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي ورئيس الصين ماو تسي تونغ في ديسمبر 1970 م والتي تزامن مع التراجع النسبي للعلاقات الأمريكية الإثيوبية بسبب توقف الدعم الأمريكي لإثيوبيا ، ومحاولة إقناع الصين بتوقيف دعم ثوار جبهة تحرير إريتريا ومع اعتراف إثيوبيا بالصين الشعبية في ديسمبر 1971 م كممثل شرعي ووحيد للشعب الصيني واستعادة الصين مقعدها في مجلس

الأمن من تايوان بفضل الكتلة التصويتية للدول الأفريقية تطورت العلاقة بين إثيوبيا والصين بصورة سريعة مع قيام هايلي سيلاسي بزيارته الثانية إلى الصين في عام 1972 م وتحصل في هذه الزيارة قرض بقيمة 84 مليون دولار لتدعيم البنية التحتية، كما قالت الصين بتزويد إثيوبيا مختلف الأسلحة كان هذا في عام 1973 م ، شهدت إثيوبيا ما بين الفترة الزمنية (1972-1974) مشاكل اقتصادية وداخلية أدت إلى انتشار المجاعة في بعض الأقاليم التي تسببت في وفاة أكثر 100 ألف شخص ، ما أدى إلى قيام بعض ضباط الجيش الإثيوبي ذو توجهات الشيوعية على الإطاحة بنظام الإمبراطور هايلي سيلاسي . (الفراي / محمد، 2021) (رمضان، 2022)

في عام 1974 تراجع العلاقات الصينية الإثيوبية حتى مطلع ثمانينات القرن الماضي لتتطور العلاقة الصينية الإثيوبية من جديد بعد ما شهدت الصين إصلاحات اقتصادية معقدة في الداخل ونمو اقتصادي أهلها إلى أن تكون فاعل أساسي في العلاقات الدولية وغيّرت الصين من سياستها الخارجية بانفتاح على العالم الخارجي

بعد توقيع العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإثيوبيا في 1970 م والتي تلتها بعد ذلك إمضاء اتفاقيات للتعاون الثنائي في مجال المبادلات التجارية وفي عمليات العبور والتعريفات الجمركية، شهدت زيادة في حجم صادرات وواردات السلع الضرورية بين الدولتين، وعلى الرغم من أنها كانت تمثل 3.75% فقط من إجمالي التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا في عام 1977 م. (الفراي / محمد، 2021)

بقيت العلاقات بين إثيوبيا والصين على ما هي عليه ولم تتطور مع وصول مليس زيناوي إلى السلطة عام 1991 م الذي كان يطمح أن يجعل إثيوبيا دولة مصنعة ونامية على غرار دول جنوب شرق آسيا وعليه تم توقيع الاتفاقيات الاقتصادية

والتكنولوجية في أكتوبر 1991م ومع زيادة الاتصالات الدبلوماسية والزيارات قام رئيس الوزراء الإثيوبي ميلس زيناوي بزيارة رسمية إلى الصين عام 1995م ورداً على هذه الزيارة قام أيضاً الرئيس الصيني جيانغ زيمين بزيارة لإثيوبيا في وقت لاحق 1997 م وفي عهد حزب الازدهار بقيادة رئيس الوزراء الإثيوبي الحالي أبي أحمد فقد قام بزيارة للصين لحضور لقاء منتدى الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي في بكين عام 2019 م، كما نجحت إثيوبيا والصين في تعزيز علاقتهما الدفاعية، في خطوة أعادت تشكيل التوازنات الأمنية في منطقة القرن الأفريقي، المعروفة بتقلباتها السياسية. فخلال منتدى بكين شيانغشان الحادي عشر لعام 2024 م، أكد المشير بيرهانو جولا، رئيس الأركان العامة الإثيوبي، والجنرال ليو تشنلي، من اللجنة العسكرية المركزية الصينية، على تعميق التعاون الدفاعي بين البلدين. هذه الخطوة، التي تهدف بشكل أساسي إلى تحديث الجيش الإثيوبي، تعكس رغبة أديس أبابا في الاعتماد على الابتكارات التكنولوجية مثل شبكات الهاتف المحمول من الجيل الخامس، الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الحرب السيبرانية. (أحمد، 2022)

ترى الصين أنها أكبر داعم لإثيوبيا وأهم شريك اقتصادي لها يساعدها في إنجاز أهداف التنمية متعددة الأوجه كما تروج السفارة الصينية في أديس أبابا باستمرار رسائل تقديم الحكومة الصينية الامصال لإثيوبيا وتدشين مشروعات بنية أساسية صينية - إثيوبية جديدة وبرامج بناء قدرات تتولاها بكين في المقابل تتصاعد انتقادات محلية إثيوبية للمشروعات الصينية بالتأكيد على أنها ذات طبيعة استغلالية وانتهاج الشركات الصينية سياسيات تمييزية في تشغيل العمالة الاثيوبية واستخراج الموارد الطبيعية الإثيوبية وإلزام إثيوبيا بتبعية مالية طويلة الاجل .

وعليه فإن الصين ستظل حالياً وفي المستقبل القريب الداعم الأكبر لنظام أبي أحمد ويتوقع أن يستمر تراكم هذا الدور في فترة رئاسة الأخير الثانية ويتضح ذلك تماماً في المواقف الصينية المتسقة والمستمرة بدعم أبي أحمد عقب اضطراب تدفقات المعونات الخارجية على أديس أبابا منذ أغسطس 2021 م وتهديد إثيوبيا بفرض عقوبات في محاولة للضغط عليها لتسوية الحرب في إقليم التيقراي. (الفراي / محمد، 2021)

ز - العلاقات الإثيوبية الروسية والسوفيتية

تأسست العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الاتحاد السوفيتي وإثيوبيا في 21 أبريل 1943 خلال الحرب العالمية الثانية ولكن مع تقارب الإمبراطور هايلي سيلاسي إلى الحلف الغربي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية ضعفت العلاقات لحد الفتر مع المعسكر الشرقي بزعماء الاتحاد السوفيتي، ومع صعود النظام العسكري بقيادة العقيد منقسو هايلي ماريام إلى حكم إثيوبيا عام 1974م ، تطورت هذه العلاقة لتكون أكثر اندماجاً ودعماً حيث تشكلت العلاقة الوطيدة بين البلدين إذ أن نظام العقيد منقسو يمثل النظام الاشتراكي الذي انتهجه الاتحاد السوفيتي ، وتضمن الدعم العسكري واللوجستي أبرز أوجه العلاقات بين البلدين إضافة إلى أن انقطع الدعم السوفيتي في نهايات الثمانينات من القرن الماضي و انتهى فعلياً مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وبالفعل سقط نظام العقيد منقسو ، أدى تغيير النظام في إثيوبيا عام 1991 م، بالإضافة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي، إلى تقليص التعاون الثنائي. وبدأ إحياء الحوار السياسي بين البلدين في منتصف التسعينيات. وفي ديسمبر 2001 م، قام ملس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، بزيارة رسمية إلى موسكو، ووقع إعلان مبادئ العلاقات الودية والشراكة، كما قام رئيس الوزراء الإثيوبي، هيلي ماريام ديسالين، بزيارة إلى روسيا عام 2013 م لحضور قمة

مجموعة العشرين في سانت بطرسبرغ. وفي عام ٢٠١٤، زار وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف، أديس أبابا في زيارة عمل. وفي عام ٢٠١٥، زار كاسا تيكليبرهان، رئيس مجلس الاتحاد في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، موسكو، في أكتوبر 2019، عُقدت القمة الروسية الأفريقية الأولى في سوتشي، بحضور وفد إثيوبيا، برئاسة رئيس الوزراء أبي أحمد، الذي أجرى محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش القمة. وفي ديسمبر 2019، عُقد الاجتماع العاشر لمجموعة العمل الروسية الإثيوبية للتعاون العسكري التقني في موسكو، في يونيو/حزيران 2021، زار نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ديمكي ميكونين، موسكو، حيث أجرى محادثات مع وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف. وفي يونيو/حزيران 2021، افتتح الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل الروسية الإثيوبية للتعاون العسكري التقني في أديس أبابا، من الناحية الاقتصادية تستند العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلدينا إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني واتفاقية التجارة المؤرخة في 26 نوفمبر 1999. ووفقاً لهيئة الجمارك الفيدرالية الروسية، بلغ حجم التجارة الخارجية لروسيا وإثيوبيا في عام 2021 ما قيمته 225.2 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 359.2% مقارنة بعام 2020. (الحبيب، 2021)

س - العلاقات الإثيوبية الأوروبية

تتمثل العلاقات الإثيوبية الأوروبية في الجانب الاقتصادي مع وجود تعاون سياسي مشترك في ملفات عدة إلا أن الاتحاد الأوروبي يتعامل في مسألة المبادئ التي نشأ عليها الاتحاد حيث قام الاتحاد الأوروبي عقب اندلاع الازمة الأخيرة مع إقليم تيغراي بتأجيل تقديم مبلغ 88 مليون يورو لإثيوبيا كانت مخصصة كمدفوعات لدعم

موازناتها فيما لفت مسؤولون بالمفوضية إلى عدم تقديم الاتحاد يورو واحد لحكومة رئيس الوزراء أبي أحمد حتى تتيح وصول الإغاثة الإنسانية لإقليم تيغراي من بين شروط أخرى والذي يعد أحد صور التدخلات الدولية في شؤون إثيوبيا الداخلية ، وفي إطار الدور المنتقد باستمرار للاتحاد الأوروبي تعول إثيوبيا بقوة على تركيا ذات العلاقات المهمة مع جيبوتي والصومال.(أحمد ، 2022)

يعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم شركاء إثيوبيا الاقتصاديين وأهم داعم اقتصادي لها وقد وصل حجم المساعدات الأوروبية لإثيوبيا في السنوات الأخيرة لمتوسط 1 بليون دولار سنوياً مما يعادل نحو ربع المساعدات الاقتصادية التي تتلقاها إثيوبيا وما يقارب من 10% من إجمالي الموازنة الفيدرالية الاثيوبية في بعض الأعوام وفي هذا السياق فإن البرمجة المشتركة بين الاتحاد وإثيوبيا لا تقتصر على فعالية المساعدات الأوروبية ولكن تشمل بعداً سياسياً قوياً يعتبر أحد أدوات دعم تطبيق تعاون استراتيجي أكبر بين إثيوبيا والاتحاد الأوروبي .

وكان الاتحاد الأوروبي يأمل في التزام حكومة أبي أحمد بمقررات المرحلة الانتقالية المفترضة نحو الديمقراطية لكن التعثر الواضح في أداء الحكومة والتراجع عن عقد الانتخابات العامة أكثر من مرة وعلى خلفية مبررات متناقضة دفع الاتحاد في مطلع مايو 2021 م إلى اتخاذ قرار صادم بسحب بعثته لمراقبة الانتخابات الاثيوبية حيث سبق للاتحاد أن دعم عمل مفوضية الانتخابات الاثيوبية بمبلغ 20 مليون يورو عندما أعلنت التحضيرات لاتفاق مع السلطات الاثيوبية حول المحددات الرئيسية لنشر بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي للانتخابات البرلمانية في يونيو 2021 م ومع عدم تلبية الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي فإنه تقرر إلغاء نشر البعثة وعبر الاتحاد عن اسفه لرفض الحكومة الاثيوبية استجابة للمعايير القياسية

لنشر البعثة وأهمها استقلاليتها وتوريدها لنظم الاتصالات الخاصة بها وهو أمر ضروري لأمن مراقبي الاتحاد الأوروبي كما أن هذا الوضع يؤثر على الإعدادات للانتخابات بما في ذلك تسجيل الناخبين .

وعقب قرار الاتحاد الأوروبي دعا ما يعرف بالمجلس المشترك للأحزاب السياسية الاثيوبية الاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في موقفه والعودة لمراقبة الانتخابات العامة الاثيوبية السادسة ولعب دور رقابي مهم وكان رد فعل حكومة أبي أحمد على قرار البعثة عدائياً للغاية وتضمن تلميحات متكررة في واقع الامر بوجود مؤامرة على النظام من قبل الأطراف الخارجية وهي الاتحاد الأوروبي في تلك الحالة الامر الذي لم تعلق عليه بروكسل ،لكن في مايو 2021 م جدد الاتحاد انتقاداته لسجل حقوق الانسان في إثيوبيا وطال بتحقيق في مقتل الصحفي الاثيوبي (أورو موي) وطرد سيمون ماركس صحفي جريدة النيويورك تايمز وتضييق المجال امام حرية وسائل الاعلام والتضييق والاعتقالات والقيود المفروض على الصحفيين الاثيوبيين والدوليين في إثيوبيا . (أحمد ، 2022)

ش - العلاقات الاثيوبية الإقليمية

تنقسم العلاقات الإثيوبية الإقليمية إلى علاقات مع جوارها المباشر وعلاقات مع جوارها الغير مباشر إضافة إلى عدد من القوى الإقليمية المؤثرة في منطقة القرن الأفريقي وهي على النحو التالي:

- دول الجوار الجغرافي المباشر وتشمل: إريتريا، السودان، الصومال، جيبوتي، جنوب السودان، كينيا.
- دول الجوار الجغرافي الغير مباشر وتشمل: مصر، اليمن، دول الخليج العربية.

- الدول الإقليمية المؤثرة في منطقة القرن الأفريقي وتشمل: تركيا، إسرائيل.

العلاقات الإثيوبية الإرترية

تشهد العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا حالة من اللاسلم ومن اللاحرب منذ استقلال إرتريا عام 1991م حيث خاضت إرتريا حرب مريعة استمرت ثلاثون عاماً لنيل الاستقلال من الاستعمار الإثيوبي ويكمن ذلك في أن إثيوبيا قامت باحتلال إرتريا بعد خروج الاستعمار البريطاني عام 1962م وتم إعلانها المحافظة الرابعة عشرة وتجدر الإشارة إلى أن الإمبراطورية الإثيوبية منذ قرون عدة كانت ترى في إرتريا إقليم تابع لسلطانها واستمر الاعتقاد الإثيوبي بأحقية ضم الأراضي الإرترية وموانئها على شاطئ البحر الأحمر وهذا الأمر الذي ترفضه إرتريا فالعلاقات بين البلدين تشهد توتر وفتر متزايد حيث للبلدين تاريخ طويل من الحروب بينهما . (رمضان، 2022)

العلاقات الإثيوبية السودانية

العلاقة بين إثيوبيا والسودان تضرب بجذورها في التاريخ القديم منذ زمن مملكتي أكسوم ومروي وهناك أيضاً روابط قديمة بين الشعبين اللذين عاش كل منهما في بلد الآخر لسنوات طويلة وهذه العلاقة بين البلدين لها سماتها الإيجابية والسلبية، ولكنها بعد الحرب العالمية لم تتطور إيجاباً بقدر ما ينبغي، فمنذ بدأت العلاقات الإثيوبية السودانية بعد استقلال السودان عام 1956م وهي تتسم بحالة من الشك والحذر المتبادل بين الدولتين، الأمر الذي كثيراً ما اجتذبها إلى الصراعات الإقليمية المتشابكة وجعل إثيوبيا في فترات تصاعد التوتر والنزاع تصف السودان بأنها عدوها الأول. (أحمد 2022) (رمضان، 2022)

لا تقر إثيوبيا باتفاقيات الحدود الاستعمارية التي وقعتها بريطانيا مع إيطاليا في العام 1908 م وتستغل هذه الحجة بين حين وآخر بينما تتمسك بمعاهدات أخرى وقعتها

معها بريطانيا نيابة عن مصر والسودان لتبرير استغلال الفلاحون الاثيوبيون لإقليم الفشة السودانية ويعد أخصب أراضي دولة السودان الزراعية وقد بدأت الظاهرة تتبلور قبل عقود عندما بدأ المزارعون الاثيوبيون في الانتقال الى إقليم الفشة ثم الاستقرار فيه لاحقاً بحماية عسكرية اثيوبية في العام 1957 م بعد عام من استقلال السودان واستفادوا من عدم قدرة الجانبين الإثيوبي والسوداني على الوصول لاتفاق حول المنطقة الحدودية ورغم أن أديس أبابا لم تنكر الحق القانوني للسودان في المنطقة وفقاً لاتفاق مياه النيل في العام 1902 م الذي تلاه بروتوكول حدودي في العام 1903 م فإن إثيوبيا عملت بشكل دائم على فرض الامر الواقع على الأرض عبر تيسير استيطان المزارعين الاثيوبيين في الفشة وتسويق محادثات مسألة ترسيم الحدود التي حاولت إطلتها عبر لجان فرعية محلية متكررة بشكل ملحوظ للغاية .

(رمضان، 2022)

تحولت السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه السودان إيجاباً وتمت دعوة الرئيس السوداني لزيارة إثيوبيا وذلك في عام 1971 م كما قام الإمبراطور الإثيوبي برد الزيارة في عام 1972م وتم التوقيع على ميثاق لحسن الجوار بين البلدين وظلت العلاقات الإثيوبية السودانية جيدة حتى عام 1980 م و عندما تحول مسار الحكومة السودانية وبدأت تتوجه نحو النظام الإسلامي الذي تبلور في سن قوانين 1983 أو ما يعرف بتطبيق الشريعة الإسلامية وإعادة تقسيم الجنوب في خطوة مخالفة لاتفاقية أديس أبابا عام 1972م والتي تمثلت في إنهاء الحرب الأهلية السودانية بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان كل تلك الأسباب أدت إلى تدهور في العلاقات بين البلدين وعلن نظام منقستو هايلي مريام أن السودان والصومال لديهما أطماع في إثيوبيا ومن ثم قام بإشعال فتيل الحرب مرة أخرى فاستخدم حرب الاستنزاف مع السودان وساهم

في إنشاء الحركة الشعبية لتحرير السودان من داخل إثيوبيا مستفيداً من سياسيات الرئيس السوداني جعفر النميري الخاطئة في الجنوب، وقامت السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه السودان إبان حكم العقيد منقستو على ركيزة سياسية مفادها أن إثيوبيا دولة في حالة حرب مع السودان ومرة أخرى تبدلت العلاقات الإثيوبية السودانية إيجاباً عقب الإطاحة بنظام العقيد منقستو هايلي مريام في مايو 1991م حيث كان سقوط نظامه العسكري بمثابة ضربة للجيش الشعبي لتحرير السودان الذي فقد فيما بعد الدعم السياسي والعسكري الإثيوبي بما في ذلك مقره في أديس أبابا، ورحبت السودان بالنظام الجديد في إثيوبيا واستضافة رئيس الوزراء الإثيوبي ميلس زيناوي في الخرطوم عام 1991م في إطار سعيها لمنع إثيوبيا من إعادة العلاقات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان . (أحمد ، 2022)

وسرعان ما لعب البعد الديني دوره في تدهور العلاقات بين البلدين ومع بداية عام 1994م أظهرت العلاقات السودانية مع إثيوبيا علامات على تجدد التوتر نتيجة لمخاوف رئيس الوزراء الإثيوبي من تسلل النظام الإسلامي في الخرطوم إلى الأقاليم الإثيوبية ذات الأغلبية المسلمة المهمشة ، إضافة إلى أزمة محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995م أثناء حضوره انعقاد مؤتمر القمة الإفريقية شكلت هذه الأسباب تدهوراً جديداً في العلاقات بين البلدين حيث اتهمت إثيوبيا السودان بإيواء ثلاثة من الإسلاميين المصريين الراديكاليين المشتبه في قيامهم بمحاولة الاغتيال وطالبت بتسليمهم إلى السلطات الإثيوبية ومع رفض السودان هذا الطلب ، أظهرت إثيوبيا استيائها من خلال منع الملاحه الجوية مع السودان وتقليص عدد الموظفين الدبلوماسيين بالسفارة السودانية في أديس أبابا وإغلاق القنصلية السودانية في جامبيلا بإثيوبيا مع إغلاق المدرسة السودانية

الإسلامية في أديس أبابا وطرد السودانين العاملين في المنظمات الإسلامية في إثيوبيا وإضافة لذلك قامت أديس أبابا باستئناف الدعم السياسي والعسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان

مع وصول نظام رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد إلى السلطة عام 2018م حدث تغيير في السياسة الخارجية الإثيوبية اتجاه السودان حيث تحسنت العلاقات بين البلدين ورأت إثيوبيا أن السودان واستقراره هو وثيق الصلة باستقرارها، وعقب الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير عام 2019م وتولي المجلس العسكري الانتقالي السوداني وعرف فيما بعد بمجلس السيادة السوداني والعناصر المدنية المتمثلة بقوى الحرية والتغيير وما طرأ عن أزمة بين المكون العسكري والمدني السوداني قام رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد بتقديم دور الوساطة الإثيوبية بالتعاون مع منظمة الاتحاد الأفريقي لحل الخلافات بين المكونين وإضافة لذلك قامت إثيوبيا بتحالف استراتيجي مع السودان يتضمن التوقيع على اتفاقيات أمنية ودفاعية بين البلدين وهو ما دفع الجانب الإثيوبي إلى الاعتراف بسودانية مثلث حلايب وشلاتين المتنازع عليهما بين السودان ومصر . (أحمد ، 2022)

واستضافت أديس أبابا جولات الحوار بين الحكومة وفادة المعارضة في السودان من أجل التوقيع على خارطة الطريق للسلام التي تهدف إلى تسوية سياسية في السودان ونجحت أديس أبابا في جمع الفرقاء السودانين

وفي أعقاب الأزمة السودانية الحالية والتي اندلعت في أبريل عام 2023م بعد ان قامت قوات من الدعم السريع بمهاجمة مقر القيادة العامة في العاصمة السودانية الخرطوم وإعلان الحرب على الجيش السوداني الأمر الذي أدى لنزاع مسلح مستمر منذ عامين والذي أدى بدوره إلى مقتل الآلاف من السودانين وتشريد الملايين نحو

الدول المجاورة وفي أنحاء العالم حيث كانت هناك اتهامات لإثيوبيا في هذه الازمة بالوقوف إلى جانب قوات الدعم السريع وممثلها المدني قوى الحرية والتغيير والذي يقع مقره في العاصمة أديس أبابا، إلا أن إثيوبيا تنفي ذلك وتؤكد وقوفها إلى جانب الشعب السوداني وحل هذه الأزمة عبر الحوار بين الفرقاء . (أحمد، 2022)

ج. العلاقات الإثيوبية الصومالية

ظلت العلاقات بين إثيوبيا والصومال تتسم بالمنافسة في شمال شرق إفريقيا لعدة قرون ويكمن طبيعة التنافس على السيادة في المنطقة وكان لهذا الصراع على الهيمنة الإقليمية جذوره في الاتفاقيات الحدودية التي تم التوصل إليها بين القوى الاستعمارية، وتطورت الأزمات بين البلدين حيال المشاكل الحدودية بينهما بعد استقلال الصومال عام 1960 م وتمحور النزاع الإثيوبي الصومالي حول إقليم الأوجادين ، فرغم محاولات الصومال إثبات حقها في إقليمها الأوجادين في المنظمات الإقليمية والدولية فإن مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد في القاهرة في 1961م أصدر قراراً ينص على مبدأ عدم المساس بالحدود الافريقية الراهنة حيث كانت ترى الدول الافريقية التي نالت استقلالها أن المطالب الصومالية تهدد السيادة الإقليمية في إفريقيا بشكل عام، وبعد أن تولى محمد سياد بري في انقلاب غير دموي رئاسة الصومال عام 1969م استمرت الخلافات بين البلدين حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991م وفي نفس العام سقط النظام العسكري الاثيوبي بقيادة العقيد منقستو هايلي مريام والنظام الصومالي بقيادة الرئيس محمد سياد بري وبعد ذلك العام الذي أدى لاندلاع الحرب الاهلية في الصومال وانهيار الدولة إلى انعدام الاهتمام تماماً بمسألة الأوجادين بعد ما بات الاعتماد منصباً على إنهاء الحرب الاهلية الصومالية والحفاظ على ما تبقى من الكيان الصومالي خاصة بعد ما أعلنت المناطق الصومالية الشمالية استقلالها

من جانب واحد عبر إعلان ما يعرف بجمهورية أرض الصومال والتي تبعتها بونت لاند بالحكم الذاتي وهو ما حول مسألة الاوجدادين إلى قضية ثانوية والجدير بالذكر أن إثيوبيا كان لها دور في اندلاع الحرب الاهلية بين القبائل الصومالية مرة أخرى عام 2006م بعد سيطرة المحاكم الإسلامية على الحكم وذلك عن طريق فتح أراضيها واستخدامها كنقطة انطلاق للمعارضة الصومالية لشن هجماتها داخل الصومال ضد القوات الحكومية كما وفرت لهم الحماية العسكرية وزودتها بالدعم المالي واللوجستي وكان للتدخلات الإثيوبية في الصومال صور أخرى أبرزها التدخل الإثيوبي بعد أحداث الاعتداء على برجى التجارة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م بدعوى الحفاظ على امنها ومصالحها وذلك بدعمها للحكومة الفيدرالية الصومالية الانتقالية في مواجهة المحاكم الإسلامية . (رمضان، 2022) (أحمد، 2022)

وبرزت الأزمة مع الصومال أخيراً بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإثيوبي أبي احمد إلى أرض الصومال وتوقيعه اتفاقية مع أرض الصومال تقضي ببناء قاعدة عسكرية والحصول على ميناء بحري لإثيوبيا مقابل أن تقوم إثيوبيا بالاعتراف رسمياً بجمهورية ما يسمى بأرض الصومال الأمر الذي فاقم الأزمة وتطورت الخلافات بين البلدين لمستويات خطيرة حيث قامت الصومال بإغلاق المجال الجوي الصومالي وتوقف لحركة الطيران بين البلدين إلى أن تدخلت تركيا بمساعيها الدبلوماسية لاحتواء الأزمة بين البلدين عبر توقيع اتفاقية في العاصمة التركية انقره تقضي إنهاء الخلافات بين البلدين والتوصل إلى اتفاقيات عادلة ترضي كافة الأطراف . (أبكر، 2023) (أحمد ، 2022)

تتمثل السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه الصومال إلى تقسيمه إلى دويلات ضعيفة ومفككة يسهل السيطرة عليها ومحاربة قيام سلطة مركزية وطنية فيها بحيث تضمن اغلاق ملف الوجودين والوصول إلى مينائي ميركا وكسمايو واستمرار تدهور الأوضاع الداخلية في الصومال إضافة لتأمين حدودها معه. (مسعود / رياض ، 2013)

ص - أزمة التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال

تتعدد الجهات الفاعلة في التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، حيث رأت إثيوبيا أن هنالك جماعات تُشكل جزءًا من قوى معادية لها، ولها أجندات سياسية والأيديولوجية الخاصة. ويمكن تصنيفها ضمن الجماعات المسلحة الصومالية المناهضة لإثيوبيا، وأهمها اتحاد المحاكم الإسلامية وجناحه العسكري الشبابي، بينما يُمثل تحالف تحرير الصومال الجهة الأخرى، أما الجماعات الأخرى فهي جماعات المعارضة الإثيوبية المسلحة التي تقاتل للإطاحة بحكومة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبية، مثل الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، وجبهة تحرير أورومو. (Tsegaye , 2009)

وفي حالة القرن الأفريقي، استشعرت إثيوبيا، باعتبارها هدفًا آمنًا للجماعات الإرهابية والوحدوية في الصومال، أن تكون مستعدة لمواجهة التحديات والتهديدات التي تعرض المنطقة للخطر، لأن "إثيوبيا، باعتبارها الدولة المركزية في القرن الأفريقي، يمكن أن تلعب دورًا محوريًا للغاية في استقرار القرن الأفريقي وإرساء الديمقراطية والتنمية فيه" ومن بين هذه الأدوار جهود إثيوبيا الرامية إلى إقامة حكومة صومالية علمانية مستقرة، يمكن أن تكون حليفًا في الأمن والسلام لجيرانها.

كان للتدخل العسكري الإثيوبي في الصومال خلال الفترة 2006-2008 تأثيرات عديدة على السياسة الداخلية لإثيوبيا، وهو ما يرتبط بتحليل السياسة الخارجية على المستوى المحلي، عند النظر إليها من زوايا مختلفة للوضع التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد تاريخياً وسياسياً، تُعدّ الدولة الإثيوبية المعاصرة نتاجاً لصراع سياسي واقتصادي واجتماعي داخلياً وخارجياً. وهذا ما يتم شرحه بشكل أعمق لاحقاً. (Tsegaye , 2009)

كان الأثر السياسي للتدخل العسكري على المستوى الوطني جلياً عند طرح القرار للتصويت البرلماني في مجلس نواب الشعب. وخلال إقرار القرار، الذي يُجيز التدخل العسكري في الصومال، كان هناك خلاف سياسي كبير بين الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة، وداخل المعسكر السياسي المعارض نفسه، حيث جعلت عملية التدخل العسكري المباشر في الشأن الصومالي مسألة تساؤلات داخل إثيوبيا من قبل المعارضة وتضمنت التساؤلات عن مدى جدوى هذا التدخل العسكري وما يهدف إليه والذي تسبب في ظهور المجموعات المعارضة المسلحة في الإثيوبية التي لها امتداد في الصومال. (Tsegaye , 2009)

وقد أدت هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة المعادية لإثيوبيا إلى التدخل العسكري في الفترة من 2006 إلى 2008، والذي لعب دوراً مهماً في ضمان السلام والأمن واستمرارية أنشطة التنمية في المنطقة الخامسة، والتي أعاققتها جماعات مثل جبهة تحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو وغيرها.

وتتمثل عيوب التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال خلال الفترة 2006-2008، على السياسة الداخلية لإثيوبيا، في أن التدخل العسكري كلف إثيوبيا غالياً من حيث الموارد الاقتصادية والبشرية، مما خلق عبئاً اقتصادياً على إثيوبيا وأجبر الحكومة

على سحب قواتها من الصومال؛ كما أن التدخل العسكري لا يستطيع القضاء تماماً على أنشطة جبهة التحرير الوطني الأوغندية وجبهة تحرير أورومو المتمردة في المنطقة الخامسة (الصومالية) من إثيوبيا. (Tsegaye , 2009)

وتتمثل مزايا التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال خلال الفترة 2006-2008 على العلاقات الخارجية لإثيوبيا (مع دول القرن الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) فيما يلي: أطاحت إثيوبيا باتحاد المحاكم الإسلامية من السلطة، وأصبحت الحكومة الاتحادية الانتقالية هي الحكومة الشرعية للصومال؛ كما برزت إثيوبيا مجدداً كقوة مهيمنة في القرن الأفريقي؛ أثبتت إثيوبيا للعالم الإسلامي أنها لا تخوض حرباً دينية في الصومال بقبولها حكومة الشيخ شريف أحمد الإسلامية المعتدلة؛ استخدم التدخل العسكري لتقسيم قيادة اتحاد المحاكم الإسلامية إلى فصيلين، وقبل الإسلاميون المعتدلون بقيادة الشيخ شريف أحمد دور إثيوبيا في الصومال بشكل إيجابي؛ أقنعت إثيوبيا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بنشر قوات دولية لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتم نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو؛ وفيما يتعلق بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حصلت إثيوبيا على مساعدات سياسية ودبلوماسية واقتصادية. (Tsegaye , 2009)

ومن عيوب التدخل العسكري في الصومال على العلاقات الخارجية لإثيوبيا في: استمرار الصراع في الصومال لأن التدخل العسكري الإثيوبي استخدم لتعبئة الصوماليين على نطاق أوسع لمحاربة الحكومة الاتحادية الانتقالية، حليفة إثيوبيا، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية؛ عدم قدرة جهود إثيوبيا والحكومة الاتحادية الانتقالية لإقامة دولة صومالية سلمية على تحقيق أهدافها بسبب الانقسام داخل النخبة السياسية الصومالية بسبب التدخل العسكري الإثيوبي؛ لم ينجح التدخل

العسكري في تحقيق مصلحة حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في إدراج جبهة التحرير الوطني لأوغادين وجبهة تحرير أورومو على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية؛ لا تزال معظم الدول المجاورة تنظر إلى التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال خلال الفترة 2006-2008 على أنه وكيل للولايات المتحدة ويخدم أجندتها ومصالحها . (Tsegaye , 2009)

د. العلاقات الإثيوبية الجيبوتية

تتسم العلاقات بين إثيوبيا وجيبوتي منذ استقلال الأخيرة في 1977 م بأنها علاقات ودية واستثنائية أيضاً نظراً لحالة الصراع التي تسود منطقة القرن الأفريقي حيث أن استقلال جيبوتي كان مكفولاً من جانب كل من إثيوبيا التي يرتبط سكانها العفاريون بروابط قوية مع العفاريين في جيبوتي الذين تقدر نسبتهم بنحو 40% من حجم السكان ، كان نظام هايلي سيلاسي يقف إلى جانب فرنسا برفضه إنهاء استعمار جيبوتي ولكن سرعان ما تغير الموقف الإثيوبي عقب الإطاحة بنظام الامبراطور حيث دعم النظام العسكري بقيادة العقيد منقستو استقلال جيبوتي مع تعهدا بالحفاظ على المصالح الاثيوبية فيها ومما عزز العلاقات بين البلدين هو اتفاقيات بينهما في مجال الواردات والصادرات عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث أن جيبوتي لديها مخرجين رئيسيين إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي وميناء جيبوتي ، وبدأت العلاقات الرسمية بين البلدين عام 1984 م ثم نشطت العلاقات بينهما عقب الحرب الارتية الاثيوبية عام 1998 - 2000 م وتركزت العلاقة حول القضايا الاقتصادية والناحية السياسية .

تأتي جيبوتي في بؤرة اهتمامات السياسة الخارجية الإثيوبية في ضوء اعتبارات الجوار والمصالح الاقتصادية والعسكرية المتبادلة بينهما والدور الذي تلعبه جيبوتي في السياسات الدولية والإقليمية في البحر الأحمر وخليج عدن كمعقل لمجموعة من القواعد العسكرية التي تتحكم في أمن هذه المنطقة الحيوية ، وقد زادت أهمية جيبوتي لإثيوبيا بعد تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء في إثيوبيا عام 2018 م وتبنيه سياسة خارجية إقليمية قوامها تصغير المشكلات التقليدية وإعادة فرض هيمنة إثيوبية إقليمية عبر شراكات لا تختلف كثيراً في واقع الامر عن أدوات الهيمنة الخشنة السابقة التي اعتادت إثيوبيا استخدامها سابقاً مثل ابتزاز دول الجوار بمشكلات اثنية أو حدودية والاستقواء بالغرب في فرض خيارات أديس أبابا الإقليمية كشريك ومنسق رئيس للأخير في عدة مسائل مثل الحرب على الإرهاب وفرض الأمن وحل مشكلات الإقليم السياسية وتتميز عليها بضمان عائدات سريعة وكسب غطاء من الشرعية والقبول الدوليين وفي سياق الهيمنة الإثيوبية التقليدية جاءت تطورات العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع جيبوتي لتدل على نجاح إثيوبيا في ربط مصالحها بمصالح أهم الفاعلين الدوليين والاقليميين في الإقليم ككل ، ويتضح ذلك في ترتيبات ربط البنية الأساسية الجيبوتية مثل خطوط النقل الحديدية ونقل المياه العذبة وتطوير بنية الموانئ بإثيوبيا عبر شريك إثيوبيا الاقتصادي الأول الصين وما يتردد عن دعم فرنسي (القوة الاستعمارية السابقة في جيبوتي) لجهود إثيوبيا إقامة مقر لقواتها البحرية في جيبوتي سواء عبر إمدادات عسكرية ام تقديم التدريب لعناصر القوات البحرية الجيبوتية التي تعهد أبي أحمد قبل نحو عامين بإعادة تكوينها ويضاف ذلك إلى نجاح إثيوبيا في إدارة الخلافات البينية الإقليمية . (أحمد، 2022) (مسعود/رياض ، 2013) (رمضان ، 2022)

بدأت الترتيبات العسكرية الاثيوبية الجيبوتية المشتركة منذ ما قبل وصول أبي أحمد إلى السلطة حيث زار وفد إثيوبي قبل تولي أبي أحمد إثيوبيا بأسابيع قليلة مدينة أوبوك الساحلية الصغيرة الواقعة شمالي ساحل خليج تاجوراء في جيبوتي لتقييم أهلية المنطقة لميناء مستقبلي تبنيه إثيوبيا وليس مؤكداً بعد إن كانت القاعدة البحرية الاثيوبية المحتملة ستقام حول مدينة جيبوتي كبقية القواعد الجنبية ام انها ستكون بعيدة عن العاصمة ، ويحتل الجيش الإثيوبي مقدمة أجندة الإصلاح لدى أبي أحمد منذ وصوله للسلطة والذي أكد في نهاية العام 2018 م إننا نشيد واحدة من أقوى القوات البرية والجوية في إفريقيا ، والآن علينا أن نكون قدرات قواتنا البحرية . (أحمد ، 2022)

وتواترت تقارير عام 2019 م عن عزم اثيوبيا جعل قواتها البحرية التي يعاد تكوينها بعد حلها في العام 1991 م متمركزة في جيبوتي وأن يكون مقر قيادتها في بحر دار ورغم أن الحكومة أعلنت عن عزمها إعادة تكوين البحرية الاثيوبية فإنه لم تعلن رسمياً بعد موقع هذه القوات حيث رجح التوقعات وضعها في إريتريا او جيبوتي أو السودان لكن مصادر حكومية أكدت أن الحكومة تعتزم وضع قواتها البحرية في مركز بجيبوتي كمرحلة أولى وأشارت مصادر إلى أن أبي أحمد ناقش خلال زيارته لجيبوتي مع رئيسها عمر جيله مسألة القاعدة البحرية وتضافر الجهود مع ذلك تقارير مساعدة فرنسا لإثيوبيا في بناء قوتها البحرية ووجود بعض عناصر القوات البحرية الاثيوبية للتدريب في فرنسا بالفعل كجزء من دعم فرنسا للإصلاحات الاثيوبية . (أحمد ، 2022)

وقامت الترتيبات العسكرية الاثيوبية الجيبوتية على شراكة أمنية وعسكرية تم التواصل لها في اجتماعات دورية للمفوضية الوزارية المشتركة بين البلدين كان من أهم بؤر

اهتمامها مواجهة التهديدات الأمنية في البحر الأحمر وخليج عدن بالتنسيق مع القوات الدولية المختلفة الموجودة في قواعد في جيبوتي وقد تصاعدت هذه المجهودات بعد إقامة الصين قاعدتها البحرية بجيبوتي وتفعيل عملياتها عبر نحو 1000 جندي صيني بقاعدة أوبوك للدعم اللوجستي.

يمكن وصف مصالح جيبوتي وإثيوبيا الاقتصادية المشتركة بأنها قائمة على الدعم اللوجستي المتبادل بينهما حيث ترتبط جيبوتي وإثيوبيا بطريقين مهمين عبر إقليم العفر والإقليم الصومالي وخط سكك حديدية حديث نهايته في ميناء جيبوتي الرئيس كما يمثل ميناء جيبوتي المنفذ الوحيد لإثيوبيا على المياه الدولية منذ العام 1998 م منذ أوقفت إريتريا مرور السلع الإثيوبية عبر موانئها والذي تمر عبره أكثر من 95 % من إجمالي واردات وصادرات إثيوبيا وتبلغ تكلفة مرورها المتحصلة لصالح جيبوتي نحو بليون دولار (نصف الناتج المحلي الإجمالي لجيبوتي) (أحمد ، 2022)

تظل إثيوبيا هي العميل الرئيسي لميناء جيبوتي في القرن الأفريقي فموانئ جيبوتي تعد بمثابة قناة لتجارة إثيوبيا ومنصة لشحن البضائع الإثيوبية كما تعتمد جيبوتي بشكل كبير على إثيوبيا سياسياً واقتصادياً وفي مجال التعاون المائي وقعت إثيوبيا في عام 2014 اتفاقية مع جيبوتي لمدة 30 عام لتمكن الأخيرة من استخراج المياه الجوفية من منطقة شينيل في إقليم الصومال الإثيوبي التي تبعد حوالي 100 كم عن الحدود الجيبوتية. (رمضان، 2022)

لم يقتصر التعاون بين إثيوبيا وجيبوتي على القضايا الاقتصادية والبنية التحتية بل شملت قطاعات أخرى مثل النقل والاتصالات والتجارة والاستثمار وقضايا السلام والأمن والطاقة الكهربائية ومن بين الاتفاقيات الموقعة فيما يتعلق في الناحية

العسكرية فقد وقع البلدين اتفاقية للتعاون العسكري عام 2013 م تضمن بنودها تبادل المعلومات العسكرية والتدريب العسكري والتعاون في السيطرة على أنشطة المهربين والإرهابيين والمتاجرين بالبشر وكافة مظاهر الأنشطة غير المشروعة التي قد تظهر في المناطق الحدودية ،كما نسقت قوات كلتا البلدين أيضاً فيما يتعلق بأنشطتهما في بعثات حفظ السلام التي شاركا فيها نمثل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال علاوة على ذلك قامت إثيوبيا بتدريب مجموعة من الجنود الجيبوتيين على أراضيها، وقام رئيس الوزراء الإثيوبي هايلي مريام ديسالين عام 2015 م بزيارة رسمية إلى جيبوتي كان الهدف منها إضفاء الطابع الرسمي على التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين ولدى الدولتين رؤية مشتركة وعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتخوف مشترك من القومية الصومالية وما تحمله من تداعيات وتهديدات للبلدين وحاجة إثيوبيا إلى جيبوتي لتوفر لها منفذاً على البحر وحاجة جيبوتي إلى إثيوبيا لتمدها باحتياجات المياه والكهرباء . (أحمد، 2022)(رمضان، 2022)

هـ. العلاقات الإثيوبية مع جنوب السودان

كانت إثيوبيا ترفض فكرة انفصال جنوب السودان على الرغم من أن مبدأ الحق في تقرير المصير الذي تضمنه اتفاق إعلان المبادئ كان من اقتراح إثيوبيا نفسها وذلك لتخوفها من تكرار مبدأ الانفصال على أراضيها ، ولعبت إثيوبيا دوراً في الصراع الذي اندلع بجنوب السودان عام 2013 م حيث ترتبط إثيوبيا بجنوب السودان مصالح استراتيجية وأمنية كونها تقع على حدودها الغربية وترى إثيوبيا أن الفوضى في جنوب السودان تمثل تهديداً لأمنها القومي ولذلك فإن مستقبل العلاقات بين البلدين ونستطيع أن نقول أن العلاقات بينهما تشهد تقارباً قوياً في البنية التحتية

والتسيق السياسي مدفوعاً بحاجة البلدين لمنافذ تجارية وأمن حدودي (رمضان، 2022).

و. العلاقات الإثيوبية الكينية

منذ حصول كينيا على استقلالها من بريطانيا في عام 1963 م فإن سياستها الخارجية كانت تقوم على ثلاث ركائز أساسية الحاجة الضرورية لجذب رأس المال وخاصة رأس المال الغربي داخل الدولة وتدفق رأس المال داخل الدولة صاغ السياسة الخارجية الكينية عن طريق الرغبة في إقامة روابط تجارية طيبة مع جيرانها خاصة إثيوبيا. (أحمد، 2024)

وأسهمت تلك الركائز في إحداث تقارب بين كينيا وإثيوبيا وقيام روابط سياسية وثيقة بينهما توجت التوقيع على معاهدة دفاع مشترك عام 1963 م وقد تطلعت كينيا على إثر ذلك إلى أن البلدين يتعاونان في احتواء الأهداف التوسعية للصومال وبالتالي دخلت كينيا في صراع القرن الأفريقي على أساس اعتباراتها الأمنية إلا أن من عيوب هذه الاتفاقية كانت استدعاء الطرف الأول للطرف الثاني لأجل دعمه في حالة هجوم خارجي حيث أن هذا البند لا يتناسب مع تركيز كينيا على القضايا الاقتصادية ومحاولتها تفادي الامتلاك المكلف والمضلل للتسلح. (أحمد، 2024)

وبالرغم من ذلك فقد كانت هذه المعاهدة محاولة لاحتواء المطالب التوسعية الصومالية بالإضافة إلى تدعيم العلاقات الطيبة بين الدولتين التي ساعد عليها الصداقة المشتركة بين كل من هايلي سيلاسي وجومو كينياوا وكذلك غياب أي نزاعات إقليمية بين الدولتين وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعاهدة قد نجم عنها لجنة إدارية للحدود تختص بالحدود الإثيوبية الكينية تجتمع سنوياً وفي اجتماع اللجنة الإدارية الإثيوبية الكينية في عام 1983 م حيث أجازت اللجنة الطموحات التوسعية

الصومالية وحثت جميع الدول على الامتناع عن تسليح نظام الحكم الصومالي .
(أحمد، 2022)

ز. العلاقات الاثيوبية المصرية

العلاقات الاثيوبية المصرية علاقات قديمة ولها العديد من الابعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، لعب فيها نهر النيل دوراً كبيراً وفي أحيان كثيرة كان السبب الأبرز في التقارب والتباعد وإحداث التوتر بين الدولتين فالنيل غالباً ما ينظر اليه في تاريخ العلاقات بين الدولتين على أنه مصدر للتنافس والتقارب في الوقت ذاته وعلى الرغم من تباين المصالح المائية بين اثيوبيا ومصر إلا أنهما قد نجحا في فترات كثيرة من تحقيق التعاون في قضايا النيل وغيرها. (رمضان، 2022)

كما تعتبر العلاقات الدينية والثقافية بين اثيوبيا ومصر من أهم الروابط التي كان لها تأثير إيجابي على العلاقات بين الدولتين، خاصة وأن العلاقات الدينية بينهما تمتد إلى جذور تاريخية بعيدة في الديانتين الإسلامية والمسيحية لا سيما العلاقات بين الكنيستين الاثيوبية والمصرية.

أقامت إثيوبيا سياستها الداخلية والخارجية بشكل كبير على حاجتها للدفاع عن مصالحها المتعلقة بالنيل واستغلاله لذلك حظيت مصر باهتمام يفوق أي مسألة أخرى في وثيقة سياسة واستراتيجية العلاقات الخارجية والامن القومي، ويمثل التنافس بين إثيوبيا ومصر على هذا المورد المائي الثمين أحد أكبر العوائق أمام تحقيق السلام والاستقرار في منطقة القرن الافريقي. (رمضان، 2022)

في عام 1959 م أثناء زيارة الإمبراطور هايلي سيلاسي للقاهرة قام البطريك القبطي المصري كيرلس السادس بترسيم المطران أبونا باسيلوس بطريركا للكنيسة الاثيوبية وذلك بحضور هايلي سيلاسي والمسؤولين المصريين في الكنيسة المصرية القبطية

المركزية بالقاهرة وبذلك أصبحت الكنيسة الاثيوبية مستقلة عن الكنيسة المصرية لأول مرة منذ أوائل القرن الرابع الميلادي وانقطع ذلك الرابط المسيحي القديم بين الدولتين وربما كان هذا الفصل بين الكنيستين هو الاحداث الأكثر أهمية في تاريخ العلاقات الاثيوبية المصرية التي تدور في المقام الأول حول المفاهيم الإسلامية المسيحية (رمضان، 2022)

العلاقات السياسية بين إثيوبيا ومصر مرت بفترات تباعد وربما كان السبب الرئيسي في ذلك إسرائيل طمعاً منها في مياه نهر النيل والحلم الصهيوني القديم والمدون على جدران معابدهم لبناء دولته من الفرات إلى النيل وتجدر الإشارة إلى ان إثيوبيا طورت علاقاتها مع إسرائيل عندما سمحت لها بافتتاح قنصلية لها في أديس أبابا أوائل الخمسينات من القرن العشرين وأعطت لها الحق في الوجود العسكري في جزر أرخبيل ودهلك قبالة الساحل الاريتري عند مدخل البحر الأحمر الذي كانت تسيطر عليها الحبشة قبل استقلال اريتريا من الاستعمار الاثيوبي ، كان لإسرائيل دور في تأليب إثيوبيا على مصر بعد إعلانها بناء سد النهضة .(أحمد ، 2022)

بعد ثورة 25 يناير المصرية عام 2011 م وما نتج عنه عن تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر مسؤولية تولي السلطة في البلاد كانت إحدى ردود الفعل الدولية من إثيوبيا على لسان وزير الخارجية الاثيوبي هابلي مريام ديسالين في مايو 2011 م موافقة بلاده على تأجيل تصديق على الاتفاقية الاطارية التعاونية بين دول حوض النيل حتى انتخاب حكومة جديدة ورئيس جديد لمصر وأثناء فترة حكم الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي من يونيو 2012 وحتى يونيو 2013 م مرت العلاقات بين البلدين بتوتر واضح إذ أعلنت إثيوبيا تحويل مجرى النيل الأزرق للبدء في إنشاء سد النهضة وتصديق البرلمان الاثيوبي على اتفاقية عنتيبي لتدخل بذلك

حيز التنفيذ مما أحدث شرخاً في العلاقات بين البلدين حيث دعت الخارجية المصرية إلى وقف بناء السد لمدة عام واحد لكن إثيوبيا رفضت الطلب، وخلال الفترة الانتقالية عقب أحداث 30 يونيو 2013 م دعا إثيوبيا إلى حوار صريح بشأن سد النهضة من أجل احتواء الازمة قبل تفاقمها .

شهدت السياسة الخارجية المصرية عقب وصول الرئيس السيسي إلى السلطة عام 2014 م بشأن التفاوض بشأن ملف مياه نهر النيل وسد النهضة مع الجانب الاثيوبي حيث كان من اهداف السياسة الخارجية المصرية التفاوض لإيجاد حلول تضمن مصالح البلدان الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا وقبل الجانب الاثيوبي المفاوضات واستمرت إلى ما بعد تولي رئيس الوزراء الاثيوبي أبي أحمد السلطة عام 2018 م حيث جرت عدة جلسات لتلك المفاوضات حتى وقت قريب إلا أن أثناء هذه المفاوضات قامت اثيوبيا باستكمال بناء السد حتى أعلن رئيس الوزراء أبي أحمد اكتمال بناء سد النهضة بنسبة 100% في 2024 م مع اكتمال اعمال التعبئة الخامس للسد الأمر الذي أدى لتفاقم الازمة بين البلدين ووقف المفاوضات بين البلدين إثر وصولها لطريق مسدود، وتوترت العلاقات بين البلدين مرة أخرى إثر قيام التوقيع على اتفاقية بين ما يسمى بجمهورية أرض الصومال وإثيوبيا والذي يهدف إلى الحصول على ميناء بحري وقاعدة عسكرية على ساحل أرض الصومال الأمر الذي أثار القيادة المصرية إزاء هذه الاتفاقية الغير واضحة النوايا فأحدثت توتر بين مصر وإثيوبيا وجددت القيادة المصرية تواصلها ومباحثاتها مع القيادة الصومالية لبحث آخر مستجدات هذه الاتفاقية حيث أنها أجريت مراسم الاتفاقية دون علم الحكومة الفيدرالية في مقديشو بذلك الامر . (أحمد، 2022)

ح. العلاقات الإثيوبية اليمنية

ترتبط اليمن بعلاقات ضاربة في القدم بدول القرن الأفريقي فقديمًا توالى الهجرات اليمنية إلى هذه المنطقة وساهمت في تأسيس دويلات عدة فضلاً عن الصلات التجارية التي كانت تربط اليمن بهذه المنطقة الهامة، وحديثاً ترتبط اليمن بعلاقات وطيدة مع دول القرن الأفريقي وإن شاب هذه العلاقة بعض التوتر ، حيث إن منطقة القرن الأفريقي ودولها أصبحت موضع اهتمام للسياسة الخارجية للجمهورية اليمنية حيث تتبع علاقات اليمن بالدول الواقعة في هذه المنطقة من منظور استراتيجي لا يقل أهمية عن علاقاتها بالدول الواقعة في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج لعدة اعتبارات منها الروابط التاريخية والثقافية والجوار الجغرافي كما أن أية أحداث في أي من دول منطقة القرن الأفريقي تنعكس مباشرة من اليمن . (رمضان، 2022)

تعتبر علاقات اليمن بالحبشة علاقات قديمة حيث يعود تاريخها إلى القرن السادس الميلادي وتحديداً في عام 518 م حيث تؤكد المصادر التاريخية إلى أن مملكة سبأ امتدت لتشمل اليمن وبلاد الحبشة أو ما كان يسمى مملكة أكسوم ولم تتأثر تلك العلاقات بالصراعات التي كانت جارية آنذاك وظلت العلاقة قائمة بين الدولتين وحديثاً في العام 1935م ثم توقيع أول اتفاقية صداقة وتعاون بين الإمام يحيى والإمبراطور هايلي سيلاسي الأول واتفق الطرفان آنذاك على أن تجد تلك الاتفاقية تلقائياً كل خمس سنوات إلا إذا رغب الطرفان في إنهاكهما ، وخلال عقد التسعينات شهدت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة نتيجة للمتغيرات التي مرت بها كلتاهما، ففي إثيوبيا سقط نظام منقستو الاشتراكي وفي اليمن جرى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ولقد كان لإثيوبيا موقف إيجابي خلال حرب الانفصال التي مرت بها اليمن عام 1994 م .

بشأن العلاقات الاقتصادية بين إثيوبيا واليمن شهدت العلاقات بينهما تطوراً ملموساً حيث استمر انعقاد اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الجانبين بانتظام وتم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون كما أن هناك تبادلاً تجارياً بين الدولتين، وحالياً تعتبر العلاقات بين الدولتين متميزة حيث تعتبر الدولتان عضوين مؤسسين لتجمع صناعاء وهناك تنسيق في مختلف القضايا الإقليمية والدولية وتبادل مستمر للزيارات على كافة المستويات. (رمضان، 2022)

ح. العلاقات الإثيوبية الخليجية

فيما يتعلق بالعلاقات الإثيوبية السعودية، قامت العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا والسعودية عام 1948م ولم تشهد هذه العلاقات فترة اضطرابات ملموسة الا فب ظل حكم النظام العسكري بقيادة العقيد منقستو هايلي مريام لتحقيق العلاقات تقدماً مضطرباً منذ سقوط النظام عام 1991م وتولي إثيوبيا اهتماماً خاصاً بالسعودية في سياق سياساتها تجاه الشرق الأوسط، كما أقامت الدولتين المفوضية الوزارية المشتركة التي تعقد سنوياً لمراجعة التقدم في جميع مجالات التعاون بين البلدين شكلت أهمية المنطقة أهم أبرز التعاون بين البلدين إذ أن منطقة القرن الافريقي تعتبر المحيط الإقليمي للسعودية فيما يتعلق بحركة المرور في البحر الأحمر ولتوطيد العلاقات بين البلدين قامت السعودية باستثمارات في إثيوبيا وتشمل العديد من المجالات على رأسها القطاع الزراعي حيث تساهم السعودية في استزراع حوالي 10 مليون فدان في اثيوبيا كما تم التوقيع بين البلدين خمس اتفاقيات في المجال الزراعي ضمن 16 اتفاقية تم توقيعها بين الطرفين حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية السعودية في إثيوبيا أكثر من 294 مشروعاً بقيمة تصل إلى 3 مليارات دولار منها 141 مشروعاً

في القطاع الزراعي والحيواني و64 مشروعاً في القطاع الصناعي وتقدر الاستثمارات السعودية الحالية في الدولة الإثيوبية بنحو 13,3 مليار دولار . (أحمد، 2022) على الجانب السياسي بين البلدين قامت السعودية باستضافة محادثات سلام مباشرة بين إريتريا وإثيوبيا عام 2018 م استكمالاً لاتفاقية السلام في العاصمة الارترية أسمرة التي تمت بزيارة رئيس الوزراء الإثيوبي إلى أسمرة.

بالنسبة إلى العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تتسم العلاقات بينها وبين إثيوبيا بعلاقات سياسية متباينة تستند على أساس المصالح المشتركة فالنسبة للعلاقات الإثيوبية الإماراتية التي بدأت عام 2004 م بعد زيارة قام بها وزير الخارجية الإثيوبي السابق إلى أبو ظبي تلتها افتتاح إثيوبيا أول قنصلية لها في العاصمة أبو ظبي عام 2004، ثم افتتحت الإمارات سفارة لها في العاصمة “أديس أبابا” عام 2010، ثم حولت إثيوبيا قنصليتها إلى سفارة عام 2014، وطيلة علاقة البلدين تبادلا الزيارات على كافة المستويات، باستثناء أن هذه الزيارة تعد الأولى التي يزور فيها رئيس دولة الإمارات إثيوبيا، ذلك بأن زيارة الشيخ محمد بن زايد الوحيدة السابقة لإثيوبيا عام 2019، كانت بصفته وليا للعهد، نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وعلى المستوى الاقتصادي، تشير قواعد بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية “الأونكتاد” UNCTAD “، ومنظمة التجارة العالمية” WTO “، والبنك الدولي” WB “، إلى زيادة حجم التبادل التجاري باضطراد في العقد الأخير بشكل لافت بين إثيوبيا والإمارات، باستثناء عام 2009 متأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية في حينه. (أحمد، 2022)

حيث صدرت الإمارات إلى إثيوبيا عام 2021 ما قيمته من البضائع حوالي 822 مليون دولار، وزادت هذه القيمة إلى حوالي 1,078 مليار دولار عام 2022،

واستوردت من إثيوبيا عام 2021 من البضائع ما قيمته حوالي 723 مليون دولار، وزادت هذه القيمة إلى 974 مليون دولار عام 2022 [3].

أما على المستوى الاجتماعي، فلا تزال جهود الإمارات تتنامى في إثيوبيا، في المجالات الصحية، والإغاثية، والتعليمية، والثقافية، الدينية، وذلك من خلال العديد من الهيئات الخيرية الإماراتية، ومن أبرزها: هيئة آل مكتوم الخيرية، وهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، وجمعية دار البر، وبعض من المبادرات التنموية والإنسانية والخيرية، التي قدمها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي. (أحمد، 2022)

وبالنظر للعلاقات بين إثيوبيا وقطر فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1995 م وتطورت بشكل ملحوظ بعد افتتاح سفارة قطر في أديس أبابا عام 2012 م بعد فتور في العلاقات بين البلدين ويكمن القول في ذلك إن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين قطر وإثيوبيا يعود بالنفع على البلدين. فبعد وفاة رئيس الوزراء السابق ميلس زيناوي سنة 2012 م أخذ رئيس الوزراء الإثيوبي الجديد هايلى مريم ديسالين المبادرة 'إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر'. بعد استقباله رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في إثيوبيا، رحب رئيس الوزراء الإثيوبي بالبعثة الدبلوماسية في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2012 م بالملاحظات التالية: "نحن آلاّن في وقت نستطيع فيه أن نقوى ونعزز علاقتنا المبنية على الثقة المتبادلة وحسن النية". كانت هذه الثقة المتبادلة منعمة قبل أربع سنوات عندما اتهم ميلس زيناوي الحكومة القطرية بالتدخل وزعزعة

الاستقرار في إثيوبيا والقرن الإفريقي وتطورت العلاقات بعد وصول رئيس الوزراء الإثيوبي الحالي أبي أحمد

ط. العلاقات الإثيوبية التركية

حافظت إثيوبيا وتركيا على علاقاتهما التاريخية والدبلوماسية والثقافية بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركية، حيث تعود العلاقات التركية الإثيوبية إلى عام 1896م، وذلك عندما حدث أول اتصال رسمي بين الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني والسلطان عبد الحميد الثاني عام 1896م، ثم افتتحت تركيا أول قنصلية عامة لها في مدينة “هرر” شرقي إثيوبيا عام 1912م، وأول سفارة لها في إثيوبيا عام 1926م، بعد قيام الجمهورية التركية عام 1923م. وخلال السنوات الأخيرة توطدت العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا وتركيا بفضل الزيارات المتبادلة، مما أدى إلى تشكيل مجلس التعاون رفيع المستوى بين تركيا وإثيوبيا عام ٢٠١٤. تُعزز هذه الأنظمة المؤسسية الحوار والتعاون المستمر في مختلف المجالات، بما في ذلك التجارة والاستثمار والتعاون الأمني. (أحمد، 2022)

وبدأت العلاقات بين إثيوبيا وتركيا التي تقعان على أطراف العالم العربي وضمهما الرئيس الإسرائيلي بن جوريون إلى جانب إيران كحلفاء محتملون لإسرائيل فيما عرف بتحالف الأطراف في خمسينيات القرن الماضي ، وفي العقد الأخير تطورت العلاقات بينهما فبدأت تنظيم رحلات جوية مباشرة بين البلدين عام 2006 وإقامة مكتب لوكالة التنسيق والتعاون التركي في اديس أبابا عام 2005 م كما تم مواصلة برنامج مساعدات التنمية التركية لإثيوبيا وقام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأول زيارة رسمية إلى اديس أبابا في يناير 2015 م ورد الزيارة الرئيس الإثيوبي مولاتو تشومي في فبراير 2017 م حيث كان سفير إثيوبي سابق لدى أنقرة كما

استغلت تركيا فترة رئاستها لمنظمة الدول الإسلامية وبادرت بالتنبيه إلى أزمة الجفاف والوضع الإنساني المتدهور في شرق إفريقيا وفي القرن الأفريقي .

ومضت إثيوبيا وتركيا بقوة في مسار تعميق العلاقات الاقتصادية حيث أصبحت تركيا شريكاً استراتيجياً مع إثيوبيا خاصة في القطاع الاقتصادي وتعملان على تقوية وتعميق التعاون من الاعتماد المتبادل اقتصادياً من خلال توسيع التجارة والاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية والتصنيع والطاقة ولتحقيق ذلك يظهر المستثمرون الأتراك حالياً اهتماماً بانتهاز الفرص الكبيرة المتاحة أمامهم في إثيوبيا في هذه المجالات ، كما أبدى مستثمرون أتراك على تنفيذ مشروع طاقة شمسية يصل إنتاجه من الكهرباء إلى 600 ميغا واط وضمان 25 عاماً للحكومة الإثيوبية بكفاءة المشروع على أن يتم تنفيذه على خمسة مراحل وتتم مناقشة العلاقات الاقتصادية بين البلدين في سياق اللجنة الاقتصادية المشتركة التي أسست في العام 2000 م وعقد آخر دوراتها في نهاية عام 2016 م في العاصمة أديس أبابا .

وفي سياق تحقيق مزيد من الفرص الاقتصادية في إثيوبيا تسعى تركيا لإقامة منطقة تجارة حرة هناك وهي خطوة ماطلت فيها إثيوبيا ودفعت وزير الاقتصاد التركي إلى التأكيد في سياق غير تاريخي بالمرّة على اتباع تركيا نموذج الفوز المتبادل بل إن تركيا تريد أن تفوز إثيوبيا في المقام الأول لأنه إن فازت دولة ذات ثقافة مشابهة لتركيا وتاريخ إسلامي يدعو للفخر فإننا نفوز أيضاً

والتقت المصالح الإثيوبية التركية في كافة الملفات الإقليمية دون مبالغة، ففي الصومال تسهم تركيا في جهود إعادة بناء الدولة مثل تعزيز دور القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الصومالية مقابل توظيفها في خدمة اجندتهما (تركيا وإثيوبيا) الخاصة. (أحمد، 2022)

كما سعت تركيا بقوة لتوطيد علاقاتها بإثيوبيا لتحقيق حزمة من المكاسب الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية المتبادلة وعملت على الوصول بحجم التبادل التجاري بينهما في العامين 2020 - 2021 م إلى بليون دولار مقارنة بنصف بليون دولار في العام 2019 م وظلت تركيا تعتمد على مساعدة المستثمرين الأتراك للقدوم والاستثمار في إثيوبيا ، كما تحل إثيوبيا في المرتبة الثانية في إفريقيا جنوب الصحراء في تلقي الاستثمارات التركية التي تبلغ بها 2.5 بليون دولار من خلال شركة توظف 20 ألف شخص وبالفعل فقد خطت إثيوبيا وتركيا خطوات كبيرة للمضي قدماً في مسار تعزيز علاقاتهما حيث بدأت الأولى في تنفيذ خطط استكشاف البترول والغاز مع إثيوبيا ، كما طمحت تركيا لاستغلال الفرص الاستثمارية في إثيوبيا التي توسع اقتصادها وبلغ حجمه 107 بليون دولار في عام 2021 م وفق تقديرات غير مؤكدة مسجلاً نمواً بمعدل 9% سنوياً طوال العقد السابق على العام 2020 م كما تسعى تركيا لرفع حجم تجارتها مع إثيوبيا في الفترة المقبلة عبر التوصل لاتفاق تجارة تفضيلية وخفض الرسوم الجمركية أو إلغائها في بعض الحالات

وتأتي العلاقات التركية الإثيوبية في مقدمة اهتمامات الأتراك ضمن أولويات العلاقة مع القارة الأفريقية-حيث تمثل إثيوبيا ثقلًا إقليمياً استراتيجياً في شرق إفريقيا، فهي ذات حضارة قديمة وتاريخ مشترك مع الحضارة الإسلامية، إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية، مما يجعل الاهتمام بها أحد دواعي الحاضر والمستقبل لبلد كتركيا.

إن طبيعة العلاقات التركية الإثيوبية قائمة على تبادل المصالح التجارية والسياسية والدبلوماسية بين الطرفين، وقد لوحظ التقارب السياسي بينهما منذ أن طلبت أديس أبابا مؤخرًا من أنقرة حل الخلافات الإثيوبية السودانية على خلفية الصراع الحدودي بينهما في منطقة الفشقة شرقي السودان، وهو ما أبدت تركيا استعدادها له لما تتمتع

به من علاقات جيدة مع طرفي النزاع وتحصل على ثقتهم مما يؤهلها للقيام بهذه الوساطة، غير أن منتقدي لهذه الخطوة يرون أن الهدف من هذا الطلب الإثيوبي ليس الرغبة في حل الخلاف بل في تعقيد الأزمة حول حوض النيل عن طريق إقحام تركيا فيها وإشراكها بها على الرغم من اختلافها مع مصر في إدارة أزمات منطقة حوض النيل. (أحمد، 2022)

إن العلاقات التركية الإثيوبية الجديدة جزء من الانفتاح التركي على القارة الإفريقية والذي تهدف من خلاله تركيا إلى إقامة علاقات متينة ومتنوعة مع الدول الإفريقية على حدّ سواء، لتنافس تركيا في القارة الدول الإقليمية والدولية الكبرى التي تتنافس على استحواذ السوق الإفريقية واستمالة إداراتها لتكون حليفا لها في المحافل الدولية والإقليمية.

ط. العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية

بدأت العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية التي عام 1956 م لطالما اعتبرت إسرائيل إثيوبيا دولةً بالغة الأهمية سياسياً وجيوستراتيجياً. يُعد البحر الأحمر الرابط البحري للدولة اليهودية مع معظم دول نصف الكرة الشرقي، وحتى استقلال إريتريا في مايو 1991 م.

أطلق هيللا سيلاسي على نفسه لقب "أسد يهوذا"، لأنه قبل وروج لفكرة أن سلالة سليمان الحاكمة الإثيوبية التي تأسست عام 1270 ميلادياً، والتي كان آخرها، تعود جذورها إلى ميلاد منليك الأول، الذي قيل إنه ابن ملكة سبأ والملك سليمان.

في حين أن الإمبراطور كان قد وظف يهود فلسطين في إدارته عندما أعاده البريطانيون إلى العرش عام 1917 م (أحمد، 2022)

فقد امتنعت بلاده غالبًا عن التصويت (إلى جانب البريطانيين) في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1947، على تقسيم فلسطين، الذي أقر قيام دولة إسرائيل؛ وقد تم ذلك، وفقًا لسبنسر، "لتجنب إثارة الكراهية للدول الإسلامية، التي كانت] معادية لإثيوبيا بشأن القضية الإريتيرية في ذلك الوقت، كانت تلك الدول تُمثل حوالي ثُمْن عضوية الجمعية العامة. ومع ذلك، بحلول منتصف خمسينيات القرن الماضي، ومع تزايد شعبية القومية العربية وداعمها الرئيسي، الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، بدأت إثيوبية تُدرك فوائد إقامة علاقات مع إسرائيل.

ويمكن القول بشكل عام أن العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية تتراوح بين كونها علاقة خاصة وبرجماتية في مراحل فتورها، وقد حكمت تصورات أن كل من إثيوبيا وإسرائيل لنفسيهما كدولة ونظام حكم قائمين على أسس أيديولوجية عتيقة واشتراكهما في بعض هذه الأسس وكذا نظرتهم لجيرانهما ذوو العقيدة والثقافة المختلفة، تكوين العلاقة الخاصة بينهما بحضور قوي للعامل الأمريكي حتى منتصف السبعينات وانتقلت العلاقة في مراحل أخرى لتكون أكثر برجماتية كما يتضح في الموجات المتقطعة من خروج اليهود الإثيوبيين من إثيوبيا إلى إسرائيل منذ تأسيس الجمعية الأمريكية لليهود الإثيوبيين عام 1969 م وإعلان الحاخام الإسرائيلي أوفاديا يوسف أن بيتا إسرائيل (يهود إثيوبيا) من قبيلة "دان" وأن هذه الجماعة ذات هوية يهودية، وبعد عودة العلاقات بينهما في العام 1989 م (أحمد، 2022)

وكانت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيامين نتنياهو لإثيوبيا عام 2016 م في جولته الأفريقية التي شملت جنوب السودان، رواندا وتنزانيا، كينيا أول زيارة من نوعها لرئيس وزراء إسرائيلي لإثيوبيا رغم قدم العلاقات بين البلدين ودشنت هذه الزيارة استراتيجية جديدة لإسرائيل تجاه أفريقيا تقوم فيها إثيوبيا وكينيا وربما نيجيريا

وإن بمستوى أقل بدور القوة الميسرة لهذه الاستراتيجية في افريقيا وتكررت بعدها الزيارات الرفيعة بين إسرائيل وافريقيا وإعلانات متكررة عن الدخول في شراكات أعمال واستثمارات جديدة مع الدول الافريقية واهمها إثيوبيا وكينيا . (أحمد، 2022)

وتتشارك إثيوبيا وإسرائيل في حزمة من المصالح الاستراتيجية التي تعززها على المدى البعيد طبيعة البلدان وحسب محللون فإن إسرائيل تسعى في المقام الأول لحرمان ايران من موطئ قدم على الساحل الغربي للبحر الأحمر يمكنها من نقل أسلحة لقطاع غزة وما ورائه كما تمثل إثيوبيا احتياطي غذائي ومائي كبير لإسرائيل يوفر لها بيئة مثالية تماماً للعب دور المنسق الإقليمي بين اثيوبيا ودول الخليج العربي وأداه ضغط لا يستهان به ضد مصر ومن جهتها فإن اثيوبيا تتطلع لإسرائيل كشريك أمني ومورد للاستثمار والابتكار ومثال للتنمية الناجحة ويعزز هذه الديمومة وجود نحو 150 ألف يهودي من أصول إثيوبية في إسرائيل يمثلون قوة دافعة في قطاعات معينة داخل الدولة الإسرائيلية وتحاول الحكومة احتوائهم وتعظيم الاستفادة منهم لأنهم على حد قول ننتياهو وبحضور رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد وممثلين دينيين لهذه الجماعة جلبوا معهم ثقافة اثيوبيا وكبرائها إلى إسرائيل تماماً كما أنهم حافظوا على ثقافة الشعب اليهودي وكبرياء الشعب اليهودي في اثيوبيا .

لم يكن التطور في العلاقات بين أديس أبابا وتل أبيب مشروطاً بزيارة أبي أحمد لإسرائيل عام 2019 م قبل أسابيع من منحه جائزة نوبل للسلام فقد وقع البلدين بعد وصول أبي أحمد للسلطة على اتفاقيات التعاون في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والزراعة وتم التوقيع خلال منتدى الاعمال الاثيوبي الإسرائيلي في أديس أبابا وركزت الاتفاقيات الزراعية على استخدام التكنولوجيا الري في الزراعة والحفاظ على المياه في

موسم الجفاف ولم تقدم تفاصيل حول الاتفاقيات المتعلقة بالصحة والتعليم والطاقة أو تحديد عدد الاتفاقيات الموقعة بالفعل . (أحمد، 2022)

وفي هذا السياق جاءت زيارة أبي أحمد الرسمية لإسرائيل لتعزيز العلاقات الثنائية القائمة وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية قبيل زيارة أبي أحمد أن إسرائيل ترحب بزيارة رئيس الوزراء الاثيوبي والتي توليها أهمية كبيرة وستسهم في تحسين العلاقات وتقوية العلاقات بين البلدين خاصة أنها زيارة ذات برنامج حافل شملت مقابلة رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين وزيارة ياد فاشيم المركز العالمية لتخليد ذكرى الهولوكوست وتفقد الإدارة السيبرانية الوطنية وحلت إسرائيل وجهة ثالثة لأبي أحمد في غضون أسبوع واحد بعد زيارته لكوريا الجنوبية واليابان .

ومن هنا مثلت المقاربة الاثيوبية اتجاه إسرائيل في عهد أبي أحمد طموحاً متزايداً لأديس أبابا في انخراط أكبر في سياسات الشرق الأوسط والبحر الأحمر إضافة إلى مجال نفوذها التقليدي في القرن الأفريقي وحوض النيل.

شملت ملفات العلاقات بين البلدين مجالات متنوعة للغاية تؤثر على وجود انفتاح كبير بين البلدين على تعزيز العلاقات مستقبلاً في جميع المجالات ووفق حدود جديدة للغاية وحسب أبي أحمد خلال وجوده في القدس فإن العلاقة الكلية بين إثيوبيا وإسرائيل التي توجهها الشراكة الاستراتيجية يجب أن تركز في مجالات رئيسية مثل الزراعة الحديثة والري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع الصحي والسياحة بينما أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أن حكومته بدأت بالفعل في تشجيع المستثمرين الإسرائيليين على الاستثمار في إثيوبيا وأنه يمكننا العمل كشركاء نريد أن يذهب اكبر عدد ممكن من الإسرائيليين لإثيوبيا للاستثمار في حلمكم وفي رؤيتكم لأننا نوقن أنه يمكننا تحقيقه ووقع سفيراً إسرائيل وإثيوبيا في البلدين اتفاقاً للتعاون .

من الناحية الأمنية والعسكرية تكتسب إثيوبيا بإسرائيل أهمية كبيرة في ضوء قربها من البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث الممرات البحرية بالبحر الأحمر ذات الحيوية الفائقة لإسرائيل وتجارها مع اسيا وافريقيا كما ان استهداف اثيوبيا من قبل جماعات أصولية إسلامية مثل حركة الشباب الصومالي وتنظيم القاعدة قد زاد من أهمية اثيوبيا لدى إسرائيل، كما أن إثيوبيا شريك طبيعي لإسرائيل تستهدف تعزيز مكانتها كقوة إقليمية صاعدة لها علاقات جيدة مع الصومال والسودان اللتان لا تملك إسرائيل علاقات معهما، كما تشترك إثيوبيا وإسرائيل في الكثير من المخاوف الأمنية خاصة محاربة الإرهاب والجماعات الإسلامية . (أحمد، 2022)

وقد دعا نتنياهو خلال آبي أحمد زيارته للقدس إلى تقوية التعاون الأمني مع إثيوبيا بقوله " نوقن أنه يمكننا تقديم قدر من الخبرة، وقدر من الخبرة المشتركة التي حققناها بفضل حاجتنا الملحة للدفاع عن أنفسنا " ووصف أحمد بأنه "أحد أهم القادة في افريقيا وأكثرهم تأثيراً ولحضر نتيناهو محتوى الزيارة بقوله: " إن الضرورة الأولى لأية حكومة إننا نواجه تحدي، نواجه تحدي من الارهابيين الإسلاميين المتطرفين، إنهم لا يتحدثوننا نحن فقط بل يتحدثون العالم ".

ووقع السفير الإسرائيلي في اثيوبيا والاثيوبي في إسرائيل بياناً مشتركاً بخصوص الزيارة التي حضر جانباً منها كبار أفراد "الجماعة الإثيوبية " أبرزهم أجير نيش منقستو والدته رئيس الرهينة الاثيوبي أفيرا منقستو الذي يعتقد أنه محتجز لدى حركة حماس بقطاع غزة منذ العام 2014 م وكبير حاخامات الجماعة اليهودية الاثيوبية رؤوفين وابشات وكيس أفيهو أزاريا رئيس مجلس الزعماء الروحانيين الاثيوبيين وغيرهم. وسعت إثيوبيا بقوة لتعزيز قدراتها الأمنية والعسكرية بشكل كبير من أجل تعزيز أدوارها الإقليمية، ومواجهة التهديدات الداخلية المتصاعدة سواء تهديدات إرهابية أم

انفصالية أم صراعات إثنية قائمة ومحتملة، وفي المقابل تحاول إثيوبيا إقامة قنوات غير مكلفة لاستيراد الأسلحة وفق تفاهمات " وظيفية " للدور الاثيوبي في إقليمي البحر الأحمر والقرن الأفريقي وفي سياق هذا السعي - وفي 2019 م انتقلت كل من إثيوبيا وفرنسا التي تتسق بشكل رفيع المستوى مع إسرائيل إقليمياً على الأقل على توقيع اول اتفاق للتعاون العسكري بينهما (تم تعليق العمل به فعلياً في أغسطس 2021) يتضمن مساعدة إثيوبيا الدولة الحبيسة ، على بناء بحرية مع سعي باريس لتعزيز صلاتها الاقتصادية مع ثاني أكبر دولة افريقية من حيث عدد السكان ، واعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن التعاون الدفاعي مع إثيوبيا يوفر إطاراً للعمل ، ويفتح الطريق على نحو خاص امام فرنسا للمساعدة في إنشاء البحرية الإثيوبية ، كما تضمن الاتفاق تقديم تعاون جوي وعمليات مشتركة وفرص للتدريب ومبيعات المعدات كما وقعت أديس أبابا وموسكو خلال انعقاد تجمع بسوتشي الروسية عام 2019 م ما عرفت بخريطة طريق لمدة ثلاثة أعوام لإرساء التعاون حول بناء مجمع طاقة نووية ومركز للعلوم والتكنولوجيا النووية في إثيوبيا ، ووقع الاتفاق كل من المدير العام أليكسي ليخاتشيف ووزير الابتكار والتكنولوجيا الاثيوبي وجاء الاتفاق عقب عامين من توقيع روسيا وإثيوبيا مذكرة تفاهم حول مبادرات نووية مشتركة في 2017 م وربما يوفر اتفاق 2019 م طريقاً أمام موسكو لتوسيع نفوذها التكنولوجي في أفريقيا . (أحمد، 2022)

ووصل التعاون العسكري الاثيوبي الإسرائيلي مرحلة متقدمة في منتصف عام 2019 م حسب تقارير عسكرية إسرائيلية بقيام شركات إسرائيلية بإقامة منظومة دفاع جوي صاروخي لحماية سد النهضة دون أي تنسيق مع مصر سواء من قبل الجانب الإسرائيلي أو الاثيوبي ورغم تواتر هذه التقارير فقد أنكرت مصادر عسكرية إسرائيلية

مطلع 2019 م تتصيب نظم دفاع جوي إسرائيلية الصنع لحماية سد النهضة الاثيوبي عقب تقارير عن توتر بين مصر وإسرائيل بخصوص المسألة، وكانت مصادر عسكرية واستخباراتية إسرائيلية قد اكدت سابقاً وجود مشاورات للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي حول كيفية حث إسرائيل على وقف تتصيب هذه النظم في إثيوبيا بينما أكدت مصادر أخرى أن التعاون الأمني الإسرائيلي المصري المثمر لن ينهار أبداً بسبب مسائل الزراعة والمياه .

وعززت زيارة أبي أحمد الوحيدة للقدس من تزايد حدة الأزمة بين بلاده والقاهرة بخصوص سد النهضة إضافة إلى احتمالات تمكين إثيوبيا من لعب دور أكبر في البحر الأحمر الذي تعده القاهرة نطاقاً إقليمياً للدول المشاطئة فقط وسعت عبر أدوات عدة وناجحة إلى حد كبير بالرغم من توتر علاقات القاهرة مع إريتريا على خلفية تقارب الأخيرة مع اثيوبيا. (أحمد، 2022)

تمتلك إثيوبيا قوة ضغط كبيرة على الاتحاد الأفريقي الذي تسعى إسرائيل إلى تحييد مواقفه تجاهها بقدر الإمكان، ففي العام 2017 م أدان الاتحاد في أربع بيانات متفرقة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بينما مارست إثيوبيا الضغوط على دول الاتحاد الأفريقي

ض - المجموعات العرقية والنزاعات المسلحة

تتأجج النزاعات والصراعات المسلحة داخل الدولة الإثيوبية منذ نشأتها القرن الثامن قبل الميلاد وحتى الآن وتتعدد أسباب هذه النزاعات والصراعات وتكمن طبيعة هذه الصراعات ذات جذور قومية وعرقية وسياسية، و وتتعدد أسباب النزاعات المسلحة في إثيوبيا وتتصاعد تلك النزاعات من وقت لآخر حتى أضحت النزاعات المسلحة في إثيوبيا تقليداً إذ لا يكون الانتقال أو التغيير الحكومي طبيعياً دون اضطرابات

ودائماً ما فشلت الحومة في حلها سلمياً ودائماً ما يقترن العملية الانتقالية عدم استقرار سياسي ونزاع مسلح وليس من المبالغة القول بأن تاريخ اثيوبيا هو تاريخ الحروب والنزاعات المسلحة ودائماً ما فشلت الحكومة في حلها مما أدخل الدولة في توتر دائم وعدم استقرار في جميع مناحي الحياة ،وتتأجج النزاعات داخل الدولة الاثيوبية بين ولايات ذات تركيبة إثنية مختلفة تطالب بمزايا مضاعفة في حين تطمح أخرى بالاستقلال ، مما يؤشر على تشتت الدولة داخلياً ، إذ تزداد بها حالة التوتر بين الإثنيات المكونة للدولة ما بين مطالبات بمزايا مضاعفة وأخرى تطمح إلى الانفصال عن الدولة.(عامر / عبدالقادر ، 2024)

تتخذ الدولة الاثيوبية نظام الحكم المعتمد على الاثنية وذلك من اجل التعامل مع التعدد الاثني بأطيافه اللغوية والدينية والعرقية إذ ينظر إلى أن الفيدرالية الاثنية التي تتخذها الدولة وسيلة للقضاء على أسباب الاحتراب الداخلي، إلا أن ذلك لم يتحقق على ارض الواقع إذ نشبت الألاف النزاعات بين تلك الاثنيات وتحولت الاشتباكات إلى مواجهات واسعة النطاق مما جعل الدولة على شفا حرب أهلية بما تشكله تلك الحرب من تداعيات داخلية على تكوين الدولة وإقليمية على دول الجوار الجغرافي. تتسم السياسة الإثيوبية بتقلبات شديدة. وقد شكلت هذه المرونة تحدياً كبيراً للبناء الديمقراطي في البلاد. وقد استمرت هذه الديناميكية منذ عهد الحكومة الانتقالية. ومن المعروف أن الحزبين السياسيين اللذين وقعا ميثاق المرحلة الانتقالية عارضاه فوراً. وهما جبهة تحرير أورومو (OLF) وجبهة تحرير أوغادين (NOLF). (Hawaz/Chenxi, 2020)

واحتلت إثيوبيا المرتبة الثالثة عشر على مستوى العالم في مؤشر الدول الهشة عام 2022م من أصل 179 دولة شملها المؤشر على مستوى العالم وهي تلك الدول التي

لا تستطيع فرض سيطرتها والقيام بوظائفها على جزء كبير من أراضيها إذ تتسم بارتفاع وتيرة النزاعات المسلحة داخل حدودها لأسباب عرقية ودينية ولغوية فضلاً عن احتدام المواجهات بين القوات النظامية من الجيش والشرطة في مواجهة النزاعات والاضطرابات الداخلية وتزايد العنف ضد المدنيين وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وغياب الأمن وضعف الإنتاج الاقتصادي وانتشار الفساد المالي والإداري وقد بلغت درجاتها على مؤشر الدول الهشة 99.3 درجة . (عامر / عبدالقادر ، 2024)

تتكون إثيوبيا من تسعة أقاليم فيدرالية ومدينتان تتمتعان بالحكم الذاتي وهما مدينة أديس أبابا (العاصمة الإثيوبية) المدينة التي يطالب الأورومو بضمها لإقليمهم ومدينة ديرداوا ولكل ولاية مجلسها التشريعي وسلطات مسؤولة عن تحقيق الدخل وتبائين هذه الولايات من حيث الحجم والمساحة ويعود التقسيم الإثني للأقاليم بناءً على الدستور الإثيوبي الذي أقر عام 1994م ودخل حيز التنفيذ عام 1995م كانت مواد هذا الدستور استئناف للنزاعات والصراعات المسلحة بين الأقاليم والإثنيات وكما ذكرنا فإن هذه النزاعات تعود إلى عهود سابقة قبل التقسيم الفيدرالي الذي اعتمد بعد 1991م. (أحمد، 2022)

لكن الصراعات بين القوميات والإثنيات الإثيوبية تركزت بشكل ملحوظ بعد اعتماد الدستور الإثيوبي الذي يتيح لكل إقليم الحق في تقرير المصير والانفصال عن الحكومة الفيدرالية حسب المادة 39 من الدستور الإثيوبي وبدأت الأزمة العرقية باحتجاجات شعبية تشهدها إثيوبيا بين فترة أخرى إلى أن تتطور لنزاع مسلح وشكل إقليم أوروميا الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد المرتبة الأولى من

حيث عدد النزاعات المسلحة ويعزي ذلك إلى كون أوروبا أكبر أقاليم إثيوبيا وإقليم أمهره يحتل المرتبة الثانية في النزاعات المسلحة ولديها قوات خاصة بالإقليم وقوات أمهره الخاصة وتعرف بمليشيات عرقية الأمهره وتسمى "فانو" حيث تتشابه هذه القوات تارة مع إقليم أوروبا وتارة مع إقليم تيقراي وشكل إقليم تيقراي المرتبة الثالثة من حيث عدد النزاعات المسلحة ويعود ذلك إلى مهاجمة الميليشيات الإقليمية الموالية لجهة تحرير تيقراي للقيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطني الاثيوبي عام 2020م والتي بسببها اندلعت حرب بين الحكومة الفيدرالية وجهة تحرير تيقراي لمدة عامين 2020-2022 انتهت بتوقيع اتفاقية بريتوريا في جنوب أفريقيا بين وفدين يمثلان أطراف الصراع وتم التوقيع نهاية عام 2022 م وتهدف لإنهاء الأعمال العدائية بين الطرفين وسيتم الحديث بشكل عن تلك الأزمة لاحقاً. (رجب / الباجوري ، 2024) (عامر / عبدالقادر ، 2024)

وجاء إقليم الصومالي في المرتبة الرابعة ويعزي ذلك لكون هذا الإقليم ثاني أكبر ولايات إثيوبيا بعد ولاية أوروبا الإقليمية وتشترك بحدود مع أقاليم عفار، أوروبا، ديرادوا من الغرب وجيبوتي من الشمال واحتلت أديس أبابا المرتبة الخامسة وإقليم عفار المرتبة السادسة من حيث النزاعات المسلحة.

تحتل أقاليم أوروبا وأمهره وتيقراي على ما نسبته 72.26 % من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة الاثيوبية مما يؤكد القول بأن تشكيل الخريطة السياسية وما يشوبها من توترات ونزاعات مسلحة يتأتى من خلال النزاعات العرقية بين الأقاليم الثلاثة. (عامر / عبد القادر ، 2024)

ط - الاحتجاجات الشعبية والمنازعات المسلحة في الأقاليم الثلاثة (أوروميا - أمهره - تيقراي) والأزمة السياسية بين حكومة آبي أحمد وإقليم تيقراي

إقليم أوروميا

بعد ظهور نتائج الانتخابات العامة في إثيوبيا عام 2005 م والتي فاز فيها رئيس الوزراء الاثيوبي الراحل ميلس زيناوي قامت احتجاجات شعبية بعد اتهام المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات ونتج عن هذه الاحتجاجات أعمال عنف راح ضحيتها 199 شخص من بينهم 6 من افراد الشرطة واعتقال ما لا يقل عن 30 الف من المعارضة وقامت مظاهرات مماثلة بعد انتخابات عام 2010 م لنفس السبب واستمرت مظاهرات الأورومو حتى بلغت ذروتها ما بين عام 2015 - 2018 م والتي تضمنت الاحتجاجات مطالبة الأورومو بضم أديس أبابا إلى إقليمهم والأفراج عن السجناء وتجنب التهميش السياسي والاقتصادي عنهم الأمر الذي تسبب في إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال وفرض قيود على المعارضة وتحركات الدبلوماسيين وانتشار الجيش بينما قامت قوات الامن والشرطة باستخدام العنف ضد المحتجين مما أدى إلى قتل وإصابة بعض المحتجين وكانت أبرز مطالب المحتجين توفير أجواء من الحرية والديمقراطية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل في ظل ارتفاع الأسعار . (عامر / عبدالقادر ، 2024)

إقليم أمهرة

يعتبر إقليم أمهره ثاني أهم إقليم في إثيوبيا بعد إقليم أوروميا وكانت أبرز احتجاجاتهم تكمن في مطالبة الحكومة الفيدرالية باستعادة أجزاء من أراضيهم التي ضمت لإقليم تيقراي عام 1991 م ولم يتمكنوا من إظهار مطالبهم إبان حكم رئيس الوزراء الراحل

مليس زيناوي كونه ينتمي إلى إقليم تيقراي ومع قيام احتجاج الأورومو في أحداث ما بين 2015 وإلى 2018 م كانت إحدى مطالبهم إعادة أراضيهم من إقليم تيقراي. (عامر / عبدالقادر ، 2024) (أحمد ، 2022)

إقليم تيقراي

يعتبر إقليم تيقراي أحد الأقاليم المؤثرة في إثيوبيا إذ تولت جبهة تحرير شعب تيقراي حكم إثيوبيا منذ الإطاحة بنظام العقيد منقستو هايلي مريام عام 1991 م وحتى 2018 م بعد احتجاجات عارمة في البلاد احتجاجاً على المظالم والمطالبات ونظراً للتهميش السياسي لبعض الأقاليم الاثيوبية الأخرى والإثنيات مثل الأورومو والأمهره والغفر والصومالي الامر الذي تسبب في حالة الطوارئ في البلاد وابتعاد حزب جبهة تحرير شعب تيقراي من حكم البلاد وإتاحة الفرص لشخصيات سياسية من الأقاليم الأخرى وشكلت تحديات جسيمة للإقليم إذ قامت حكومة آبي أحمد بحل حزب الائتلاف الحاكم وتغييره إلى حزب الازدهار ودخل النظام الحكومي الفيدرالي بقيادة آبي أحمد بحالة فتور سياسي مع قيادة الإقليم والمتمثلة بحزب جبهة تحرير شعب تيقراي إلى أن اندلعت حرب استمرت عامين بين الإقليم والحكومة الفيدرالية نتج عنها أزمة إنسانية حادة ومشكلات معقدة إلى أن تم توقيع اتفاقية بريتوريا أواخر عام 2022 م ولازلت الأزمة بين الحكومة الفيدرالية والإقليم حتى اللحظة حيث سحبت الحكومة الشكل القانوني عن حزب جبهة تحرير شعب تيقراي . (أحمد ، 2022) (عامر / عبد القادر ، 2024)

الأزمة السياسية بين حكومة آبي أحمد وجبهة تحرير شعب تيقراي

منذ وصول آبي أحمد إلى رئاسة وزراء إثيوبيا عام 2018م بشّر لدى محللين كثر بحدوث تحول ديمقراطي في اثيوبيا ولكن سرعان ما حدث تغيير في سياسة الحكومة

الفيدرالية إذ قامت بجل ائتلاف الحزب الحاكم (الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الاثيوبي) عام 2019 م بعد 27 عام سيطرة فيها جبهة تحرير شعب تيقراي على السياسة واستحوذت على الاقتصاد والأجهزة الأمنية ومنذ ذلك التوقيت أحدث التغيير الجاري في السياسة الاثيوبية قلقاً لدى بعض الجماعات الاثنية مثل الحرس القديم بإقليم تيقراي والذين اعتبروا انتماء أبي أحمد لأصول مختلطة (سواء دينية مسيحية مسلمة أم إثنية من الأورومو والأمهره تهديداً للمصالح التاريخية لها وجاءت هذه التوترات على خلفية تنامي التطرف الاثني والنزعة الوطنية الاثنية بينما لم توجه الحكومة اهتماماً كافياً لها مما قاد إلى تزايد المطالب الانفصالية بين مئات الاف المحتجين من الأورومو للانفصال عن اثيوبيا ومطالب استقلال إقليم تيقراي كما خرج مئات الالاف من ولاية السيداما للمطالبة بالانفصال .(الشمري، 2024)

وقد زادت حالة تشرذم الاتحاد الفيدرالي الاثيوبي بفضل توسع استقلال الولايات الأكثر قوة والتي تتمتع جميعها بقوات أمن إقليمية خاصة بها وتبرز حالة إقليم تيقراي كمثال أوضح حيث تمترس أغلب قادة جبهة تحرير شعب تيقراي هناك عقب استبعاد أبي أحمد لهم من المناصب العليا بالجبهة الديمقراطية الاثيوبية وهو ما اتضح في رفض الولاية تسليم رئيس المخابرات الاثيوبية السابق جيتانتشو أسيفا للشرطة الفيدرالية ما دفع محللون اثيوبيون إلى التخوف من عدم اقتصار المشكلة على تأكيد الأقاليم على صلاحياتها الدستورية ، بل إنها تتجاوز ذلك مقابل أن السلطة الفيدرالية لا تتمكن من بسط سلطاتها كما يجب ، ورغم محاولات أبي أحمد في بداية حكمه لإظهار خطاب وحدوي إثيوبي وتوظيف قضايا إقليمية لصالح المرحلة المقبلة لضمان الحشد والتعبئة وراء مشروعاته السياسية التي تكتسي بعض جوانبها بخيالية مفرطة وادعاءات بدأت تتكشف واحدة تلو الأخرى لاسيما داخل إقليم أوروميا عقب محاولة

تصفية الزعيم الأوروموي جوهر محمد "أيقونة الثورة الإثيوبية" ثم اعتقاله بعدها بحجج وتهم واهية .(عامر / عبدالقادر 2024)

وإثر حل حزب الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الاثيوبية وحل حزب الازدهار برئاسة أبي أحمد رئيس الوزراء الحالي دعا قادة جبهة تحرير تيقراي للانضمام للحزب الجديد إلا أن طلبه رفض من قبل القادة في جبهة تحرير شعب تيقراي وبناءً عليه قامت جبهة تحرير شعب تيقراي بإجراء انتخابات في الإقليم اعتراضاً على قرار الحكومة الفيدرالية بتأجيل الانتخابات العامة المقررة في أغسطس 2020م وبعد إجراء انتخابات غير قانونية في الإقليم كما وصفتها الحومة الفيدرالية قام أبي أحمد بإلغاء تمويل جبهة تحرير تيقراي مما دفع الأخيرة إلى إعلان الحرب وبدأت القوات الموالية لجبهة تحرير شعب تيقراي (TPLF) هجماتها على مقر القيادة الشمالية لقوة الدفاع الوطني الإثيوبية (ENDF) ومنشأتها في مقيلي وقواعد في أديقرات ، وأغولا ، ودانشا ، وسيرو في إقليم تيقراي وكان ذلك إيذاناً ببداية الحرب بين قوات الحكومة الفيدرالية وقوات جبهة تحرير شعب تيقراي .(أحمد،2022)

بعد 4 نوفمبر 2020 م وإثر مهاجمة قوات جبهة تحرير شعب تيقراي للقيادة الشمالية للجيش الاثيوبي في الإقليم بدأت قوات الحكومة الفيدرالية بشن ضربات انتقامية على الجبهة وأرسل أبي أحمد قوات الحكومة الفيدرالية لقمع التمرد في الإقليم في خطوة تهدد بوضع كبريات دول أفريقيا عدداً في السكان على شفا الحر الاهلية وأكد أبي أحمد نفاذ صبره تجاه التيقراي وقالت حكومة إقليم تيقراي أن القيادة الشمالية للجيش الاثيوبي الفيدرالي قد انحازت لجانبها لكن مكتب رئيس الوزراء أنكر هذا الأمر ومثلت المواجهة مع التيقراي الأكثر خطورة في الصراعات الاثنية -الوطنية التي ضربت البلاد منذ 2018 م(أحمد،2022)

وتصاعدت المواجهات العسكرية مطلع نوفمبر 2020 م وفي أجواء ترقب العالم بأكمله نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية إذ دخلت الصراعات بين الطرفين مرحلة خطيرة وأعلن أبي أحمد فرض حالة الطوارئ في إقليم التيقراي لمدة 6 شهور ووصف دبلوماسيون غربيون القتال في الإقليم بأنه حرب أهلية وتوقع محللون أن يقود الصراع إلى توقف الإصلاحات السياسية والليبرالية في البلاد وشنّت قوات الحكومة ضربات جوية على أهداف عسكرية داخل الإقليم ورفض أبي أحمد دعوات وقف إطلاق النار أو الدخول في مفاوضات مع قادة التيقراي معتبراً قبوله بذلك "إثابة لهم على أعمال الخيانة لجماعة انفصالية واستمرت هذه الحرب حتى أعلنت الحكومة الفيدرالية سيطرتها على مواقع داخل الإقليم وتمكن من اعتقال و قتل بعض قادة جبهة تحرير تيقراي ورأت القوى الغربية استمرار هذه الحرب بمثابة تهديد لوحدة الدولة الإثيوبية فتم وقف إطلاق النار بين الطرفين في نوفمبر 2022 م بعد نحو عامين من الصراع والقتال عبر التوقيع على معاهدة برييتوريا في جنوب افريقيا بين وفدين ممثلين عن الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير شعب تيقراي .(أبكر ،2023)(الشمري،2024)

وأدى الصراع بالفعل خلال هذه الحرب 2020 - 2022 م إلى مئات القتلى المدنيين وتشريد الآلاف بمن فيهم أكثر من 40 ألف لاجئ فروا في نوفمبر 2020 م من إقليم تيقراي إلى شرقي السودان ورغم دعوات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والعديد من قادة العالم لوقف فوري لإطلاق النار والتفاوض لتسوية الصراع فإن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أصر بحزم واضح طوال الازمة على وصف الصراع بالشأن الداخلي الإثيوبي ، ورأى محللون أن إثيوبيا تجاوزت بتكرار النموذج اليوغسلافي في التصعيد لاسيما في ضوء فرض حالة الطوارئ لدة ستة أشهر

تتحصل الحكومة الفيدرالية على سلطات مطلقة في الإقليم مما تجلى في مبادرتها بغلق مجاله الجوي وتقييد الحركة في الطرق العامة .(أحمد ،2022)

أعلنت جبهة تحرير تيقراي إعادة سيطرتها على عاصمة الإقليم مقيلي وبسطت حكمها مرة على الإقليم وعلى إثره شكل رئيس الوزراء الاثيوبي آبي أحمد رئاسة الإدارة المؤقتة على الإقليم وعين رئيس الإدارة المؤقتة لإقليم تيقراي جيتاتشو ردا الذي ظل رئيساً مؤقت للإقليم حتى أبريل 2025 م بعد عزله بسبب خلافات داخل إقليم تيقراي حيث عين رئيس الوزراء الاثيوبي آبي أحمد تادسي رئيساً مؤقتاً جديداً للإقليم بدلاً عن جيتاتشو ردا ، الجدير بالذكر أن جبهة تحرير شعب تيقراي انقسمت إلى فصيلين فصيل معارض للاتفاق مع الحكومة الفيدرالية بقيادة الدكتور دبريصيون قברי ميكائيل وفصيل آخر متمثل بتادسي رئيس الحكومة لإقليم تيقراي المؤقت التابع والمؤيد للاتفاق مع الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا

وبعد انقضاء هذه الحرب الأهلية وما خلفته من تبعات وتداعيات خطيرة على الإقليم وعموم إثيوبيا لا يزال جناح دبريصيون قברי ميكائيل يسعى للمواجهة مع الحكومة الفيدرالية فيما يرى محللون ومساعي في الإقليم تطالب بالانفصال عن الحكومة الفيدرالية استناداً على المادة 39 من الدستور الاثيوبي الفيدرالي والذي يشكل تهديداً خطيراً لوحدة الدولة الاثيوبية ومنطقة القرن الأفريقي وحيث أن البلاد تعاني من الصراعات والاحتجاجات ذات الطابع الإثني المعقد نتيجة لعوامل سياسية منذ عقود مضت. (أبكر،2023) (أحمد ،2022) (الشمري ،2024)

ومع تصاعد التقسيمات الاثنية والتقسيم الفيدرالي في إثيوبيا مما يزيد من احتمالات تفكك الدولة وعدم الاستقرار إضافة إلى الدخول في حرب أهلية طويلة المدى قد تخلف تشريد الملايين وقتل الآلاف من الاثيوبيين ، ومن الناحية السياسية الاثيوبية

المعاصرة يفضل دعم النظام الفيدرالي الذي يعزز الصراعات الاثنية وهذا ما يمكن قوله أن السياسية الداخلية لإثيوبيا يجب أن تتغير نحو إعادة تشكيل البلاد على أساس المواطنة والانتماء إلى إثيوبيا بعيداً عن التعصب الاثني والقومي بالغ الصعوبة في المجتمع الاثيوبي والذي تبلغ تأثيراته دول القرن الافريقي اذ تتشارك القوميات الاثنية الاثيوبية مع الدول المجاورة لإثيوبيا وهو ما يجب وضع سياسة موحدة للبلاد وإثنياتها المختلفة .

بعد انقضاء هذه الحرب الاهلية التي لاتزال تبعاتها الاجتماعية تؤثر على إقليم تيقراي حيث مثل استيلاء قوات تحرير تيقراي على العاصمة ميقلي نقطة مفصلية هامة في الصراع الدائر في إقليم التيقراي بعد سحب الحكومة الاثيوبية قواتها كخطوة استراتيجية لأن المدينة لم تعد مركز جذب الصراعات على حد تعبير رئيس الحكومة الاثيوبية أبي أحمد قبل أن يتدارك تصريحاته تلك لاحقاً ليؤكد أن انسحاب قواته لتفادي مزيد من الخسائر البشرية وفيما اضطربت تعليقات أبي أحمد والمسؤولين الاثيوبيين في الحكومة الفيدرالية بخصوص تداعيات الازمة في التيقراي ، بدأ إقليم أوروميا أكبر أقاليم إثيوبيا مطلع يوليو 2023 م مرحلة التحلل الفعلي من سلطة هذه الحكومة بإعلان قيام حكومة إقليمية بديلة عن حكومة " حزب الازدهار " لتقود المرحلة الانتقالية الحالية التي دشنت بالفعل في غياب أية توضيحات جادة من أديس أبابا بخصوصها أو دور أبي أحمد في هذه المرحلة . (أحمد، 2022)

أكدت الازمة بما لا يدع مجالاً للشك ، ان الصيغة الفيدرالية الحالية لشكل الدولة في إثيوبيا تمثل الحد الأدنى من ضروريات بقاء الدولة الاثيوبية بشكلها الحالي ، بل وقد دفعت الازمة بشكل كبير إلى ضرورة التأكيد على المكاسب التي تتمتع بها أقاليم إثيوبيا المختلفة والجزم باستحالة تطبيق تصورات أبي أحمد وحزبه (الازدهار) عن

فكرة الاثيوبانية او إعادة إنتاج النظام الامبراطوري في إثيوبيا بكل جوانب استبعاد الأقليات " غير المميزة ثقافياً وإثنيةً " حتى وغن كانت تمثل القسم الأكبر من شعوب إثيوبيا (خارج إثيتي الأمهره والتيقراي) وعمقت أزمة التيقراي ضعف سلطة حكومة أديس أبابا واعتمادها على التدخلات الدولية التي مكنت استمرار هذه الحرب لمدة عامين وبعد تدخل امريكي تم إيقاف الحرب والجلوس لبحث الازمة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الإقليم وبعد هذه الازمة فإن مسألة ظهور تحديات جديدة أمام حكومة آبي أحمد ازدادت بشكل كبير وصور المشهد بان القوة العسكرية الاثيوبية الكبيرة التي سادت العقود الماضية وان إثيوبيا تمتلك تسليحاً وقوة عسكرية كبيرة في القرن الافريقي أصبح في عقل المشاهد للأحداث في تيقراي لا يمكن تصديقه حيث ان القوة العسكرية الاثيوبية كانت تتباهى بانها واجهت قوى استعمارية وشنت حروباً توسعية لضم ما يشكل إثيوبيا الحالية وكشف هذه الازمة الداخلية عن هشاشة وضعف التكوين الاحترافي للقوات المسلحة الاثيوبية مما سيؤدي مستقبلاً على تراجع دور هذه المؤسسة العسكرية بشكل كبير في صياغة مستقبل إثيوبيا " سياسياً " (رجب/الباجوري، 2024)

ظ - المسائل السياسية الخارجية

كما هو معلوم بأن إثيوبيا تحدها دول إفريقية كثيرة وهي ذو موقع استراتيجي قريب من الممرات الدولية ولا شك بأن العاصمة الإثيوبية أديس أبابا يقع فيها المقر الرئيسي لمنظمة الاتحاد الافريقي وبالتالي فالأفارقة ينظرون لها نظرة الحاضنة الأفريقية والراعية لشؤون القارة السمراء ومع ما لها من اهمية جغرافية وسياسية كبيرة لدى الافارقة ولحدودها الكبيرة لعبت إثيوبيا دوراً رئيسياً في ملفات عدة وصفت بالمساعي الرامية لإيجاد الحلول النهائية وهي على سبيل المثال: -

نجد أن إثيوبيا تعد أكبر داعمي الانتقال السياسي في السودان منذ أغسطس 2019 م (إقليمياً) ونجاح وساطتها المشتركة مع منظمة الاتحاد الأفريقي مقابل تهميش بقية الوساطات الإقليمية لاسيما في ظل تقدير اغلب المكونات المدنية الحاكمة في السودان لدور أديس أبابا الداعم لها خلال عملية التفاوض وما تلاها وقدرتها على تحديد مواقف قوى المعارضة المسلحة في المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق) المجاورة لأثيوبيا كما كانت إثيوبيا حاضرة في كافة ملفات المرحلة الانتقالية التي تديرها حكومة عبدالله حمدوك آنذاك وعلى تماس مع الملفات الأخرى التي لايزال يستأثر بها المكون العسكري خاصة مفاوضات جوبا للسلام . (أحمد ، 2022)

واعتبر معنيون سودانيون أن تواصل أديس أبابا بالمكون العسكري ظل جزئياً خاصة قبل محاولة اغتيال عبدالله حمدوك في مارس 2020 م وأنه ظل لديها قدر لا يخفى من التوجس من هذا المكون باعتبار سياساته امتداداً لسياسات نظام عمر البشير ، غير أن هذا المنحى تبدل قبيل مايو 2020 م بعد تيقن أديس أبابا من هشاشة المكون المدني في المشهد السياسي محلياً ومستقبلاً وتزايد هيمنة المكون العسكري على أغلب الملفات خاصة المتعلقة بالعلاقات الخارجية ذات الأهمية البالغة لأديس أبابا في سياق سياسات احتواء السودان وغيره من دول القرن الأفريقي الكبير ، وازداد اقتراب أديس أبابا من المكون العسكري الذي نشط أكثر من غيره في ملفات سد النهضة والتقاطعات الإثيوبية المصرية في السودان ومحاولته كسب ود الدولتين لأي تموضع عسكري قادم في السودان دون ان يخفي ذلك قناعة إثيوبيا بأن الجيش السوداني لا يزال يبحث عن وضع جديد للالتفاف على مكتسبات الثورة . (أحمد ، 2022،

ورصدت مكونات مدنية بالحكم الانتقالي في السودان وعلى رأسها عبدالله حمدوك التجربة الاثيوبية كمثال ملهم للتجربة الديمقراطية السودانية وان إثيوبيا طالما دعمت دمج السودان في المجتمع الدولي في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما فإن أديس أبابا التي لم تجرؤ على عقد انتخابات ديمقراطية وطنية تم التبشير بها من أكثر من ثلاثة أعوام ولم تعقد إلا منتصف العام 2021 م لا تنظر بالفعل للتحول الديمقراطي في السودان كأولوية إلا من زاوية وحيدة وهي مدى قدرة هذه التجربة تمكين مؤسساتي للعناصر والقوى السودانية المؤيدة للسياسات الاثيوبية .

أقر السودانيون بأن لإثيوبيا مواقف داعمة لبلادهم في مسار رفع العقوبات الامريكية عن السودان منذ عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما كما يعول السودان على استمرار إثيوبيا في دفع هذه الجهود في المرحلة المقبلة وسط فتور خليجي في دعم هذا الملف لاعتبارات عدة منها خفوت الازمة اليمنية وما يعنيه ذلك من تراجع أهمية المشاركة السودانية في الجهود العسكرية في هذه الحرب مرحلياً وأولوية تعزيز مصالح مصر الاستراتيجية في المنطقة واعتبارات التغيرات الاقتصادية والسياسية دولياً حتى انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد شهور آنذاك ، ويشترك السودان وإثيوبيا في تصورهما للدور الأمريكي في تلك المرحلة حيث أوحى بيان وزير الخزانة الامريكية عقب انسحاب إثيوبيا من مفاوضات سد النهضة بأن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للضغط على إثيوبيا كما ضغطت على السودان ورغم أن واشنطن يمكنها فهم حاجة الحكومة الاثيوبية لمزيد من المشاورات لكنه لن يكون مقبولاً لديها إضاعة الوقت للهروب من التزاماتها ومحاولة ملء السد وإرساء واقع جديد، الامر الذي يحول للقاهرة ان تذهب لرفع قضية أمام مجلس الامن الدولي والأمم المتحدة . (أحمد، 2022)

أعلن رئيس الوزراء الاثيوبي الحالي آبي أحمد في أغسطس 2021 م رفضه لمساعي الوساطة السودانية في إيجاد حل أزمة تيقراي ، على رغم وجاهة قيام السودان بذلك كونه أحد أبرز المتضررين من الازمة في ضوء عبء اللاجئين الاثيوبيين والاريتريين على أراضيه وجاءت رفض آبي أحمد للمساعي السودانية حيث رأت السودان ذلك الرفض بداية لمواجهة مع حكومة آبي أحمد بسبب ما يعانيه السودان من وضع سياسي واقتصادي غير مستقر حيث عقدت مباحثات ومفاوضات موسعة بين وزير الخارجية الأمريكي بلينكن وحمدوك نتج عنها تحجيم المواجهات التي امتدت للحدود بين السودان وإثيوبيا ورأى محللون أن مؤشر رفض إثيوبيا للوساطة والعرض السوداني هو مخاوف أديس أبابا من تصاعد حضور الخرطوم في ديناميات المقاربات الدولية لازمات القرن الافريقي وهي مخاوف عززتها الاتصالات الرفيعة المستوى والمكثفة بين إدارة بايدن وحكومة عبدالله حمدوك بخصوص ملفات متعددة تخص منطقة القرن الافريقي فيما حسبته إثيوبيا تهديداً لمكانتها الإقليمية ونفوذها في القرن الافريقي ونظرة القوى الدولية لها.(الشمري ، 2024).

الفصل الرابع : المنهجية وتحليل التدخلات الدولية في إثيوبيا وتأثيراتها

المنهجية والتحليل

تعتمد منهجية هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي الذي يصف تأثير التدخلات الدولية في القرن الإفريقي وإثيوبيا بشكل خاص على الاستقرار السياسي والأمني للدولة الإثيوبية ومدى ارتباط التدخلات الخارجية بالوضع التاريخي للبلاد حيث ان معظم علاقات إثيوبيا الخارجية نشأت منذ قدم التاريخ وبناءً عليها تأثرت علاقاتها الخارجية بالوضع الإقليمي والداخلي في إثيوبيا ومما تناولته في الفصل السابق التاريخ الإثيوبي والمراحل التي مرت بها إثيوبيا عبر تاريخها وكيف تعاملت مع القوى الدولية وكيف تأثرت به وعلى سياق المنهج الوصفي تمكنت الدراسة توضيح الأوضاع السياسية والأمنية في داخل إثيوبيا وفي خارجها وما تمثله هذه التحديات والمخاطر لإثيوبيا ومنطقة القرن الإفريقي من تأزم الوضع الأمني والسياسي ويمكن القول أن المنهج الوصفي يصف تطور الأزمات الداخلية للبلاد وارتباطها بالبعد الإثني والثقافي والديني عبر تاريخ إثيوبيا الطويل .

أسباب اختيار المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي

يعود الاختيار لدراسة تأثير التدخلات الدولية في القرن الإفريقي على الاستقرار السياسي والأمني لمعرفة أسباب وتأثير هذه التدخلات على المنطقة مع تقديم وصف دقيق للوضع الإثيوبي الداخلي والخارجي والبعد التاريخي وفهم التبعات السياسية والأمنية على إثر هذه التدخلات التي تكمن لأهداف متعددة حيث أن المشكلة البحثية لدينا تكمن في وجود التدخلات الدولية في القرن الإفريقي وإثيوبيا بشكل خاص ومتعمق ووصفه علمياً، بعرض المعلومات التاريخية والسياسية منها إضافة إلى تحليل المفاهيم والحالات المتعلقة بأثر التدخلات

في شأن الدول الأخرى واستعراض نتائج هذه التدخلات وتقديم التوصيات عليها، كما سيأتي معنا في الفصل الخامس ، كما تعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التي تهدف إلى تصوير وتحليل وتقويم خصائص معينة من خلال الدراسة المسحية، بهدف الحصول على معلومات دقيقة تمكن الباحث من استخلاص استنتاجات ودلالات تفيد في إمكانية الوصول إلى مقترحات بشأن تطوير الدراسة في كيفية معرفة هذه التدخلات ومن خلال المراجع البحثية والكتب العربية والأجنبية ، ومن خلال مناقشة موضوع التدخلات الدولية وأثره على الاستقرار السياسي والأمني على القرن الإفريقي وإثيوبيا بشكل خاص فقد تم استخدام أسلوب جمع البيانات والمعلومات حيث تم جمع البيانات من المراجع العربية والأجنبية ومن خلال الدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية التي تتحدث وتتناول عن التدخلات الخارجية والتبعات التي يمكن أن تؤثر على الوضع الداخلي لإثيوبيا وتم تطبيق المنهجية عبر الأبحاث السابقة والدراسات المختلفة على الواقع الإثيوبي ومدى تأثيره بالتدخل الخارجية وهشاشة الوضع الداخلي والمنهج التاريخي لمتابعة الظاهرة لفهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل في الوضع السياسي والأمني لإثيوبيا والقرن الإفريقي بشكل أوسع .

سياسة التدخلات الدولية

إن العلاقات الدولية منذ إنشاء ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 م عقب نهاية الحرب العالمية الثانية اعتمدت على مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ويعود هذا المبدأ أساسياً في القانون الدولي العام الذي ينظم بدوره العلاقات بين مختلف دول العالم مبنية على

أسس وأركان يتم العمل بها في ضوء ميثاق الأمم المتحدة ولتستمر العلاقات بين الدول بصورة تحفظ الأمن والسلم الدوليين لابد أن تعتمد على مبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول واحترام السيادة ولكن مع مرور السنوات عقب التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة ظهرت لنا سياسة التدخلات الدولية التي تشكل تناقضاً واضحاً لمبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتختلف التدخلات الدولية باختلاف أنواعها ومسمياتها وأساليبها ونوعيتها وعليه نستطيع تعريف التدخلات الدولية بالتعريف التالي هو عملية قيام دولة ما أو منظمة دولية بالتدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، وغالباً ما يتم ذلك من خلال استخدام القوة العسكرية أو الضغط السياسي أو الاقتصادي، ويختلف نوعية التدخل الدولي ما بين التدخل العلني والتدخل الخفي ولأهداف معينة .

تعتبر سياسة التدخلات الدولية من حيث مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية انتهاكاً لسيادة الدول وتدخلاً في شؤونها الداخلية أو الخارجية لتحقيق مصالح أو أجندة معينة ومع تطور العلاقات بين الدول في القرن العشرين والواحد والعشرين ومع وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب خلال الحرب الباردة منذ عام 1945 وحتى انتهائها عام 1991 م نجد وجود تحالفات متعددة لعبت التدخلات الدولية والمصالح دوراً رئيسياً فيها. (الطحان/فليح ،2017)

تتنوع التدخلات الدولية وطبيعتها في شؤون الدول الأخرى فمنها ما هو تدخلاً دولياً لفرض واقع معين ومنها تدخلات من اجل محاربة الإرهاب ويكون تدخلاً سياسياً وعسكرياً ومنها ما هو تدخلاً سياسياً و تدخلاً اقتصادياً وتدخلأً أمنياً وطبيعة التدخلات منها التدخل الإيجابي والتدخل السلبي ، فالتدخل الإيجابي

بين الدول يهدف لتحقيق مصالح مشتركة أو تقديم مساعدات إنسانية وأما التدخل السلبي ويهدف لتحقيق مصالح اطراف وتنفيذ اجندة معينة وتقديم إعانات سياسية معينة وبذلك تكون سيادة الدولة في وضع لا يمكن فيه القول أن علاقاتها مع الدول الأخرى مبنية على مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية لأن هذا الشرط يتنافى مع واقع التدخلات الدولية .

إن التدخل في شؤون الدول ممنوع كقاعدة بموجب القانون الدولي المعاصر لأن ذلك القانون وضع جزئياً على الأقل لحماية الشخصية الدولية لدول العالم وكما هو معلوم بأن هيئة الأمم المتحدة جاء في ميثاقها ما يحذر من التدخل في شؤون الدول الأخرى عندما أقر بمبدأ السيادة وبتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية إلا أنه ما كان للحبر الذي كتب به الميثاق أن يجف حتى فوجئت البشرية بنوع جديد من الصراع وقد نشأ بين المعسكرين الشرقي والغربي وكان ذلك الصراع كبركان خامد لا يفتأ أن تظهر حممه هنا وهناك بنزاعات تنشب بالنيابة عن الدول الأخرى أو كما يعرف نزاع أو حرب بالوكالة حيث تستخدم القوى الدولية بعض الدول الأخرى لتحقيق مصالحها وتكون هذه الصراعات والنزاعات على أراضي الدول التي تصنف صغيرة استنداً على العامل البشري والثقل السياسي وقوة الاقتصاد والقوة العسكرية لكل دولة وتكمن مصالح القوى الدولية أو الدول الكبرى في إطار تحقيق مصالحها والبحث عن نفوذ خارج حدودها والحصول على مكاسب معينة . (الطحان/فليح، 2017)

إن مسألة التدخلات الدولية في العالم تعود إلى ما بعد نهاية الخلافة العثمانية إذ قامت بعض القوى الأوروبية والتمثلة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بحملات استعمارية لمختلف دول العالم في قارتي آسيا وإفريقيا وما نتج عنه من

السيطرة وتوسيع نفوذ تلك الدول الاستعمارية وتحكمها في الدول وسياساتها إضافة إلى التحكم في مواردها الاقتصادية وخيراتها الطبيعية وبعد انقضاء هذه حقبة الاستعمار لمختلف دول العالم جرى عدة تحديات إذ تركت هذه القوى الدولية تأثيراً سلبياً وملحوظاً على الدول التي تم استعمارها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وخلال حقبة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وصدور ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 م تشكل نظام عالمي متعدد الأقطاب حيث كان المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم أن تدخل الدول الكبرى في المعسكرين في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة كان حقيقة لا تخفى على احد إلا أن القوى الدولية حريصة على إبقاء تدخلاتها خفية وغالباً ما كانت إنكارها حيثما وجعت لها أصعب الاتهام بالتدخل .

ولهذا الشأن فقد أفرز صراع الأقطاب المتعددة خلال فترة الحرب الباردة حالة من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية وحالت دون رسوخ قواعد القانون الدولي بعامة غير أن الوضع ازداد تعقيداً بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك انهيار نظام الإتحاد السوفيتي عام 1991م وأدى هذا الانهيار على بناء نظام عالمي ذو القطب الواحد وبدأ بالهيمنة إذ اتسع تدخل القوى الدولية في شؤون الدول الأخرى استناداً لتبريرات وحجج كان يراد بها ان تكتسي نوعاً من الصبغة القانونية.

بعد أن استقرت الولايات المتحدة الأمريكية بلقب سيد العالم إثر انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م تشكل عالم ذو قطب واحد يتحكم فيه بالنظام العالمي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وظهرت على مستوى

واسع من دول العالم الأسلوب الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية مع العالم وبشكل خاص مع دول الشرق الأوسط ومنها الدول العربية والإفريقية ودول البلقان وجنوب آسيا وتبعت بعض الدول الاستعمارية الكبرى بريطانيا، فرنسا التي انتهجت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية نفسها وتبنت الفكر الذي يقول " (القوي يفعل ما يريد ، والضعيف يعانون كما يجب ") مقولة "ثيوسيديدس " . (الطحان/فليح، 2017)

إن التدخلات الدولية في شؤون الدول الأخرى تختلف فمنها تدخلات معلنة وهو ما نتحدث عنه ومنها تدخلات خفية وسرية وتنفذ من قبل أجهزة استخباراتية فلن نتوقف عندها لأنها تتم بالخفاء ويصعب رصدها، والتدخلات المعلنة تعتمد على علاقات الدول مع بعضها البعض والمصالح المشتركة بينها فمنها ذات نوايا إيجابية لكلا البلدين وبعضها تخلف نتائج سلبية في الدولة المتدخل فيها ويمكن القول أن طبيعة هذه التدخلات تشير إلى وجود ثغرات أو نقاط ضعف في الشؤون الداخلية لبعض الدول مما يجبر القوى الدولية للعثور على مسببات تدخلاتها التي تسلط الضوء على ضعف السيادة وبنية الدولة .

إثيوبيا إحدى الدول التي تتمتع بعلاقات جيدة مع دول العالم ومع ذلك تشهد الدولة تدخلات دولية متعددة منذ عقود مضت تكمن التدخلات الدولية فيها في شؤونها الداخلية وسياساتها الخارجية وعبر بعض الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مع بعض القوى الدولية وتضمنت نوعاً من التدخل الدولي في شؤون الدولة وبشأن التدخلات فتتشكل على هيئة مساعدات إنسانية أو عسكرية أو

لمحاربة الإرهاب الداخلي أو لفرض واقع سياسي أو اجتماعي وقد تتشكل سراً بتعليمات أو توجيهات مباشرة وهذا ما لا يمكن إثباته في هذا البحث.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توثيق علاقاتها مع إثيوبيا التي تعد علاقة استراتيجية حيث تعتمد الأخيرة عليها في تنفيذ مخططاتها في المنطقة وتعددت مظاهر الاهتمام الأمريكي بمنطقة القرن الأفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحظى إثيوبيا بثقة القوى الغربية وذلك لأنها تتمتع بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاستعمارية الأوروبية فمنذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 1914 م شرعت إثيوبيا في توقيع المعاهدات مع الولايات المتحدة وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية سعى الإمبراطور هايلي سيلاسي إلى البحث عن قوة دولية يستند عليها لتنفيذ مخططاته وسياساته في منطقة القرن الأفريقي ووقع القرار على بناء علاقات متينة سياسية واقتصادية وعسكرية حيث كانت لدى الإمبراطور هايلي سيلاسي هواجس ومخاوف أمنية داخل إثيوبيا وخارجها فطلب بعد لقاءه مع الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت عام 1945 م المساعدة في أن يكون لإثيوبيا منفذ بحري إذ شكل ذلك طلباً لتدخل خارجي دولي في شأن إثيوبيا والمنطقة وسأله الرئيس روزفلت حينها ما إذا كان هذا الميناء البحري هو جيبوتي أو إريتريا فرد الإمبراطور أن جيبوتي تعتبر المنفذ البحري المفضل له نظراً لوجود خط السكة الحديدي ولكن طبقاً للسياسة المستقبلية في المدى البعيد فإن إثيوبيا تطلب منفذاً بحرياً في إريتريا وتعد طلب ذلك من طرف دولي خارج المنطقة طلباً للتدخل الدولي الذي يتشكل وتتنوع أهدافه ونتائجه على المدى الطويل . (الطحان/فليح ، 2017)

بين عامي 1947 و 1950 م تم توقيع عدة اتفاقيات ومعاهدات بين إثيوبيا والولايات المتحدة تشمل مساعدات عسكرية وتسليح للجيش الاثيوبي وأدت تلك الاتفاقيات على إرساء وتوطيد العلاقات بين البلدين حيث أن بموجب هذه الاتفاقيات حصلت الولايات المتحدة على الحق في استخدام القواعد العسكرية في إثيوبيا وفي المقابل حصلت إثيوبيا على ضمانات بتدريب الجيش الاثيوبي وأطلقت الولايات المتحدة الامريكية على هذه الاتفاقية بأنها "اتفاقية خاصة" فالولايات المتحدة لم تلتزم بالدفاع عن إثيوبيا ضد أي هجوم خارجي ولكن التزمت بتوفير الدعم العسكري القوي لإثيوبيا واستمر الدعم الأمريكي حتى بعد سقوط النظام الإمبراطوري إذ أن الدعم كان للدولة وليس للإمبراطور وترى الولايات المتحدة إثيوبيا بلداً تاريخياً ذو موقع استراتيجي مهم بالنسبة لمصالحها وباعتبارها احد أقدم الأنظمة السياسية في افريقيا إضافة إلى الموارد التي تمتلكها البلاد. (مسعود/ رياض، 2013)

في عام 1954 م قام الإمبراطور هايلي سيلاسي بزيارة إلى الولايات المتحدة استمرت لمدة سبعة أسابيع والتقى خلالها بالرئيس الأمريكي حينها دوايت إيزنهاور حيث بدأت جولة من المفاوضات في المجال العسكري وقدمت إثيوبيا بموجبه عرضاً بزيادة التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة في إثيوبيا بما في ذلك القواعد البحرية والجوية مقابل زيادة المساعدات العسكرية الامريكية فاستمرت المساعدات العسكرية لإثيوبيا ولجيشها مما عزز موقف إثيوبيا في منطقة القرن الافريقي ولم تتخذ العلاقات بين إثيوبيا والولايات المتحدة وجهاً عسكرياً فقط بل شملت الجانب الاقتصادي حيث قامت الشركات الامريكية بنشاطات اقتصادية هامة في القرن الافريقي وفي عهد الإمبراطور

هايلي سيلاسي تم التوقيع بين الإمبراطورية الإثيوبية وشركة سنكلير البترولية على وينص على امتياز التنقيب والبحث على موارد المنطقة البترولية والمعدنية والمائية وذلك مما يؤكد أن الولايات المتحدة الامريكية تسعى إلى الاستحواذ على منابع الطاقة هناك لتحقيق الهيمنة على مقدرات القارة الافريقية والقرن الافريقي على وجه الخصوص إذ تعد أحد أهداف التدخلات الدولية ونتائجها على المدى البعيد تكمن في اتباع سياسة التحكم وتوسيع دائرة النفوذ وقبل ذلك كله تحقيق المصالح العليا . (مسعود/ رياض، 2013)

فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية لإثيوبيا ظلت الولايات المتحدة إحدى الدول التي تعتمد عليها إثيوبيا بطلب المساعدات التجارية مما عزز مكانة الولايات المتحدة في القرن الافريقي وإثيوبيا بشكل خاص وظلت الولايات المتحدة مهيمنة في علاقاتها التجارية مع إثيوبيا حيث استوعبت الولايات المتحدة نصف صادرات إثيوبيا بحلول عام 1959 م وعليه فقد ظلت المساعدات الأمريكية تشكل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والبشرية لإثيوبيا إضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تقدم منح كثيرة لإثيوبيا حتى بات شبه اعتماد إثيوبيا على المنح والمساعدات الأمريكية بشكل أساسي إضافة لدول أخرى وهو ما يسمح للقوى الدولية بالتحكم وبسط نفوذها على الاقتصاد المحلي لإثيوبيا ويشكل أحد صور التدخلات الدولية ذات الطابع السياسي المعقد . (صابر، 2019)

بعد سقوط نظام الإمبراطور هايلي سيلاسي وتولي الحكم نظام عسكري بقيادة العقيد منقستو هايلي مريام الذي اعتنق الإيدلوجية الاشتراكية كمنهج وأسلوب حكمه انحسر الدعم الغربي لإثيوبيا وصعد تحول إثيوبيا نحو المعسكر

الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي وانهارت العلاقات الاستراتيجية الأمريكية الإثيوبية وشهدت أدنى مستوياتها في هذه المرحلة وتشكلت التدخلات الدولية في إثيوبيا بعداً جديداً حيث اعتبر الإتحاد السوفيتي إثيوبيا دولة مهمة نظراً لشرف استضافة مقر منظمة الوحدة الإفريقية، وهي منظمة يمكن أن تؤثر على العديد من الدول الإفريقية والشرق أوسطية، وتؤثر إيجاباً على تضامن السوفييت مع دول العالم الثالث ككل. ونتيجة لذلك، كان من السهل الترويج للأيديولوجيات السوفيتية كجزء من سياستها الخارجية العالمية، لا سيما داخل منطقة القرن الأفريقي وإثيوبيا، وقام الإتحاد السوفيتي بدعم إثيوبيا أثناء حربها مع الصومال بين الفترة 1977 - 1978 م بالسلاح والخبراء والدعم المادي.

كان المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي يتنافس مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة في تقديم الدعم العسكري واللوجستي إضافة للمنح والمساعدات الاقتصادية لإثيوبيا في عهد الإمبراطور وبعد سقوطه زاد الدعم السوفيتي لنظام منقسو خصوصاً الدعم العسكري في مواجهة المصالح الأمريكية والتي كانت تمثله في منطقة القرن الأفريقي الصومال وخلال الحرب مع إريتريا قام الإتحاد السوفيتي بمساعدات عسكرية مختلفة وهائلة لإثيوبيا إلا هذا الدعم بدء يتلاشى في نهاية الثمانينات حتى أدى لإن يقوم منقسو بعزل نفسه من قيادة الحزب الحاكم وتشكيل حزب آخر بقيادة شخصية إثيوبية إلا ذلك الإجراء لم يجعل الإتحاد السوفيتي يستأنف مساعداته حيث كانت المساعدات في مراحلها الأخيرة وانتهى الدعم مع انهيار النظام السوفيتي عام 1991 م حيث بدأت إثيوبيا باستئناف علاقاتها مع الولايات المتحدة مع وصول الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية بقيادة جبهة تحرير شعب

تقراي إلى سدة الحكم وعادت الولايات المتحدة لتفعيل العلاقات مع الحكومة الاثيوبية الجديدة حيث أن الجبهة تعتبر مدينة للولايات المتحدة لأنها ساعدتها في السيطرة على زمام الأمور في إثيوبيا بعد هروب منقستو هابلي مريام وأثناء حكم جبهة تحرير تيقراي وبالرغم من انتهاكات حقوق الانسان في البلاد وسوء المعاملة التي مارستها الحكومة اتجاه المعارضة وخاصة جبهة تحرير الأورومو فإن الولايات المتحدة الامريكية غضت الطرف عن هذه الانتهاكات لم تنتقدها بشكل رسمي ويكمن ذلك السبب في نظرة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه اثيوبيا باعتبارها الحليف الوثيق والخاص والشرطي المحتمل لها في منطقة القرن الافريقي وحاولت الولايات المتحدة في ذلك الوقت لربط جبهة تحرير الأورومو والجماعات الإسلامية بالإرهاب وتلقي الدعم من الجبهة الإسلامية القومية في السودان . (صابر، 2019)

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م التي حدثت في الولايات المتحدة تعمقت العلاقات بينها وبين إثيوبيا وظهرت آفاق جديدة للتعاون بين أديس أبابا وواشنطن وتمثلت في محاربة الإرهاب ومكافحته خاصة إزاء وجود جماعة الاتحاد الإسلامي الصومالي حيث أمدت الولايات المتحدة بمساعدات عسكرية وتدريب ودعم اقتصادي كجزء من تنمية العلاقات الأمنية بين البلدين وفي إطار الحرب الامريكية على الإرهاب فقد عملت إثيوبيا كوكيل أمريكي في منطقة القرن الافريقي وكحليف استراتيجي من اجل تحقيق وتنفيذ المصالح والاجنده الأمريكية في المنطقة وقد كان للتدخل الاثيوبي في الصومال أحد أوجه التدخلات الدولية التي أثرت على السياسة الخارجية الاثيوبية في التعامل مع جوارها المباشر والدخول في حرب بالوكالة عن الولايات المتحدة بحجة

مكافحة الإرهاب والحقيقة خدمة المصالح وتنفيذ أجندة غربية في القرن الأفريقي وفي هذا الدور قامت إثيوبيا بتوسيع نفوذها في القرن الأفريقي المدعوم من قبل الولايات المتحدة تمثلت في التدخل العسكري في الصومال خوفاً من وصول المحاكم الإسلامية إلى حكم الصومال وبسط سيطرته حيث شكل تهديداً لإثيوبيا ولمصالح الولايات المتحدة. (مسعود/رياض، 2013)

مع وصول أبي أحمد لحكم إثيوبيا استمر الدعم الأمريكي لإثيوبيا عسكرياً واقتصادياً إلا أن أزمة حرب تيقراي أحدثت فتوراً في العلاقات بين البلدين واستعادت العلاقة بينهما بعد توقيع اتفاقية بريتوريا بين أطراف الحرب واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها في إثيوبيا في استجابة طرفي الحرب للجلوس والتوقيع للمعاهدة وتركز الدعم الأمريكي لإثيوبيا على جعلها دولة قوية وموحدة ومتماسكة في وسط موقع جيوسياسي حساس إلا أن العوامل الداخلية مثل النزاعات المسلحة الأهلية لعبت دوراً في التدخلات الدولية ذات الطابع السياسي. (أحمد، 2022)

عندما بدأت فكرة بناء سد النهضة الإثيوبي عام 2011 م والذي كان يهدف كما ذكرت إثيوبيا أنه لتوليد الطاقة والكهرباء في البلاد وبدأ العمل فيه عام 2013 م حتى أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي الحالي أبي أحمد اكتماله في 2024 م وللنظر في مسألة سد النهضة الإثيوبي تجدر الإشارة أن فكرة هذا المشروع يحمل أبعاد سياسية أكثر مما أعلن عنه أنه لتوليد الكهرباء حيث دعمت عدة دول ومنظمات تكاليف بناءه ومولته في إطار سياسة التحكم في الممرات المائية والموانئ البحرية وبسط نفوذ بعض القوى الدولية على الملاحة

البحرية وحركة المياه في نهر النيل تحديداً والذي يعد تدخلاً دولياً لديه تبعات على دول حوض النيل والمنطقة .

نظراً للموقع الجغرافي الذي تتمتع به إثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي تنتظر بعض القوى الدولية لها نظرة أهمية قصوى إشارة إلى مساحة البلاد الشاسعة والموارد الطبيعية التي تمتلكها والهوية الدينية للدولة ووجودها في محيط عربي وإسلامي وعلى مقربة من البحر الأحمر جعلت هذه القوى والمنظمات تقدم وتبني علاقات معها لخدمة مصالحها وتنفيذ لأجندة وخلق واقع جيوسياسي يتأقلم مع سياسات القوى الدولية حيث أن بعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي ويمثلون المعسكر الغربي والاتحاد السوفيتي سابقاً (روسيا الحالية) والصين ويمثلون المعسكر الشرقي والذي كان كل معسكر يهدف لتوسيع نفوذه وتحقيق مصالحه الاستراتيجية وتنفيذ أجندته في المنطقة بالوكالة عبر إثيوبيا التي ظلت تمارس من خلالها القوى الدولية الهيمنة والاحتكار لمختلف الدول المجاورة مباشرة لإثيوبيا ودول حوض النيل والمشاطئة للبحر الأحمر . (أحمد، 2022)

تعددت أسباب التدخلات الدولية في إثيوبيا فمنها التدخل الإنساني حيث كانت إثيوبيا تعاني من المجاعة في سنوات مضت وعانت من نزوح الآلاف والملايين أثناء وقوع النزاعات المسلحة والحرب الاهلية ففرض هذا الواقع المريع بالتدخل الدولي إنسانياً والذي بدوره يؤثر على الجانب السياسي والاقتصادي لإثيوبيا عبر فرض الإملاءات والشروط ذات الطابع السياسي ويستدل بذلك في قيام كبار المسؤولين في عدد من القوى الدولية والمنظمات

الدولية وبعض سفراء الدول في إثيوبيا والذي يشكل إحداث تدخلاً في السيادة الوطنية للبلاد.

إن السيادة الوطنية تتأثر تأثيراً بليغاً بالتدخلات الدولية وهي تعني مبدئاً أساسياً في القانون الدولي ويتمثل في مفهوم السيادة انفراد الدولة بشؤون البلاد والتحكم بالسياسة الداخلية والخارجية وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى إلا أن ذلك لا يتوفر كما ذكرنا لأسباب كثيرة ويمكن أن يقال إن التدخلات الدولية هي إحدى أشكال الاستعمار القديم الذي تبنته القوى الدولية على دول العالم الثالث وأحدثت تغييرات كثيرة في هذه الدول وأثرت عليها لأمد طويل.

إن مبررات التدخلات الدولية في شؤون الدول وخاصة إثيوبيا يكمن في تقديم الدعم المالي والاستدانة من المنظمات الدولية ومن بعض الدول والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الديون على الدولة ويثقل كاهها في عمليات سداد الديون المتراكمة مما يسمح للقوى الدولية والمنظمات بطلب ديونها عبر الحصول على تسهيلات اقتصادية أو الموافقة على تتبع السياسات الدولية وهذا مما يشكل انتهاك للسيادة وبسط النفوذ داخلها مع إمكانية التواصل مع مختلف شرائح المجتمع السياسي داخل الدولة متجاوزاً التنسيق مع حكومة البلاد ، وتبلغ الديون الخارجية على إثيوبيا حوالي 28.9 مليار دولار حيث تصدرت الصين في قائمة الدول الدائنة لإثيوبيا ودولاً عدة منها الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي بدوره أثرت هذه الديون على الاقتصاد المحلي والعملة الوطنية مما جعل المنظمات الدولية تفرض ما تراه من قرارات وتوصيات تلزم به الدولة الإثيوبية لسداد هذه الديون مما يعد

شكلاً من أشكال التدخل الدولي والذي نتج إزاء سياسة إثيوبيا في طلب هذه التدخلات الخارجية. (الطحان/فليح، 2017)

ويمكن أن نقول إن التدخلات الدولية تتضمن توسيع دائرة النفوذ الأجنبي في شؤون الدول الأخرى ولتعريف النفوذ الأجنبي، من المهم التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية. أولاً، يُحدد الطرف المؤثر هدف نفوذه في سياق مصالحه الوطنية (التي تُبنى من خلال التفاعل بين الحكومة، والجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية المحلية المختلفة، والشعب)، والتي تُشكلها قيمه الوطنية في معظم الحالات، تكون النية الحقيقية للفاعل المؤثر غير معروفة للفاعل المتأثر وحتى في الحالات التي يتم فيها دعوة النفوذ الأجنبي والترحيب به، فإن نيته الحقيقية تظل غير معروفة للجهة الداعية. (Fridman, 2024)

يُعدّ النفوذ الأجنبي عنصراً أساسياً في العلاقات الدولية. لطالما سعت الجهات الفاعلة الدولية إلى التأثير على شؤون بعضها البعض وقراراتها سعياً لتحقيق أهدافها السياسية. بعبارة أخرى، يشمل النفوذ الأجنبي أي نوع من التفاعل بين طرفين سياسيين - سواء كان تعاوناً صادقاً قائماً على قيم ديمقراطية مشتركة، أو عملاً حربياً.

ومن الممكن تعريف التدخل الأجنبي بأنه نوع معين من النفوذ الأجنبي: يمكن وصف النفوذ الأجنبي بأنه تدخل أجنبي عندما يقوم أحد الأطراف الدولية بنشر مصادر مختلفة للقوة الوطنية (الدبلوماسية، والإعلامية، والعسكرية، والاقتصادية، والمالية، والدينية، وما إلى ذلك) للتأثير على طرف آخر، وهو ما يراه هذا الأخير متناقضاً مع قيمه أو معايير أو قوانينه، في حالات أخرى،

قد يُنظر إليه على أنه غير قانوني ويتطلب تشريعات جديدة ذات صلة. وتتشكل طريقة إدراك الجهة المتأثرة للتأثير من خلال معاييرها وسياساتها وقوانينها الوطنية. (Fridman, 2024)

من أهم العيوب لمفاهيم المناهج الحالية في التعامل مع النفوذ الأجنبي إخفاؤها في إدراك أن النفوذ ليس هدفًا في حد ذاته، بل هو وسيلة في العلاقات الدولية لتحقيق هدف سياسي. ويمكن القول إن جميع التفاعلات (الأقوال والأفعال) بين الدول (في جميع مجالات القوة الوطنية: السياسية، والإعلامية، والعسكرية، والاقتصادية، وغيرها) هي وسائل تأثير في السعي لتحقيق أهداف سياسية في العلاقات الدولية. (Fridman, 2024)

إن القيد الأخير لمعظم المناهج المتبعة هو الخلط بين النفوذ الأجنبي والتدخل الأجنبي، لدرجة أن هذين المصطلحين يُستخدمان أحيانًا بالتبادل. فالتأثير هو الوسيلة في العلاقات الدولية لتحقيق هدف سياسي. ولا يمكن للنفوذ الأجنبي تحقيق هذه الأهداف إلا إذا كان له صدى ضمن منظومة المصالح والقيم الوطنية للطرف المتأثر. وبدون هذا الصدى، يصبح النفوذ الأجنبي بلا معنى، إذ يفشل في التفاعل مع الطرف المتأثر بأي شكل من الأشكال (إيجابًا أو سلبًا). على سبيل المثال، لن تُحدث محاولة التأثير على قبيلة أمازونية من خلال معلومات عن الحرب العالمية الثانية أي صدى، لأن شعوب هذه القبيلة ببساطة لا علم لها بهذه الحرب. (Fridman, 2024)

وبناءً على هذا التعريف للتأثير الأجنبي، يُمكن تعريف التدخل الأجنبي كنوع مُحدد من النفوذ الأجنبي ويمكن وصف النفوذ الأجنبي بأنه تدخل أجنبي

عندما يُنظر إلى نشر مصادر مختلفة للقوة الوطنية (الدبلوماسية، والإعلامية، والعسكرية، والاقتصادية، والمالية، والدينية، وما إلى ذلك) من قِبَل جهة دولية واحدة للتأثير على جهة أخرى على أنه يتناقض مع قيمها أو معاييرها أو قوانينها. (Fridman, 2024)

أصبح القرن الأفريقي يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي أثارت اهتمام القوى الفاعلة على المستوى الدولي، والتي عكست بدورها التغير في هيكل النظام ونمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيه؛ كان من الضروري تناول أهمية القرن الأفريقي في الحسابات الجيوسياسية للقوى الإقليمية بشيء من الإيجاز؛ مما يعطى اعتباراً جديداً لمنطقة القرن الأفريقي يجعلها تخرج من دائرة التهميش إلى دائرة الاهتمام الالفت على المستوى الإقليمي هو الآخر. متمثلاً في تعاظم اهتمام القوى الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل والتنافس الخليجي على المنطقة، ويرجع ذلك للعديد من الاعتبارات كالانفتاح على الموقع الجيوستراتيجي لممر البحر الأحمر في إطار مسعى التحكم في مسارات التجارة الدولية وتعدد مداخل تنافسها على تعزيز حضورها بالمنطقة.

التدخلات الخارجية بكافة صورها السياسية والاقتصادية والعسكرية، للعديد من القوى الفاعلة الدولية، والإقليمية تحت غطاء محاربة الإرهاب، وتأثير المحتوى الفكري للمنظور الجيوبوليتيكي لهذه القوى بصورة كبيرة على استقرار المنطقة، بما أثر على الأمن الجيوسياسي للمنطقة

أن "القوى العظمى" الجديدة هي تلك الدول التي تستطيع أن تحقق مستويات فائقة من المرونة الحيوية أمام منافسيها، من خلال البنية المعلوماتية بالإضافة إلى التميز في مجال الذكاء الاصطناعي، وتكون هي التي تستطيع أن تهني من على المنافسة الجديدة.

أن منطقة القرن الأفريقي غدت بؤرة تركيز، ومحط أنظار التوائها على مصالح متعارضة متشابهة؛ بل ومسرح نشاطاً في صراع القوى البحرية وتفاعلات هذه القوى وتلك الكيانات الاقتصادية العملاقة، فوجدت نفسها طرفاً والقوى البرية في صورته الجديدة؛ حيث أصبحت في قلب ظاهرة التنافس الاستراتيجي (د. عياد، 2021 م)

أثر التدخلات الدولية في إثيوبيا وعلاقاتها مع دول القرن الإفريقي

كما هو معروف أن القرن الأفريقي يتكون من أربعة دول هي إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، الصومال وتشكل الخريطة على هيئة قرن ولذلك أطلق عليه اسم القرن الأفريقي ولما لمنطقة القرن الأفريقي مكانة في الصراعات والنزاعات الدولية والتنافس بين دول العالم الكبرى في توسيع دائرة نفوذها وبسط سيطرتها على المواقع الجيوسياسية إذ تقع هذه الدول بقرب الممرات المائية الدولية الهامة في العالم والتي تربط القارات الثالث آسيا وإفريقيا وأوروبا تتسارع القوى الدولية للحصول على موطئ قدم دائم لتنفيذ مصالحها وأجندتها عبر وجود وكلاء إقليميين ومحليين تهدف في الحصول على امتيازات متعددة (علي، 2019).

مع بداية العلاقات الإثيوبية الأمريكية رأت الولايات المتحدة في إثيوبيا حليفاً استراتيجياً قوياً يمكن أن تعتمد عليه في سياساتها الخارجية في الإقليم ويعود ذلك لمساحتها الجغرافية وهويتها الدينية وانها من الأنظمة السياسية القديمة ونظراً لما تتمتع به إثيوبيا من هذه المميزات استجابت لمطالب الولايات المتحدة عبر التوقيع على اتفاقيات ومعاهدات في كافة المجالات خصوصاً الجانب العسكري والاقتصادي والذي بموجبه تحصل إثيوبيا على لعب دور الشرطي في منطقة القرن الأفريقي ولقب شرطي وكبير القرن الأفريقي وقدمت تسهيلات كبيرة للقوى الدولية على أراضيها مع ما رأته تلبية مطالبها الجيوسياسية حيث ظل المعسكر الغربي والشرقي يدعم إثيوبيا في لعب دور المسيطر في القرن الأفريقي واستجابة لأجندة المعسكر الغربي والشرقي وتحقيقاً لمصالحه في القرن الأفريقي قامت إثيوبيا بإعلان ضم إريتريا قسرياً مما زاد وعمق الازمة في القرن الأفريقي في ستينيات القرن الماضي ودخلت المنطقة في حالة حرب استمرت 30 عاماً خلفت قتلى وجرحى وأدت لضعف الاقتصاد وحصول المجاعة والنزوح والفقر وكان من نتائجها استقلال إريتريا عام 1991 م، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي خسر المعسكر الشرقي نفوذه في إثيوبيا والقرن الأفريقي وضعف أمام القوة الأمريكية الصاعدة المتمثل في المعسكر الغربي حيث منحت الولايات المتحدة الدعم لحكومة جبهة تحرير تيغراي على ان تقدم تسهيلات وتدفع بالعلاقات بينها وبين الولايات المتحدة نحو التقدم وعليه تتعهد الولايات المتحدة بتقديم المساعدات والمنح المختلفة .

(الطحان/فليج، 2017)

وفي أحداث الصومال بين الحكومة الفيدرالية وقوات المحاكم الإسلامية وحركة الشباب المجاهدين رأيت الولايات المتحدة أنه يجب دعم حليفها والمتمثل في الحكومة الفيدرالية ضد قوات المحاكم الإسلامية وحركة الشباب المجاهدين عبر إثيوبيا الذي رأته شرطياً ووكيلاً في المنطقة والقيام بدخول قوات إثيوبية إلى الصومال في انتهاك للقانون الدولي إلا أن إثيوبيا تولت حرب الوكالة عن الولايات المتحدة وقامت بدعم الحومة الفيدرالية وتجاوزت الحدود الصومالية حيث دارت اشتباكات عنيفة بين القوات الإثيوبية والمعارضة الصومالية فيما اعتبرته تدخلاً دولياً ويمكن أن نقول أن التدخلات الدولية في إثيوبيا قد خلق تدخلاً دولياً آخر تمثل في تدخل إثيوبيا في الشأن الصومالي وأخيراً ما رأيته من قيام رئيس الوزراء الإثيوبي الحالي أبي أحمد بزيارة جمهورية ما يسمى " بأرض الصومال " متجاوزاً الحكومة الفيدرالية في مقديشو فيما رأته الصومال تدخلاً دولياً سافراً في شؤونها الداخلية والجدير بالذكر ان هذه الزيارة بحثت طلب إثيوبي في الحصول على منفذ بحري على شواطئ أرض الصومال وبناء قاعدة عسكرية إثيوبية مما يشكل تهديداً خطيراً لوحدة الصومال وأمن البحر الأحمر وانتهاك للقوانين الدولية حيث أن إثيوبيا رأيت في نفسها انها شرطي المنطقة والتي تعبر في تنفيذ مصالح وأجندة بعض القوى الدولية .

وإذا رأينا في العلاقات الإثيوبية الجيبوتية نجد أن العلاقة بينهما تتمحور في العلاقة الاقتصادية عبر استخدام إثيوبيا لموانئ جيبوتي في الاستيراد والتصدير وفيما يتعلق بالعلاقات السياسية بين البلدين فنجد أن جيبوتي أنها خاضعة لتنفيذ إثيوبيا حيث تشكل العلاقة بينهما في تنفيذ إملاءات القوى الدولية ومما لا شك فيه هو أن جيبوتي الدولة ذو المساحة

الصغيرة تتواجد على أراضيها قواعد عسكرية لبعض القوى الدولية الهامة من المعسكرين الشرقي والمغربي مما سهل في خضوعها لإثيوبيا والتغريد في سرب واحد فيما يتعلق بالقضايا الحساسة في منطقة القرن الافريقي ، وأبدى رئيس جيبوتي إسماعيل جيله عبر سنوات عدة عن دعمه وتأييده لوحدة إثيوبيا ولحكومة أبي أحمد بعد أزمة الحرب الأهلية بين الحكومة الفيدرالية وإقليم جبهة تحرير شعب تيقراي بين العامي 2020-2022 حيث جرت مفاوضات بين الطرفين مفاوضات في جيبوتي لوقف الحرب بينهما إلا أن جهود جيبوتي لم تؤدي لوقف إطلاق النار. (أحمد، 2022)

الحالة الداخلية في إثيوبيا والتي تمثلت في إحياء الروح القومية والإثنية لدى أفراد الأقاليم الاثيوبية وما أدت إليه من الصراعات والنزاعات المسلحة أعطت الضوء الأخضر للتدخلات الدولية وفتحت الباب أمام القوى الدولية في توجيه الأنظار والمطامع في منطقة القرن الافريقي وتهدد أمنه واستقرار دوله ومجتمعاته القبلية.

لعبت إثيوبيا دور في الوضع السوداني المتأزم منذ سقوط نظام البشير عام 2019 م والذي أسند فيها حكم البلاد إلى مجلس عسكري أطلق عليه مجلس السيادة ويتمثل في القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وجناح مدني يتمثل في قوى الحرية والتغيير حيث أبدت إثيوبيا استعدادها للعب دور في حل الأزمة الحالية في السودان، عبر الحوار والوسائل السلمية، في إطار سعيها لحل الأزمة إلا هذه المساعي لم تؤدي إلى تحقيق أي تطورات وفشلت في وقتها. (عامر/عبد القادر ، 2024)

إن منطقة القرن الأفريقي قد أصبحت "ساحة رياضية" للقوى الأجنبية. ويمكن القول إن المنطقة قد أصبحت "حامية عسكرية": فقد أنشأت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والصين والمملكة العربية السعودية بالفعل قاعدتها العسكرية في جيبوتي. وبالتالي، فإن عسكرة القرن الأفريقي تمثل فرصةً وخطراً في آنٍ واحد لإثيوبيا، وهي نواة دولة غير ساحلية في المنطقة الفرعية. إنها فرصة في مجالات الاستقرار العسكري والإقليمي، وعامل تسريع للتكامل الإقليمي والقيمة الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه الفرص تُحدد إلى حد كبير من خلال الجهود الدبلوماسية القسوى لإثيوبيا وإعادة توجيه سياساتها. على الرغم من هذه الفرص، فإن صعود القوى الأجنبية في منطقة القرن الأفريقي ينطوي على مخاطر أمنية: أمنية وطنية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية. لذلك، تحتاج إثيوبيا إلى سياسة خارجية عقلانية وحازمة لاستغلال الفرص، وفي بعض الأحيان لتقليل المخاطر الأمنية. أولاً، في وضع السياسات الداخلية، تُعد الدستورية أمراً بالغ الأهمية، وهو أمرٌ حتمي. ثانياً، على الصعيد الإقليمي، يجب على إثيوبيا تحقيق الاستقرار وتطبيع علاقاتها مع إريتريا. علاوة على ذلك، يجب على إثيوبيا تعزيز علاقاتها مع جميع جيرانها. ثالثاً، يجب على إثيوبيا الحفاظ على علاقات جيدة مع القوى الأجنبية التي أنشأت بالفعل قاعدة عسكرية في جيبوتي. في هذا الصدد، يجب تجنب الاعتماد المفرط على بعض القوى الأجنبية وإهمال أخرى، مما يجعل إثيوبيا أداة في يد القوى الأجنبية. بدلاً من ذلك، يجب على إثيوبيا اتباع سياسة عقلانية، وفي بعض الأحيان اتباع السياسة الخارجية للإمبراطور منليك "اللعب بقوة أجنبية على حساب الأخرى".

علاوة على ذلك، يجب التأكيد أيضاً على أهمية الأمن الجماعي. أخيراً، يجب على إثيوبيا والمنطقة العمل على مواجهة الاستعمار الجديد وعلاقات المحسوبية. ويمكن وصف الفشل في تبني استراتيجية مواجهة الاستعمار الجديد والمحسوبية بالدعوة. (Ayferam/Zelalem, 2016)

وإزاء هذه الأزمات والقضايا في منطقة حساسة مثل منطقة القرن الأفريقي يمكن القول ان التدخلات الدولية أسهمت في بعض أزمات المنطقة عبر تقديم مساعدات وأشكال الدعم المختلفة في إطار خدمة مصالحها وتنفيذ اجندتها عبر حلفائها الإقليميين.

إن التدخلات الدولية ومالها من تأثير سلبي على السيادة الوطنية للدولة والتي تحتمل مظاهر متعددة يتكون من خلالها شعور لدى القوى الدولية إخضاع الدول الصغيرة وتوسيع نفوذها وإحكام السيطرة على قرار الدول الأخرى دون الاعتبار بسيادتها على أراضيها ويمكن القول أن المساواة التي تقتضي ان تطبيق بشكل متساوي لكافة دول العالم إلا أن النظام العالمي وضع ذلك جانباً وفرض نموذج أن الدول الكبرى يحق لها ما لا يحق لغيرها من مختلف دول العالم وهو ما جعل العالم يدخل في صراعات متعددة ومنها القرن الأفريقي وإثيوبيا التي لازالت تعاني تبعات التدخلات الدولية حتى هذه اللحظة . (الطحان/فليح، 2017)

جميع الدول التي لها حدود مادية مع إثيوبيا هي جزء من القرن الأفريقي. إثيوبيا هي الدولة الوحيدة في القرن الأفريقي التي لها حدود مادية مع جميع دول القرن الأفريقي. وبالتالي، فإن إثيوبيا هي النواة في القرن

الأفريقي. ويمكن القول إن الدول التي لها حدود مع دول القرن الأفريقي فقط هي جزء بحث من القرن الأفريقي. لذلك، فإن إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال لها حدود مع دول القرن الأفريقي فقط، وبالتالي فهي جزء كامل من القرن الأفريقي، والدول التي لها حدود مع كل من دول القرن الأفريقي وغيرها هي دول نصف أو جزئية في القرن الأفريقي. هذه الدول هي كينيا والسودان (Ayferam/Muchie,2016)

إن عسكرة القرن الأفريقي، نتيجةً لتدخل القوى الأجنبية، لها آثار أمنية على إثيوبيا، الدولة المحاصرة بقوى أجنبية ذات مصالح ذاتية. ومع ذلك، يبدو من الصعب فهم القضايا الأمنية في المنطقة. إن بدء وجود عدد كبير جداً من القواعد العسكرية والطبيعة المتقلبة للمنطقة يجعلان من القضايا الأمنية "معضلة أمنية". لطالما وُجدت إثيوبيا في هذه المنطقة المعضلة الأمنية، مؤثرة ومتأثرة في بعض الأحيان، ومتأثرة ومتأثرة في أحيان أخرى. إن الخطر الأمني الناجم عن دخول القوى الأجنبية إلى القرن الأفريقي متعدد الجوانب: فهو يهدد سلامة أراضي الدولة (الأمن القومي)، ويعرض الأمن الاقتصادي القومي، والأمن العسكري القومي، والأمن السياسي القومي للخطر (Ayferam/Muchie , 2016)

قد تُشكل عسكرة القرن الأفريقي تهديداً للأمن القومي لإثيوبيا. فالوجود العسكري الأجنبي وحده قد لا يُهدد السلامة الوطنية لإثيوبيا وسيادتها. بل إن السلامة الإقليمية لإثيوبيا قد تُهددها مجموعة من العوامل المختلفة: السياسة الداخلية للبلاد، وطبيعة ومدى وهدف تدخلها في شؤون القرن الأفريقي نفسها؛ والثقافة السياسية السائدة في القرن الأفريقي، المتمثلة في دعم

المتمردين في الدول المجاورة، وبيع وتوريد الأسلحة من الدول الأجنبية إلى الدول، بل وحتى المتمردين والجماعات الإرهابية، والتنافس بين القوى العربية والغربية والجنوبية الناشئة للسيطرة على منطقة ساحل البحر الأحمر. (Ayferam/Muchie , 2016)

قد يحمل دخول القوى الأجنبية إلى القرن الأفريقي وإثيوبيا خصوصاً فرصاً ومخاطر. ويتطلب استغلال هذه الفرصة بما يخدم مصالح إثيوبيا دبلوماسياً ماهراً وتكتيكات واستراتيجيات مدروس ومع ذلك، فإن لأمن القرن الأفريقي تداعياته الأمنية الخاصة على إثيوبيا، كونها دولة غير ساحلية و"جزيرة استقرار" في المنطقة.

قد يُهدد وجود القوى الأجنبية في المنطقة الأمن الاقتصادي الوطني لإثيوبيا. إثيوبيا دولة غير ساحلية في المنطقة، ومنفذها الوحيد إلى البحر هو عبر جيبوتي. لكن جيبوتي أصبحت حامية عسكرية عام 1979 م تخضع جيبوتي لضغوط القوى الأجنبية، وفي المستقبل القريب، قد لا تتمكن جيبوتي وحدها من تحديد مصيرها. (Ayferam/Muchie , 2016)

يُشكل وجود قاعدة عسكرية في المنطقة خطراً أمنياً سياسياً وعسكرياً وطنياً من الناحية الأيديولوجية، تتبنى القوى الأجنبية القائمة في المنطقة أيديولوجية سياسية متنافسة ومتضاربة: الاشتراكية الصينية، والليبرالية الغربية، الصهيونية الإسرائيلية وما إلى ذلك وجدت إثيوبيا في قلب القرن الأفريقي منطقة تُصبح حاميةً عسكريةً وساحةً لتأدية مسرحية سياسية. ويُمثل التدخل المتزايد للقوى الأجنبية في المنطقة فرصةً ومخاطرةً في آنٍ واحدٍ

لإثيوبيا وقد تنضم قوى أجنبية أخرى قريبًا جدًا، وعلى رأسها روسيا، صديقة مصر. وبالتالي، فإن اتباع سياسة داخلية وخارجية عقلانية، متجاوبة، وفعالة ليس أمرًا ضروريًا لإثيوبيا فحسب، بل هو أيضًا البديل الوحيد لبقائها فإن صعود القوى الأجنبية في القرن الأفريقي ينطوي على مخاطر أمنية: أمنية وطنية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية. وقد يهدد العسكرة المفرطة للمنطقة المصالح الوطنية لإثيوبيا وأمنها. (Ayferam/Muchie, 2016)

وجدت إثيوبيا نفسها في قلب القرن الأفريقي، منطقةً تتحول إلى حامية عسكرية وساحة لتأدية مسرحية سياسية. ويُمثل التدخل المتزايد للقوى الأجنبية في المنطقة فرصةً ومخاطرةً في آنٍ واحد لإثيوبيا. وليس من المستغرب أن تنضم قوى أجنبية أخرى قريبًا، لا سيما روسيا، صديقة مصر. وبالتالي، فإن اتباع سياسة داخلية وخارجية عقلانية ومتجاوبة وتفاعلية ليس أمرًا ضروريًا لإثيوبيا فحسب، بل هو أيضًا البديل الوحيد لبقائها. وتعني السياسة العقلانية والمتجاوبة سياسةً متسقة، قائمة على المنطق، ومدفوعة بالمصلحة الوطنية أكثر من الأيديولوجية، ومستجيبة في الوقت المناسب للتغيرات الحالية في النظام، ومتمركزة حول الشعب أكثر من الحزب الحاكم، ومركزة على المجموعة، وقائمة على السياق وبشكل عام، يُشكل ظهور القوى الأجنبية في منطقة القرن الأفريقي، "جزيرة الميدان الرياضي الاستراتيجي الأجنبي"، مخاطر أمنية قومية واقتصادية وسياسية وعسكرية على إثيوبيا. ومع ذلك، فهو يُمثل أيضًا فرصةً لها. لذا، فإن السؤال المطروح هو: "كيف تستطيع إثيوبيا استغلال الفرصة المتاحة دون المخاطرة بمصالحها وأمنها الوطنيين؟" كيف يُمكنها تقليل المخاطر الأمنية المُتصورة؟ ما هي الاستراتيجيات والتوجهات السياسية

والتكتيكات والأدوات التي ستستخدمها إثيوبيا لهزيمة المعركة؟ يُحلل القسم التالي خيارات السياسة. (Ayferam/Muchie, 2016)

قد يُهَيئ الضعف السياسي الداخلي للبلاد والثقافة السياسية السائدة في القرن الأفريقي وإثيوبيا بشكل خاص في بيئة مواتية وجاذبة للقوى الأجنبية للعب لعبة قد تُشكل تهديدًا للأمن القومي. وبالتالي، يُمكن القول إن الوجود العسكري للقوى الأجنبية وحده لا يُشكل تهديدًا لسلامة الأراضي الإثيوبية إلا إذا اقترن بمعضلة الأمن الداخلي والإقليمي. لذا، فإن الدستور الداخلي وتحسين العلاقات الخارجية مع الدول المجاورة، وخاصةً مع إريتريا، ليسا أمرًا حتميًا فحسب، بل الخيار الوحيد للبقاء. ينبغي على إثيوبيا أيضًا أن تتعلم من باكستان، حليفة الولايات المتحدة في "حربها على الإرهاب"، والتي أصبحت لاحقًا ملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية.

تحتاج إثيوبيا إلى سياسة داخلية وخارجية عقلانية ومتجاوبة لاغتنام الفرص، وفي بعض الأحيان، للحد من المخاطر الأمنية. أولًا، على الصعيد المحلي، ثمة حاجة ماسة إلى الدستورية، وهي أمرٌ ضروريٌّ ومسألة بقاء. ثانيًا، على الصعيد الإقليمي، يجب على إثيوبيا تحقيق الاستقرار وتهئية العلاقات ونزع فتيل التوتر مع الدول المجاورة وخاصة إريتريا بل هو أيضًا السبيل الوحيد. ثالثًا، يجب على إثيوبيا الحفاظ على علاقة جيدة مع القوى الأجنبية التي أنشأت بالفعل قاعدة عسكرية في جيبوتي. وفي هذا الصدد، يجب تجنب الاعتماد المفرط على بعض القوى الأجنبية وإهمال أخرى، مما يجعل إثيوبيا أداة في يد القوى الأجنبية. بل يجب على إثيوبيا اتباع سياسة عقلانية، وفي بعض الأحيان اتباع السياسة الخارجية للإمبراطور منليك،

المتمثلة في "استغلال قوة أجنبية ضد أخرى". علاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أهمية الأمن الجماعي. وأخيرًا، يجب على إثيوبيا والمنطقة العمل على مواجهة الاستعمار الجديد وعلاقات المحسوبية. ويمكن اعتبار عدم تبني استراتيجية مواجهة بمثابة اعتراف رسمي بـ "المحسوبية"، وهو ما يعني أيضًا "الاستعمار الجديد والمحسوبية" بالدعوة. (Ayferam/Muchie , 2016)

إن الأهمية الجيوسياسية للقرن الأفريقي وإثيوبيا بما تتمتع به من موقع استراتيجي، الناجمة عن موقع المنطقة عند مفترق طرق تدفقات التجارة والروابط الثقافية والمصالح الاستراتيجية العسكرية لدول العالم، قد حولتها إلى مسرح رئيسي تسعى فيه الحكومات والحركات والجماعات السياسية الكبيرة والصغيرة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة. (Ayferam/Muchie , 2016)

الفصل الخامس

نتائج وتوصيات

التدخلات الدولية في إثيوبيا وتأثيرها

النتائج

تناولت هذه الدراسة تأثير التدخلات الدولية على الاستقرار السياسي والأمني في القرن الإفريقي وإثيوبيا على وجه الخصوص عبر تدخلها المباشر والغير مباشر وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إثيوبيا بلد ذو تاريخ حضاري عريق يمتد لأكثر من 3000 عام. على مر تاريخها الطويل، هاجرت شعوبٌ مختلفة من كل حذب وصوب إلى إثيوبيا الحالية، مما جعلها بوتقةً لشعوبٍ متنوعة ذات ثقافة غنية ومتنوعة، وفي بعض الأحيان مستوياتٍ متميزة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لم يستمر هذا الوضع، وشهدت البلاد انتكاساتٍ دورية، مما جعل إثيوبيا اليوم من بين أقل دول العالم نموًا.
- تتمتع إثيوبيا الحالية، التي تقع في قلب القرن الأفريقي بأهمية جيوسياسية بالغة في المنطقة والعالم لعدة أسباب. ومن أهم أسباب أهمية إثيوبيا في المنطقة أهميتها الاستراتيجية وموقعها الاستراتيجي من حيث الأنشطة العسكرية والاقتصادية في المنطقة.
- إثيوبيا الدولة الإفريقية ذو المساحة الواسعة التي تعصف بها الاحتجاجات الشعبية تارة والصراعات والنزاعات المسلحة تارة أخرى بين الفينة والأخرى وأخرها حرب التيقري عام 2020 م تشكل هذه الأعمال تهديدًا لاستمرار وحدة الدولة الإثيوبية وسلامة أراضيها واستقرار أمنها وضعف بنيتها الداخلية والتي تعد هذه الأسباب أحد دواعي التدخلات الدولية في الشأن الإثيوبي خاصة والقرن الإفريقي

بشكل عام وعادة هذه التدخلات لخدمة مصالح القوى الدولية والمنظمات.

– اعتمدت إثيوبيا نظاماً فيدرالياً. وقد خلق هذا النظام شعوراً بالقومية العرقية بين جميع شعوب البلاد، وغرس في سكان المناطق الحدودية والساحلية شعوراً بالانتماء إلى الدول المجاورة. وكما منح النظام الفيدرالي المواطنين فرصة حكم أنفسهم، فقد أتاح أيضاً فرصة ازدهار السياسة الوطنية. وقد ظلت هذه القومية سبباً للصراع، وفتحت الباب أمام القوى الأجنبية في ظل استمرار صراعتها. تكتسب منطقة القرن الإفريقي وإثيوبيا على وجه الخصوص أهمية خاصة للدول الكبرى نظراً لموقعها الاستراتيجي وتكتسب أهمية حيوية من الناحية الجغرافية نظراً لأن دولها تطل على المحيط الهندي.

– شهدت إثيوبيا تحولات بعد عام 1991 م سياسياً تمثل في سقوط نظام منقستو وتولي حزب الجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية حكم البلاد وتحويل البلاد إلى نظام فيدرالي وبداية الاحتجاجات الشعبية والنزاعات الإثنية المتجددة بعد دخول الدستور الإثيوبي حيز التنفيذ عام 1995 م.

– تقوم إثيوبيا بدور إقليمي يخدم المصالح الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي حتى وإن كان ذلك على حساب بعض دول منطقة القرن الإفريقي مثل إريتريا والصومال والسودان وإلى جانب دعم قوى إقليمية داخل منطقة القرن الإفريقي فإن لازم الأمر فقد تتدخل بعض القوى الدولية تدخلاً مباشراً لحماية مصالحها في المنطقة وذلك من خلال

توجيه بعض الضربات العسكرية الوقائية إلى الجماعات التي ترى بعض القوى الكبرى أنها تهدد مصالحها في المنطقة.

– من الناحية الجغرافية الداخلية في إثيوبيا تتسم القوميات بعدم التجانس الإثني إذ يسكنها تسعة أقاليم ويوجد داخل كل إقليم عرقيات صغيرة مما أدى إلى انعزال السكان وعدم تواصلها خاصة وأن لكل إثنية مواقعها الجغرافية الخاصة بها مما انعكس أثره في زيادة نسبة النزاعات في الدولة ويؤكد ذلك ارتفاع قيمة مؤشر التنوع العرقي في الدولة مما يمكن القول معه بأن غالبية النزاعات المسلحة في الدولة تعزى إلى النزاع حول الموارد والحدود بين المجموعات العرقية المختلفة.

– إن من دواعي التدخلات الدولية هي دعوة بعض الساسة الإثيوبيين عبر الأحزاب ومجموعات الضغط التي تتواجد في بعض الدول الغربية واستمالة الأحزاب السياسية الغربية مع تقديم الدعم إلى بعض المؤثرين في تلك الدول.

– إثيوبيا تعتمد في سياساتها الخارجية على الدعم الخارجي وعادة تتوافق مع الاجندة والمصالح الغربية إذ تعتبرها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي دولة محورية في القرن الأفريقي تمثل نقطة التقاء مصالح المعسكرين الغربي والشرقي في المنطقة.

– من خلال التدخلات الدولية استطاعت بعض القوى الدولية في تمرير أجندتها لتؤثر في السياسة الداخلية والخارجية الإثيوبية فيما يعرف بالتدخل الإنساني ومحاربة الإرهاب وتقديم المساعدات والمنح التي

تمكن هذه الدول الكبرى بسط نفوذها والتحكم في قراراتها السياسي والاقتصادي وجعلها أسيرة لهذه المساعدات والمنح الدولية.

- تتجسد مظاهر غياب الاستقرار السياسي في إثيوبيا ابتداءً من الصراع بين الدولة والمجتمع مروراً بالصراع وأعمال العنف بين القوميات والأثنيات المتنوعة في البلاد.

- احتلت إثيوبيا المرتبة الحادية عشر عالمياً في مؤشر شدة النزاعات المسلحة والمرتبة الرابعة عالمياً في أعداد الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة.

- أفضت النزاعات المسلحة في الدولة الاثيوبية جملة من التداعيات على الدولة وعلى جوارها الجغرافي، فعلى مستوى الدولة الاثيوبية تسببت تلك النزاعات المسلحة في تعرض الدولة لخطر الإبادة الجماعية، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الكبيرة والنقص الحاد في العملات الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم وتعرض الدولة للانقسام والانحيار نتيجة في رغبة بعض الولايات في تأسيس أقاليمها الخاصة وارتفاع مستويات الإرهاب وتدهور السلام الداخلي بشكل كبير وتدمير البنية التحتية للتعليم والصحة وتزايد أعداد النازحين داخلياً نتيجة النزاع وتساعد النزاعات الطائفية بشكل كبير وأخيراً انعدام الامن الغذائي إذ تصنف الدولة ضمن أكثر عشرة دول في العالم تعاني من انعدام الامن الغذائي .

- إن النزاعات المسلحة الداخلية كانت أهم دواعي التدخلات الدولية في إثيوبيا وسمحت للقوى الدولية استخدام قوتها الناعمة والتحكم عبر

إيقاف برنامج المساعدات والمنح وفتح ملف الديون مما يجعل هذه الدول الدخول مباشرة في الصراع الداخلي الإثيوبي بإيقاف الحرب بين الأطراف وجلسهم إلى طاولة المفاوضات وقد حدث ذلك بين أطراف الصراع في الحرب الأهلية الأخيرة في تيقراي بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير شعب تيقراي حيث تدخلت الولايات المتحدة بحث الطرفين على توقيع اتفاقية في بريتوريا بجنوب إفريقيا تقضي بإيقاف الحرب الأهلية بين الطرفين واستجاب الطرفين مباشرة لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية .

- تشير هذه الدراسة وتوصي بأن مسألة التدخلات الدولية مسألة داخلية في المقام الأول وهي ملقى على عاتق الساسة الإثيوبيين وتكمن في أن معظم التدخلات الخارجية تصدر بأسباب الوضع الداخلي ويمكن تحقيق ذلك بمحاربة الفساد وحب النفوذ والسلطة لدى الساسة وصناع القرار ورؤوس الدوائر الهامة في إثيوبيا على الحفاظ على سيادة بلادهم وحلحلة مشاكلهم الداخلية دون طلب التدخل الخارجي تحت أي مسمى كان وتقتضي العلاقات بين الدول على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

- إن ما ندعو إليه من خلال هذه الدراسة لا يعني مبدأ منع التدخل الدولي مطلقاً فهذا لا يمكن تصوره لأن من أساسيات تحقيق الاستقرار والسلم والأمن الدوليين القبول ببعض أشكال التدخل الدولي ومنها التزامات تفرضها الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الملزمة ولكن مع تقنين الاعتماد على التدخل الخارجي في السياسة الداخلية والخارجية.

- إن المستفيد الوحيد من التدخل الدولي ومن إضعاف الدول وضعف السيادة وجعلها دولاً تابعة هي القوى الدولية لأنها الوحيدة التي تمتلك القدرة على التدخل في شؤون الدول الأخرى وكثيراً ما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة افشال أي جهد دولي إذا كان يرمي لإبرام اتفاقيات دولية ، تحرم التدخل بشؤون الدول الأخرى وبالتالي فغن السيادة تعد سياجاً يوفر الحماية القانونية للدول الضعيفة من تدخلات الدول الكبيرة القوية في شؤونهما ، كما ان التدخلات الخارجية قد أدت إلى تهميش واضح لبعض المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية وأن بعض القوى الدولية أخذت تحتل دور الأمم المتحدة في هذا المجال مما ولد فوضى في الساحة الدولية .
- إذا رأينا في طبيعة هذه التدخلات الدولية في إثيوبيا نجد أنها تفتقد إلى فساد الأسانيد التي تقوم عليها إذ أن مبررات التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية تقوم على افتراضات وهمية وعرف قديم منسوخ وإن الغاية من تلك التبريرات كانت محاولة الالتفاف على احكام ميثاق الأمم المتحدة الذي حرم التدخلات الدولية واستخدام القوة في العلاقات الدولية كما ان اعتبار التدخل حقاً من الحقوق التي يقرها القانون الدولي أمر لا ينسجم مع المنطق القانوني لفكرة الحق في الميدان الدولي ما دام يقتصر استعمال هذا الحق على الدول القوية فقط في حين لا تمتلك الدول الضعيفة القدرة على استخدامه مما سيخل الإقرار به بمفهوم المساواة بين الدول .

- مرت الخبرة الإثيوبية بأنماط ثلاثة : الحكم الإمبراطوري والحكم المركزي ثم الفيدرالية الحالية وقد ارتكز كل منها على أفكار الوحدة الإكراهية بشكل جعل الحرب الأهلية ظاهرة ملازمة لحياة الدولة ، كما كشف أيضاً أن السياسة في إثيوبيا لم تتمكن من الوصول إلى صيغة واضحة لتعايش الجماعات الاثنية حيث تجنبنا التصدي لنزعة احتكار الأمهره وأحياناً جماعة التيقراي للسلطة وتهميش الجماعات الاثنية الأخرى وفي هذا السياق ظل إسهام الفيدرالية الاثنية قليلة الأثر في معالجة التفاوت السياسي والاقتصادي بشكل غدى النزعة القومية للمشاركة في السلطة او الخروج من الفيدرالية .
- تمثل التدخلات الدولية تهديداً وجودياً للدولة الاثيوبية وللإقليم برمته وليس لإثيوبيا وحدها وأن أحد دواعي التدخلات الدولية التي تقوده القوى الدولية هو الأزمة الداخلية المتمثلة في الحرب الأهلية الأخيرة بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيقراي وما سبقتها من صراعات ونزاعات مسلحة بين الأقاليم الإثيوبية المختلفة والذي يعكس الفجوة بين الشعوب تلك الأقاليم فيما بينها ويمثل تهديداً لوحدة إثيوبيا والذي يستدعي التدخلات الخارجية وفرض الإملاءات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ويمكن الإشارة إلى ما سببته الحرب الأهلية والأزمات الداخلية المسلحة من ارتفاع ضخم في أعداد اللاجئين الذين يعبرون للدول المجاورة لإثيوبيا أو من ينزحون داخل البلاد بين الأقاليم المتنازعة وهذا من شأنه تقويض سيادة الدولة الاثيوبية على أراضيها بطلب الدعم والمساندة من أي قوة خارجية تعمل لحل أزمات الداخلية إلا أن طبيعة

هذه التدخلات تظهر جلياً عادة في تعميق الأزمة الداخلية واستمرارها وتعميق المشهد المضطرب مما يمكن قوله أن معظم أساليب التدخل الدولية تهدف في المقام الأول خدمة مصالحها على حساب سيادة الدول الأخرى مما يقوضها ويجعلها أرض خصبة للقوى الدولية وصراعاتها في تعزيز مصالحها وتوسيع نفوذها

– تكشف الازمة السياسية الإثيوبية الداخلية عن انقسامات متعددة تشكلت بشكل واضح بعد سقوط نظام منقستو عام 1991 م وتشكيل نظام فيدرالي إثني بعد سن الدستور الإثيوبي عام 1995 م الذي فاقم الأزمات وأوجد صراعات ذات طابع قومي جعل من الدولة الواحدة عدة دويلات صغيرة داخل الدولة الواحدة دون أن تساهم الحكومة الفيدرالية حلاً عملية جادة لإنهاء نظام يقوم على أسس إثنية واستبداله بنظام يحمي حقوق جميع المواطنين الإثيوبيين إلا أن الانقسامات الجديدة ظهرت وكأنها ما بين مؤيد إلى المركزية وبين معارض لها ويمكن قراءة السياسة الإثيوبية على أنه ميراث طويل من النمط الصفري حيث تؤدي المفاوضات أو الحروب إلى هيمنة قومية إثنية على الجماعات الرئيسية أو الفرعية حتى صار التمرد والانتفاضة ضد الحكومة المركزية ظاهرة متكررة أدت إلى انتشار مطلب حق تقرير المصير والانفصال ، ويمثل التحدي الثاني في القدرة على بقاء التحالف مع الأورومو وجماعات الأطراف الحدودية يختلف الوضع الحالي عن الوضع عام 1991 م من جانبين يتمثل الأول في وضوح الدعم الدولي سابقاً لجهة التيقري للوصول إلى السلطة بينما يشير الوضع

الحالي إلى أن التنافس الدولي عائق يحول دون حسم الوضع النهائي لمصلحة التيقري للانفراد بالسلطة .

- في غياب الاتفاق على إطار فكري موحد يمثل توزيع السلطة والثروة تحدياً متجدداً في المرحلة الجديدة وما طرح الفيدرالية والكونفدرالية لا يتعدى قشور أفكار لأزمة سياسية مركبة ويترتب على ذلك احتمالان وهما تباين القوميات حول الوحدة وزيادة التدخلات الدولية لحماية وإبقاء إثيوبيا دولة موحدة وهي ذات أهمية قصوى للقوى الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في البقاء على وحدة الدولة الإثيوبية وبهذا المعنى يؤدي وصول المعارضة تفاوضياً أو عسكرياً لأديس أبابا إلى وضع إثيوبيا أمام مفترق طرق حيث يمثل النقص الفكري تجاه المسألة القومية وغياب القوة الحاسمة تحدياً مزمناً للوصول إلى نظام حكم قوي .

- إن بقاء الأوضاع الحالية على ما هي عليه دون حسم الصراعات الداخلية عبر الطرق السياسية واتباع نظام حكم قوي سيعجل من دخول إثيوبيا للنفق المظلم والذي سيتسبب في تفكك البلاد وأقاليمها وما هذا إلا نتيجة السياسية التي اتبعتها، فإثيوبيا اتبعت النموذج الفيدرالي السوفيتي اليوغسلافي استناداً لنظرية الماركسية تجاه القوميات ورأت أن الفيدرالية تلائم الطبيعة الجماعية للكيانات الاجتماعية المرتبطة بالإنثنية والذي تسبب في كل ما وصلت إليه الآن في إثيوبيا منذ وضع الدستور الفيدرالي للبلاد ووضعها في موقف سياسي صعب داخلياً وسمح بالتدخلات الدولية لحماية مصالحها

وتنفيذ اجندتها متجاوزة مسألة سيادة الدولة على أراضيها وأقاليمها ذات الطابع الفيدرالي الذي أصبح تهديداً وجودياً يمكن ان يؤدي إلى تفكك البلاد والانفصال على شكل دويلات صغيرة ذات ثقافة إثنية معقدة .

- إن عدم وجود حوار وطني جامع بين الاثيوبيين بمختلف انتماءاتهم الاثنية والقومية مهّد وفتح الباب امام التدخلات الدولية وبدلاً من أن يقوم الإثيوبيين بحل مشاكلهم الداخلية لوحدهم نجد ان القوى الخارجية تلعب دوراً في إطالة امد الخلافات بين الأطراف المتنازعة خدمة لأجندة قوى دولية ترى في الاستقرار بين الأطراف تهديداً لنفوذهم في المنطقة.

الخاتمة

- يجب العمل بمبدأ الاستقلالية السياسية وتقنين التدخل الدولي الخارجي المستمر بتبني سياسة الاعتماد على الذات وبناء العلاقات مع دول العالم على أسس المساواة في السيادة واحترامها.
- الحفاظ على الوضع الداخلي للدولة الاثيوبية وحل الأزمة العرقية بحلول عملية حقيقية تهدف لوضع حد لمشكلة الصراعات والنزاعات القومية والاثنية وحلول نهائية لبناء الدولة الإثيوبية الموحدة
- اتباع سياسة خارجية مستقلة تبنى على أسس الاحترام المتبادل واستقلال القرار السياسي.
- بناء علاقات إيجابية مع دول الجوار والإقليم تحترم السيادة لكل دولة.
- يجب الاهتمام بظاهرة غياب الوضع الغير مستقر داخل الدولة الاثيوبية ويعد الاستقرار الداخلي عاملاً حاسماً لأي عملية تنمية

اقتصادية فلا تنمية بلا استقرار سياسي ولا استقرار بلا تنمية وعلى كافة الأطراف في اثيوبيا التحلي بلغة الحوار ونبذ لغة العنف والصراعات من أجل التوصل لتعايش سلمي وبناء ينعكس إيجابياً على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

- وضع النظام الفيدرالي جانباً وإعداد نظام لا يقوم على أساس الاثنيات والقوميات ويكون نظاماً يدعو للمواطنة والانتماء للدولة الاثيوبية مع تنشئة الأطفال في مدارسهم بالقيم الوطنية بدلاً من انتماءاتهم الاثنية التي تحرض على استخدام العنف ضد كل من لا ينتمي لنفس الاثنية ويقع على عاتق الحكومة ورجال الدين والمجتمع والمؤثرين بناء صورة جديدة لإثيوبيا الواحدة دون التطرق لكل ما يحرض الناس على العنف واستخدام الأساليب العدائية والنعرات الطائفية للحفاظ على وحدة البلاد وسلامة أراضيها وللمحد من التدخلات الدولية المتكررة في الشؤون الداخلية والاستهانة بالسيادة الوطنية وكل ذلك يقع على مسؤولية الساسة الاثيوبيين في جعل وحدة البلاد أولوية قصوى لديهم .
- تنويع طرق أساليب جديدة في إدارة الدولة بعيداً عن القومية والطائفية والاقتتال على أساس الهوية الاثنية.

قائمة المراجع

1. Dawit Mezgebe Tsegaye, 2009, Ethiopia's Military Intervention in Somalia during 2006–2008.
2. Gashaw Ayferam, Zelalem Muchie ,2016, The Advent of Competing Foreign Powers in the Geostrategic Horn of Africa Analysis of opportunity and Security Risk for Ethiopia.
3. Mohamed Ibrahim Al Habib, 2021, Soviet Influence and Intervention in Ethiopia between 1974 and 1991.
4. Ofer Fridman ,2024, Defining Foreign Influence and Interference.
5. Thomas P. ofcansky, 1993, Ethiopia, A Country Study.
6. Yeheys Nardos Hawaz / Ms. Chen Xi , 2020, The Hidden Hands of Foreign Interference and Ethiopia's Security Challenge from Post 2005 Election 2018 .
7. أ. أحمد سيد رجب / د. سمر الباجوري، 2024، غياب الاستقرار السياسي وتداعياته الاقتصادية في إثيوبيا.
8. أ.م. د حازم علي حمزة الشمري، 2024، حكومة أبي أحمد ومستقبل إثيوبيا.

9. أحلام رمضان صابر، أثر المساعدات الأمريكية على سياسة إثيوبيا

الخارجية 1953-1977.

10. أحمد سليمان أبكر، (2023)، "إثيوبيا ما بين النزاع والصراع تحليل

وحلول واستشراف مستقبل 1533-2021م، دار الخليج للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن.

11. خيرى عمر، 2022، إثيوبيا بين الفيدرالية والتفكك.

12. د. أنور سيد كامل عامر/ د. علاء محمد حماد عبد القادر،

2024، التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة

1997-2023 م.

13. د. زينب عبدالعال سيد رمضان، 2022، موقع إثيوبيا وأثره على

سلوكها السياسي تجاه دول الجوار.

14. د. إيهاب عياد ، 2021 ، "الأمن الجيوسياسي للقرن الأفريقي و

ديناميات القوى الفاعلة :الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة

الجيوسياسية"

15. دخالة مسعود / د. بوريش رياض ، 2015، السياسة الخارجية

الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة.

16. الدكتور/ محمد عبد الكريم أحمد، (2022)، " إثيوبيا من الهيمنة إلى

العزلة "، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

17. الدكتور/ عبد الرحمن الطحان، الدكتورة /نجلاء توفيق فليح، (2017)،

" تقويض سيادة الدول بفعل التدخل الخارجي "، دار وائل للنشر

والتوزيع، عمان، الأردن.

18. سلامة الصادق الفارابي/ د. خميس محمد، 2021، الإستراتيجية الصينية في منطقة القرن الأفريقي—دراسة حالة إثيوبيا في الفترة (2000-2020).
19. عبد المنعم أبو إدريس علي، (2019)، " مدخل إلى القرن الأفريقي القبيلة والسياسة "، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
20. محمد حسب الله سويقي أبو زيد، 2024، النزاعات العرقية في إثيوبيا خلال الفترة (2010 - 2020 م)